الجمهوريّة العربية السوريّة

جامعة حماة

كلية الاقتصاد

قسم التمويل والمصارف

أثر السيولة المصرفيّة في الربحيّة والمخاطرة
– دراسة تطبيقيّة على المصارف الإسلاميّة في سوريّة–

The Impact of Bank liquidity on Profitability and Risk
- Applied Study of Islamic Banks in Syria -

بحث علميّ مقدم لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف

إعداد الطالبة

مؤمنه عدنان فاعور

بإشراف

د. عثمان نقار

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد

د. أسمهان خلف

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد

2019م – 1440هـ

قـــرار لجنـــــة الحكـــــم والمناقشـــــة

استناداً إلى قرار مجلس الشؤون العلمية بجامعة حماة رقم / 243 / المتخذ بالجلسة رقم /19 / للعام الدراسي 2019/2018 المنعقدة بتاريخ 23/ رمضان / 1440 هـ الموافق 2019/5/28 القاضي بتشكيل لجنة الحكم والمناقشة لرسالة الماجستير التي قدمتها الطالبة مؤمنة فاعور (المعيدة الموفدة داخلياً) في قسم التمويل والمصارف اختصاص التمويل والمصارف بعنوان:

"**أثر السيولة المصرفية في الربحية و المخاطرة- دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية-**"

وبعد عرض الرسالة وسردها ومناقشتها اجتمعت لجنة الحكم والمناقشة بتاريخ 2019/7/14 م وبعد المداولة قررت اللجنة ترشيح طالبة الدراسات العليا مؤمنة فاعور لنيل درجة الماجستير في اختصاص التمويل والمصارف

وبتقدير عام لدرجة الماجستير: جيد جداً بمعدل:/ 78.12/ ثمان وسبعون درجة و اثنتا عشرة من المئة من الدرجة.

وتوصي اللجنة بصرف تكاليف طباعة الأطروحة على نفقة الجامعة نظراً للجهد الذي بذلته الطالبة والتكاليف التي تكبدتها إضافة إلى تناولها موضوعاً حساساً من الناحية الاقتصادية.

أعضـــاء اللجنـــة	التوقيـــــــع
الدكتورة أسمهان خلف أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد **(جامعة حماة)**	
الدكتور حسن حزوري استاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية **(جامعة حلب)**	
الدكتور سلمان معلا أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد **(جامعة حماة)**	

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

١٩٠٧
٢٠١٩/٥/٥

السيدة الدكتورة عميدة كلية الاقتصاد

بعد الاطلاع على الرسالة المعدّلة من رسالة الماجستير المقدّمة من قبل الطالبة مؤمنه عدنان فاعور المرشّحة لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف وهي بعنوان:

أثر السيولة المصرفية في الربحية والمخاطرة
(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية)

The Impact of Bank liquidity on Profitability and Risk
- Applied Study of Islamic Banks in Syria –

نحيطكم علماً أن الرسالة بشكلها الحالي قد استوفت التعديلات التي أشارت إليها لجنة الحكم والمناقشة التي عقدت بتاريخ ١٤ / ٧ / ٢٠١٩ ونعتبر أن الرسالة جاهزة للطباعة بشكلٍ نهائي.

رئيس القسم	عضو لجنة الحكم	عضو لجنة الحكم	رئيس لجنة الحكم
أ. د. محمد جمال [illegible]	د. حسن جزوري	د. سلمان معلا	د. أسمهان خلف

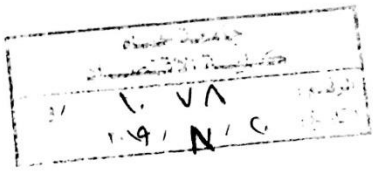

إلى عمادة كليّة الاقتصاد

تصـريح

مقدّمه: مدرّسة اللّغة العربية الأستاذة: وعد طالب شكوة

لقد قمتُ وعلى مسؤوليّتي الشّخصيّة بالتّدقيق اللّغوي والنّحوي لكامل محتوى هذا البحث المقدّم لنيل درجة الماجستير في قسم التمويل والمصارف والموسوم بـ:

أثر السيولة المصرفية في الربحية والمخاطرة
(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية)

والذي تمّ إعداده من قبل طالبة الدّراسات العليا مؤمنه عدنان فاعور.

الأربعاء ٣١ / ٧ / ٢٠١٩م

أ. وعد طالب شكوة

جامعة حماه
كلية الاقتصاد
الرقم: ٧٧ / ٢ /
التاريخ: ٢٠ / ٨ / ٢٠١٩

تصريح

أصرح بأن هذه الدراسة التي بين أيديكم والموسومة بعنوان:

"أثر السيولة المصرفية في الربحية والمخاطرة
(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية)"

The Impact of Bank liquidity on Profitability and Risk
- Applied Study of Islamic Banks in Syria -

هي نتيجة بحث علمي قمتُ به لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف, وأنّ هذا البحث لم يسبق أن قُدِمَ لأية شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على أي شهادة، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

١٣ / ٧ / ٢٠١٩

الطالبة

مؤمنه عدنان فاعور

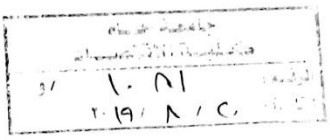

شـــــهادة

نشهد بأن العمل المقدم بهذه الرسالة وهو بعنوان:

"أثر السيولة المصرفية في الربحية والمخاطرة
(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية)"

The Impact of Bank liquidity on Profitability and Risk
- Applied Study of Islamic Banks in Syria -

هو نتيجة بحث علمي قامت به الطالبة مؤمنه عدنان فاعور لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف بإشراف:

المشرف الرئيس	المشرف المشارك
الدكتورة أسمهان خلف	الدكتور عثمان نقار
أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد - جامعة حماة	أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد - جامعة حماة

وأن أي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

المشرف الرئيس	المشرف المشارك
الدكتورة أسمهان خلف	الدكتور عثمان نقار

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى الّذي وهبني كلّ ما يملك حتى أحقّق له آماله...
إلى الّذي سهر على تعليمي وأتقن عمله...
إلى مدرستي الأولى في الحياة...
إلى الّذي جاهد في تربيتي على مبدأ:
إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ [فصلت:30]

"أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره"

إلى مصدر العطاء والحنان...
إلى أعزّ ملاك على القلب والعين...
إلى من كانت دعواتها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في عملي...
إلى مَن أدعوا لها أن يجزيها الله عنّي خير الجزاء في الدّارين...
إلى مَن زرعت في نفسي خصلة:

ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ [فصلت:34]

" شريان الحياة ونبع الحنان أمي"

إلى من ورد ذكره سنداً ومعيناً في كتاب الله عز وجل ***هَارُونَ أَخِي* اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي* وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي***
إلى من اختاره الله لي عوناً يعضدني...
إلى الأخوين نورُ عينيّ...

"مهدي، مجدي"

إلى من كانت ابتسامتهم تبعث السرور في قلبي، وتزيحُ الهموم من طريق عملي...
إلى أخواتي اللّواتي تقاسمن معي عبء الحياة...
إلى رمز العطف والحنان، إلى زهرات بيتنا...

"مروة، منى، بتول، غالية"

إلى أحبّائي: أصدقائي، خالاتي، أخوالي، عماتي، أعمامي...
إلى مَن تبقى كلماتهم نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد: الدكتور هزاع مفلح، الدكتور عثمان نقار، الدكتور سامر قنطقجي، والدكتور حسام الأسود...

وختامها مسك وعنبر إلى التي بجمال قلبها ورقتها هي أحلى من السكر، إلى من عجزت الحروف عن صياغة عبارة رائعة بحقّها للتعبير عن شكرها أستاذتي الفاضلة الدكتورة أسمهان خلف.

إلى كلّ مَن يؤمن بأنّ بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا، وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى، إلى كلّ هؤلاء أُهدي هذا العمل...

الباحثة: مؤمنـه عدنان فاعور

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيّباً، والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم وبعد...
فالشكر لله الذي منَ علينا بسابغ فضله وأجلّ نعمه، حيث هدانا للعلم، وبلّغنا مناهله، ومن ثمّ فإن وافر شكري، وكثير امتناني أقدّمه إلى كلّ مَن دعم جهودي المبذولة، وبارك خطا هذا العمل.
وأخصّ بالشكر والامتنان إلى صاحبة الحب والعطاء ونبع الأمان **الدكتورة أسمهان خلف** التي تفضّلت بالإشراف على رسالتي، فكانت خير معين بعد الله وكانت مصدراً للتشجيع والأمل.
كما أتقدّم ببالغ الشكر للأستاذ الدكتور عثمان نقّار الحليم مع الطلبة الذي تميّز بقدرته على استيعابهم، والإجابة عن أسئلتهم، وتجاوز هفواتهم أثناء البحث.
ولا يغيب عنّي أن أتقدّم ببالغ الشكر إلى كلّ مَن دعمني بكلمة أو توجيه، أو بذل جهداً لأصل إلى هذه المرحلة، وأخصّ بالشكر سعادة الدكتور: هزاع مفلح وسعادة الدكتور: حسام الأسود، والدكتورة أيام ياسين، والدكتور كنجو كنجو، والدكتور عبد القادر مندو والدكتور محمد جمال طقطق والدكتور فراس الأشقر والأستاذ ابراهيم قوشجي، ولن أغفل عن شكر صديقتي الأستاذة حنان مظهر قنطقجي لجهودها القيّمة التي بذلتها أثناء تدقيق الترجمة في نشر البحث.
كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة واغنائها بالأفكار والملاحظات القيّمة: **الدكتور حسن حزوري، والدكتور سلمان معلا**، دمتم ذخراً لنا.

أما فيض شكري وامتناني وفائق تقديري وعرفاني فهو لوالديّ اللذين أفاضا عليّ بالحبّ والاهتمام والدّعوات بالتوفيق، ولأخواتي جميعهن وخاصّة بالذكر أختي الحبيبة (منى) التي رافقتني ودعمتني، وساندتني بكل ما تملك في سبيل تحقيق غايتي السّامية، وهدفي العلميّ النَّبيل.
ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله لذا فإنني أهدي ثمرة جهدي وأتوّجه بالشكر والامتنان لأستاذي الدكتور: سامر مظهر قنطقجي الذي كان خير معلّم ألجأ إليه وقت الشّدّة، وكلما دب اليأس بنفسي زرع فيَّ الأمل والقوة والإصرار على متابعة مشوار البحث والاستمرار، ومواجهة العثرات التي اعترضتني وعدم الاستسلام، أشكره جزيل الشّكر، وأقدّم له نتاج بحثي عرفاناً وتقديراً.
وختامه فإنّ هذا الجهد الذي أضعه بين أيديكم ما هو إلا مساهمة أردت بها التطوير، فإن وُفِّقتُ فهو فضل مِن اللهِ ونعمه. وإن وقعت في هفوة فحسبي أن النقص سمة أعمال البشر. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الطالبة: مؤمنه عدنان فاعور

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر السيولة المصرفية في الربحيّة والمخاطرة للمصارف الإسلاميّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2010، وعددها ثلاثة مصارف وتمّت الدراسة خلال الفترة (2010–2017) ولتحقيق هذا الغرض تمّ اختيار أربع نسب للسيولة المصرفيّة وهي: (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الجاهزيّة النقدية، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة السيولة) أما الربحيّة فقد تمّ الاعتماد على مؤشرين وهما: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكيّة، أما بالنسبة للمخاطرة فقد تمّ الاعتماد على أربع نسب للمخاطرة وهي: (نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول، نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول).

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط لمتغيّرات الدراسة لكلِّ مصرف على حدة، والسبب في الاعتماد على هذا الأسلوب هو أنّه يمكن من خلاله تبيان دراسة تأثير متغيّر مستقلّ بمتغيّر تابع، ومن دونه لا يمكن القيام بذلك، إضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المجمّع وهو أحد النماذج المستخدمة في البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data) وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمّها:

- عدم وجود أثر ذي دلالة احصائيّة للسيولة المصرفيّة في الربحيّة متمثّلة بالعائد على الأصول و العائد على حقوق الملكيّة على التوالي.
- وجود أثر ذي دلالة احصائيّة للسيولة المصرفيّة في مخاطرة السيولة، متمثّلة بنسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول، نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول.

بينما أظهرت نتائج دراسة المصارف الثّلاثة مجتمعة:

- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في الربحيّة.
- عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة السيولة في الربحيّة.
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة السيولة ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في نسبة مخاطرة السيولة.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفيّة، الربحيّة، مخاطرة السيولة.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	ت
الشّكر	ث
ملخّص البحث	ج
فهرس المحتويات	ح–خ–د
قائمة الجداول	ذ– ر– ز– س
قائمة الأشكال	ش
قائمة الملاحق	ص
الاختصارات	ص
الإطار العام للبحث	
المقدّمة	2
مشكلة البحث	3
أهميّة البحث	3
أهداف البحث	4
فرضيّات البحث	4
منهج البحث	4
متغيّرات البحث	5
حدود البحث	5
الدراسات السابقة	9–6
الفصل الأول: السيولة في المصارف الإسلامية	
المقدمة	10
المبحث الأول: مفهوم السيولة المصرفيّة وعناصرها	17–11
أولاً: مفهوم السيولة المصرفيّة	11
ثانياً: أهميّة السيولة المصرفيّة	12 –13
ثالثاً: مكوّنات السيولة في المصارف الإسلاميّة	14– 15
رابعاً: أهداف السيولة المصرفيّة	16– 17
المبحث الثاني: حجم السيولة المصرفيّة ومصادرها	24–18

أولاً: السيولة في المصارف الإسلاميّة	18
ثانياً: مصادر الأموال في المصارف الإسلاميّة	22-19
ثالثاً: استخدامات الأموال في المصارف الإسلاميّة	24-23
المبحث الثالث: نظريّات إدارة السيولة المصرفيّة والمؤشّرات الماليّة المستخدمة لقياسها	36-25
أولاً: نظريّات إدارة السيولة المصرفيّة	26-25
ثانياً: إدارة السيولة المصرفيّة	27
ثالثاً: أدوات إدارة السيولة في المصارف الإسلاميّة	29-28
رابعاً: متطلّبات الإدارة الفعّالة للسيولة في المصارف الإسلاميّة	30
خامساً: العوامل المؤثّرة في السيولة المصرفيّة	32-31
سادساً: معوّقات إدارة السيولة لدى المصارف الإسلاميّة	33
سابعاً: المؤشّرات الماليّة المستخدمة لقياس السيولة المصرفيّة	36-34
الفصل الثاني: الربحيّة والمخاطرة	
المقدمة	37
المبحث الأول: الربحيّة في المصارف الإسلاميّة	46-38
أولاً: مفهوم الربحيّة	39-38
ثانياً: أهميّة الربحيّة بالنسبة للمصارف	40
ثالثاً: العوامل المؤثّرة في الربحيّة المصرفيّة	43-41
رابعاً: مصادر الأرباح في المصارف الإسلاميّة	43
خامساً: وسائل تعظيم الربحيّة في المصارف الإسلاميّة	44
سادساً: المؤشرات المستخدمة لقياس الربحيّة في المصارف	46-45
المبحث الثاني: المخاطرة في المصارف الإسلاميّة	59-47
أولاً: مفهوم المخاطرة المصرفيّة	48-47
ثانياً: أنواع المخاطر المصرفيّة	53-49
ثالثاً: مصادر المخاطر في المصارف الإسلاميّة	53
رابعاً: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفيّة	55-54
خامساً: المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلاميّة	59-56
المبحث الثالث: مخاطرة السيولة المصرفيّة	62-60
أولاً: مفهوم مخاطرة السيولة	60

ثانياً: وسائل التقليل من مخاطرة السيولة في المصارف الإسلاميّة	61
ثالثاً: المؤشّرات الماليّة المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة المصرفيّة	62
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية: تحليل أثر السيولة المصرفيّة في الربحيّة والمخاطرة	
المبحث الأول: مقدمة عن المصارف عيّنة البحث وتحليل مؤشّرات السيولة المصرفيّة والربحيّة والمخاطرة	92-64
أولاً: مجتمع الدراسة:	65-64
1. مصرف سورية الدوليّ الإسلاميّ	65-64
2. مصرف البركة	65-64
3. مصرف شام	65-64
ثانياً: مؤشّرات وأساليب التحليل	92-66
المبحث الثاني: اختبار الفرضيّات	127-93
المبحث الثالث: تطبيق نموذج الانحدار المجمع للمصارف الإسلاميّة	133-128
النتائج والتوصيات	
النتائج	135-134
التوصيات	136
قائمة المراجع	147-137
قائمة الملاحق	169-148

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
3-1	بيان نسب السيولة في مصرف سورية الدولي	68
3-2	بيان إجمالي الودائع في مصرف سورية الدولي	68
3-3	بيان جانب الأصول في مصرف سورية الدولي	70
3-4	بيان نسب السيولة في مصرف البركة	70
3-5	بيان إجمالي الودائع في مصرف البركة	71
3-6	بيان نسب السيولة في مصرف البركة	72
3-7	بيان نسب السيولة في مصرف شام	72
3-8	بيان إجمالي الودائع في مصرف شام	73
3-9	بيان نسب السيولة في مصرف شام	74
3-10	بيان نسبة الرصيد النقدي في المصارف الإسلاميّة	74
3-11	بيان نسبة الجاهزيّة النقديّة في المصارف الإسلاميّة	75
3-12	بيان نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلاميّة	75
3-13	بيان نسبة السيولة في المصارف الإسلاميّة	76
3-14	بيان تطوّر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة	77
3-15	بيان تطوّر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة	79
3-16	بيان تطوّر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة	82
3-17	بيان تطور العائد على الأصول في المصارف الإسلاميّة	84
3-18	بيان تطور العائد على حقوق الملكيّة في المصارف الإسلاميّة	85
3-19	بيان نسب مخاطرة السيولة في مصرف سورية الدوليّ	86
3-20	بيان نسب مخاطرة السيولة في مصرف البركة	87

21-3	بيان نسب مخاطرة السيولة في مصرف شام	88
22-3	بيان نسبة السيولة في المصارف الإسلاميّة	90
23-3	بيان نسبة السيولة في المصارف الإسلاميّة	90
24-3	بيان نسبة السيولة في المصارف الإسلاميّة	91
25-3	بيان نسبة السيولة في المصارف الإسلاميّة	92
26-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على الأصول	93
27-3	بيان تأثير السيولة المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول	94
28-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة	95
29-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة	96
30-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	97
31-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	98
32-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول	99
33-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول	100
34-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	101
35-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	102
36-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	103
37-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	104

38-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على الأصول	105
39-3	بيان تأثير السيولة المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول	106
40-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة	107
41-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة	108
42-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	109
43-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	110
44-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول	111
45-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول	112
46-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	113
47-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	114
48-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	115
49-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	116
50-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	117
51-3	بيان تأثير السيولة المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول	117
52-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد	118

	على حقوق الملكيّة	
53-3	يبين التأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية	119
54-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	120
55-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	121
56-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول	122
57-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول	123
58-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	124
59-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	125
60-3	بيان العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	126
61-3	بيان التأثير بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	127
62-3	بيان العلاقة بين نسب السيولة المصرفيّة مجتمعة مع ROE	129
63-3	بيان تحليل التباين ANOVA	130
64-3	بيان تباين اختبار T	130
65-3	بيان العلاقة بين نسب السيولة المصرفيّة مجتمعة مع نسبة مخاطرة السيولة	131
66-3	بيان تحليل التباين ANOVA	132
67-3	بيان تباين اختبار T	132

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1-2	بيان أنواع المخاطر المصرفيّة	53
1-3	تطوّر نسبة الرصيد النقدي للمصارف الإسلاميّة خلال الفترة (2010-2017)	74
2-3	تطوّر نسبة الجاهزيّة النقديّة للمصارف الإسلاميّة خلال الفترة (2010-2017)	75
3-3	تطوّر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للمصارف الإسلاميّة خلال الفترة (2010-2017)	76
4-3	تطوّر نسبة السيولة للمصارف الإسلاميّة خلال الفترة (2010-2017)	76
5-3	تطوّر العائد على الأصول خلال الفترة (2010-2017)	84
6-3	تطوّر العائد على حقوق الملكيّة خلال الفترة (2010-2017)	85
7-3	تطور نسبة النقد والأرصدة للمصارف إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2010-2017)	90
8-3	تطوّر نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2010-2017)	91
9-3	تطوّر نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع خلال الفترة (2010-2017)	91
10-3	تطوّر نسبة الودائع الأساسيّة إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2010-2017)	92

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
1	طريقة حساب سيولة المصارف الإسلاميّة	150-149
2	طريقة حساب ربحيّة المصارف الإسلاميّة	151
3	طريقة حساب مخاطرة السيولة في المصارف الإسلاميّة	153-152
4	جداول التحليل الإحصائي للمصارف الإسلاميّة باستخدام نموذج بانل	155-154
5	قائمة الدخل للمصارف الإسلاميّة	167-156
6	جدول يبيّن الالتزامات خارج الميزانيّة	169-168

قائمة الاختصارات

العنوان	**الاختصار باللغة الإنكليزية**
العائد على الأصول	ROA
العائد على حقوق الملكيّة	ROE

الإطار العام للبحث

المقدمة:

تتميّز المصارف الإسلاميّة بأنّها مؤسسة مالية استثماريّة تنمويّة يحكم أعمالها ومعاملاتها معايير مستمدة من الشريعة الإسلاميّة، وعلى الرغم من حداثتها مقارنةً بالتقليدية فقد استطاعت أن تحقق تطوراً ونجاحاً ملحوظاً، وما زالت أهمّيتها تزداد يوماً بعد يوم؛ ويُلاحَظ ذلك من خلال ازدياد اهتمام المؤسسات الدوليّة فيها، وإدخال المصارف العالمية لنوافذ إسلاميّة في خدماتها.

وبما أنّ السيولة تُعدّ من أهمّ القضايا التي شغلت بال الباحثين في مجال المصارف –إثر الأزمة الماليّة العالميّة الأخيرة لعام (2008)– لأنّها الوسيلة الأساسيّة لتأمين التدفّقات النقديّة اللازمة لتمويل الاحتياجات المختلفة، ومقابلة سحوبات المودعين، لذلك أصبح تسليط الضوء عليها أمراً ضرورياً.

وفي المقابل فإنّ الربحيّة تعدّ الأساس للحفاظ على استمرار عمل المصرف؛ لأنّ انخفاض نسبة الربحيّة سيعرض المصرف للمخاطرة، وبالتالي فإنّ كلاً من السيولة والربحيّة هما هدفان أساسيّان للمصارف لمتابعة عملها، وتقديم الخدمات اللازمة لمودعيها وتجنّب المخاطرة. إلا أنّ هذين الهدفين يتعارضان مع بعضهما، لأنّ ارتفاع السيولة عن الحدّ اللازم سيؤدي إلى انخفاض ربحيّة المصرف، وتعرّضه للمخاطرة، ممّا يجعل الموازنة بينهما أمراً في غاية الأهمّية، لأنّه لا يمكن تحقيق أحد الهدفين على حساب الآخر، ومن أجل الوصول إلى التوازن لا بدّ من إدارة مصرفيّة تكون قادرة على تجنّب المخاطرة.

وبناءً على ما سبق فإنّ دراسة أثر السيولة في الربحيّة والمخاطرة مهمّة لفهم؛ ودراسة اختبارات ضغط السيولة فيها، وتبرز أهمّيتها من خلال المفاضلة بين بدائل الاستثمار، وهذا مؤدّاه تخصيص الموارد الماديّة بين ما هو نقد، واستثمار، وأصول، لأنّ مجرّد رواج إشاعة عدم توفّر سيولة كافية لدى المصارف كفيلة بزعزعة ثقة المودعين، وقد تدفعهم لسحب ودائعهم بشكل مفاجئ، ممّا قد يعرّض المصرف لمخاطر انخفاض الربح، أو مخاطر الإفلاس؛ لذا يغدو المصرف مطالباً بإدارة سيولته، وتقدير احتياجاته منها بدراسة حركة الودائع، ومدى الطلب على السيولة.

وفي ضوء ذلك، ونظراً للأهمّية التي يحتلّها هذا الموضوع وهو أثر السيولة المصرفية في الربحيّة والمخاطرة للمصارف الإسلاميّة، سعى هذا البحث إلى التأكد من وجود أثر للسيولة المصرفيّة في كلٍ من الربحيّة والمخاطرة في المصارف الإسلاميّة في سوريّة، وذلك من خلال قيام الباحثة بدراسة هذا الأثر بين المتغيّرات المستقلّة والتابعة واستخدام البرامج الإحصائيّة التي تلائم هذه البيانات.

مشكلة البحث:

تعدّ السيولة شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها المصرف، فالمصارف بحاجة للسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذا تحاول أن ترتّب أوضاعها بشكل يُمكّنها من مواجهة أيّ نقص في تدفّقاتها النقديّة تحت أي ظرف من الظروف لأنّ ارتفاع مستوياتها يؤدّي لانخفاض التدفّقات النقديّة الواردة ولضياع فرص استثماريّة كان من الممكن استثمارها في مشاريع أخرى والحصول على الأرباح وتجاوز المخاطر، كما أنّ انخفاض مستويات السيولة عن الحدّ المطلوب يمكن أن يعرّض المصرف لمخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المترتّبة عليه تجاه المودعين، وهذا يؤدّي للإساءة لسمعة المصرف ممّا قد يؤثّر في الربحيّة والمخاطرة، كذلك الأمر فإنّ الربحيّة تعدّ من الأهداف الرئيسة التي تسعى جميع المصارف إلى تحقيقها فلا يمكن لأي مصرف أن يواصل أعماله بدون أرباح، لذلك فإنّ المشكلة تبرز في التعارض بين هذين الهدفين، ولهذا السبب تحرص المصارف دائماً على الاستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها لتحقيق الربحيّة ولحماية المصرف من الوقوع في المخاطرة.

لذلك قامت الباحثة بتسليط الضوء على مشاكل السيولة التي تتعرض لها المصارف الإسلاميّة وأثرها في الربحيّة والمخاطرة، ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

ما أثر السيولة المصرفيّة في كل من الربحيّة والمخاطرة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفيّة والربحيّة في المصارف الإسلاميّة؟
2. هل يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في ربحيّة المصارف الإسلاميّة؟
3. ما طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفيّة والمخاطرة في المصارف الإسلاميّة؟
4. هل يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في المخاطرة في المصارف الإسلاميّة؟

أهمية البحث:

تتجلّى أهمّية هذا البحث في الجوانب الآتية:

<u>الجانب العلمي</u>:

تعدّ السيولة في المصارف بشكل عام والمصارف الإسلاميّة بشكل خاص من أهمّ وسائل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، ووقايته من الإفلاس، وهي أداة أساسية من أدوات الاستثمار الّتي تعمل بها المصارف عموماً، لذا فإنّ أهمّية هذا البحث تكمن في تركيزه على السيولة المصرفيّة ودراسة أثرها في الربحيّة والمخاطرة، ممّا يسهم بتمويل القطاعات الاقتصادية بكفاءة، وزيادة الاستثمار نظراً لطبيعة العمل المصرفيّ الإسلاميّ الّذي يستخدم السيولة الموجودة بحوزته مع الاحتفاظ بنسبة محدّدة لمواجهة التزاماته، إضافة إلى عدم تجاهل الدور الكبير الذي يمثّله

هدف تعظيم الأرباح في المصارف، والذي يفترض أن يقيّده توافر الفرص الأكثر ملاءمة لتخصيص واستثمار الأموال التي تشكّل السيولة بمجملها.

الجانب العمليّ:

تتركّز الأهمّية العمليّة للبحث بتطبيق نسب السيولة في المصارف الإسلاميّة وتحديد حجم ربحيّتها والعمل على زيادتها من خلال الاستثمارات وكشف مواطن الخلل والتعرّض للمخاطر والقيام بالحدّ منها قبل حدوثها، بالإضافة إلى تحديد أثر السيولة في كلٍ من الربحيّة والمخاطرة، وذلك لتقديم المعلومات والنتائج للإدارة، والّذي من خلاله يمكن التوسّع في العمل المستثمر أو التوقّف عن الاستمرار به، وهذا ما يؤدّي أيضاً إلى استفادة المودعين من الدراسة العمليّة لكي يتسنى لهم التوجّه نحو المصرف ذي الربحيّة الأكثر، والمخاطر الأقلّ في الوقت ذاته. وقد تمّ التوصّل لذلك من خلال استخدام البيانات الماليّة المنشورة وتطبيق أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لمعرفة وجود أثر بين المتغيّرات بعد اختبار الفرضيّات المذكورة.

أهداف البحث:

سعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف الآتية:

1. تحديد طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفيّة والربحيّة في المصارف الإسلاميّة.
2. تحديد أثر السيولة المصرفيّة في ربحيّة المصارف الإسلاميّة.
3. تحديد طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفيّة والمخاطرة في المصارف الإسلاميّة.
4. تحديد أثر السيولة المصرفيّة في المخاطرة في المصارف الإسلاميّة.

فرضيّات البحث:

بهدف الإجابة عن تساؤلات البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضيات الآتية:

1. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائيّة بين السيولة المصرفيّة والربحيّة في المصارف الإسلاميّة.
2. لا يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في ربحية المصارف الإسلاميّة.
3. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائيّة بين السيولة المصرفيّة والمخاطرة في المصارف الإسلاميّة.
4. لا يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في المخاطرة في المصارف الإسلاميّة.

منهجية البحث:

تمّ الاعتماد على:

المنهج الوصفيّ: الّذي يقوم بجمع المعلومات والبيانات المتعلّقة بموضوع البحث، وذلك اعتماداً على المراجع والكتب والمقالات العلميّة والمواقع الإلكترونيّة والأجنبيّة والمصادر المختلفة،

وحساب النسب من بيانات القوائم الماليّة للمصارف التي تمّ اختيارها واستخدام أساليب التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج ال spss (Statistical Package for the Social Sciences).

متغيرات البحث:

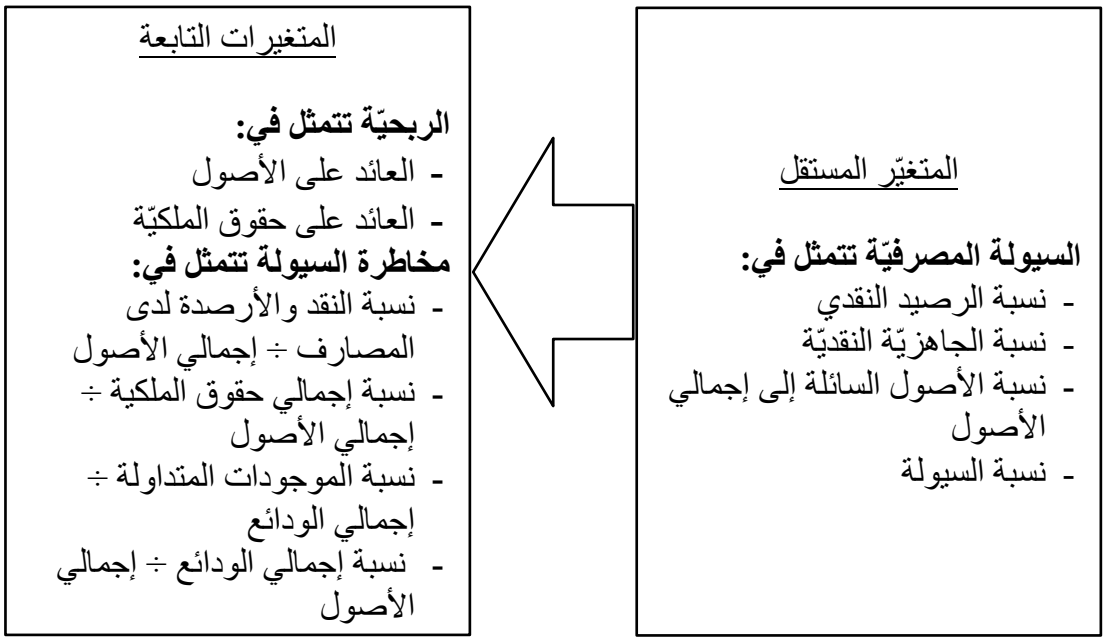

حدود البحث:

الحدود المكانيّة: المصارف الإسلامية في سوريّة وهي: بنك سورية الدوليّ الإسلاميّ، بنك البركة، بنك الشام.

الحدود الزمانيّة: تمت الدراسة التطبيقيّة الخاصة بهذا البحث خلال الفترة الزمنيّة الممتدة من بداية عام 2010 وحتى نهاية عام 2017.

الحدود العلميّة: تعرّضت الباحثة لمعوّقات الحصول على نسب تختصّ بها المصارف الإسلاميّة في الحياة الواقعيّة والعملية، كما تم الاقتصار على مخاطرة السيولة من بين المخاطر نظراً لأهميتها باعتبارها الأساس لكل مصرف.

الدراسات السابقة:

تعدّدت الدراسات التي تناولت موضوع المصارف الإسلاميّة بشكل عام، والسيولة فيها بشكل خاصّ، وتمّ في هذا البحث عرض بعض الدراسات التي لها علاقة بالبحث الحالي.

الدراسات العربية:

1. **دراسة (الرباطي، الحداد، أحمد سعد، صابرين المبروك، 2015) بعنوان: "إدارة السيولة بالمصارف الإسلاميّة، الأسس والنظريّات"، جامعة عمر المختار، ليبيا.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على مفهوم السيولة في المصارف الإسلاميّة، ومفهوم إدارة السيولة ونظريّاتها، كما وضّحت الدراسة أهمّ مصادر السيولة بالمصارف الإسلاميّة وأدواتها،

وكذلك التحدّيات الّتي تواجه إدارة السيولة في المصارف الإسلاميّة بفعاليّة، وتوصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمّها، بأن إدارة السيولة بالمصارف تعني ملاءمة المصرف بين تحصيل السيولة في أقلّ مدّة وأقلّ تكلفة، وكذلك قدرة المصرف على مواجهة المخاطر بين فائض السيولة والعجز فيها، وتوصلت الدراسة إلى أنّ المصارف الإسلاميّة تواجهه تحدّيات، ومشاكل عديدة في إدارة سيولتها، وكذلك وجود نقص في أدوات السيولة التي تتلاءم مع الشريعة، ولقد توصّل الباحث إلى مجموعة من النتائج ومن بينها:

أ- إدارة السيولة هي تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة في أقصر وقت وأقل سعر ممكن بين استثمارها وتوظيفها بشكل جيد.

ب- السيولة هي قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات الماليّة وتلبية حاجات المودعين والمستثمرين دون وقوع خسائر.

ت- من أهمّ أدوات السيولة للمصارف الإسلاميّة هي المرابحة السلعيّة.

ولقد أوصى الباحث إلى ضرورة تعاون المصارف الإسلاميّة فيما بينها، وبناء اتفاقيّات مع المصارف التقليديّة لتسهيل عمليّات إدارة السيولة.

2. **دراسة (لآل الدين، أكرم، 2010م) بعنوان: "إدارة السيولة في المصارف الإسلاميّة"، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إدارة السيولة بالمصارف الإسلاميّة مع التركيز على التجربة الماليزية، وقام الباحث بها بتعريف السيولة وإدارتها، وتوضيح أهمّيتها، وأهمّ مكوناتها، والأسباب التي أدّت لنجاحها، كما تمّ عرض الأدوات النقديّة الإسلاميّة لإدارة السيولة، وفحص نجاحها وانضباطها. وتوصّل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمّها أنّ المصارف الإسلاميّة تعاني من نقص الأدوات النقديّة الماليّة لإدارة السيولة.

3. **دراسة (أبو رحمه، سيرين سميح، 2009م) بعنوان: "السيولة المصرفيّة وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقيّة على المصارف التجاريّة الفلسطينية"، رسالة ماجستير في قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على طبيعة العلاقة بين عناصر إدارة السيولة، وكلّ من العائد والمخاطرة، ومن ثمّ بيان مدى تطبيق البنوك التجاريّة الفلسطينيّة لنسب السيولة المصرفيّة، وقد تمّ تطبيق هذه الدراسة على عيّنة مكوّنة من خمسة مصارف تجاريّة عاملة في فلسطين خلال الفترة 2002-2008.

وبالنسبة للأساليب الإحصائيّة تم استخدام الانحدار الخطي البسيط للتعرّف على المتغيّر المستقل والمتمثّل بـ(السيولة المصرفيّة) على المتغيّرات التابعة والمتمثلة بـ(العائد والمخاطرة) واستخدام معامل الارتباط لمعرفة قوّة العلاقة بين المتغيّرات.

وتوصّلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط بين السيولة المصرفيّة والعائد، وعدم وجود علاقة ارتباط بين السيولة المصرفيّة والمخاطرة.

4. **دراسة(الكروي، بلال نوري سعيد، 2009م): بعنوان: " تقييم ربحيّة المصارف باستخدام مؤشّرات السيولة –دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد"، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.**

هدفت الدراسة إلى تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة بين الربحيّة والسيولة، من خلال إظهار أثر مؤشّرات السيولة على الربحيّة المصرفيّة، وبيان مدى قدرة إدارة المصرف على تعظيم أرباحه دون الإفراط بالسيولة. وتمّ تطبيق هذه الدراسة على مصرفيين حكوميين عراقيين هما الرافدين والرشيد للفترة الواقعة بين عامي 1997-2001.

استخدمت هذه الدراسة التحليل الإحصائيّ ANOVA وأظهرت النتائج بعدم وجود أثر معنوي لمؤشرات السيولة في الربحيّة بالنسبة لِلمصرفَين، وأيضاً وجود أثر معنوي لنسبة الاحتياطيّ القانونيّ على كلّ من معدّل العائد على الأموال المتاحة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة بالنسبة لمصرف الرافدين، كما أظهرت الدراسة عدم وجود أيّ أثر لمؤشّرات السيولة في الربحيّة بالنسبة لمصرف الرشيد.

5. **دراسة (أبو زعيتر، باسل جبر حسن، 2006م) بعنوان: "العوامل المؤثّرة على ربحيّة المصارف التجاريّة العاملة في فلسطين"،رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ربحيّة المصارف التجاريّة في فلسطين والمؤشّرات الّتي تستخدم في قياسها، والتعرّف على العوامل المؤثّرة فيها وقياس الأثر الّذي تحدثه هذه العوامل المؤثّرة في ربحيّة المصارف، من أجل الوصول إلى نتائج للمحافظة على أرباح المصارف التجاريّة وتحسين ربحيتها ومعالجة العوامل التي تؤدّي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحيّة وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طرديّة بين كلّ من (صافي الفوائد، حقوق الملكيّة، عدد الموظّفين) من جهة، وربحيّة المصارف التجاريّة مقاسة (بمعدّل العائد على الموجودات ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة) من جهة أخرى، وكذلك وجود علاقة ارتباط عكسيّة بين نسبة السيولة النقديّة والربحيّة مقاسة بمعدّل العائد على الموجودات، وأوصّت الدراسة بعمل المصارف على تنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.

الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة (Anjum Iqbal, 2012) بعنوان" Liquidity Risk Management A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan"** إدارة مخاطر السيولة دراسة مقارنة بين البنوك التقليديّة والإسلاميّة في باكستان.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المخاطر الماليّة، وبشكل أخص مخاطر السيولة للمصرف لأنّها تعدّ أمراً بالغ الأهمّية للبحث فيها، حيث إنّ إدارة مخاطر السيولة يجب أن تتم مراقبتها وإدارتها بفعاليّة وحذر في القطاع المصرفيّ سواء أكان المصرف تقليدياً أو إسلامياً. وقد أجريت الدراسة على عيّنة من المصارف العاملة في الباكستان والمؤلّفة من خمسة مصارف تقليديّة، وخمسة إسلاميّة خلال الفترة 2007-2010. وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة هامّة وإيجابيّة بين كلّ من ROA و ROE وحجم البنك مع مخاطر السيولة كلّ منهما على حدة.

2. **دراسة(Shen, Chung-Hua ،2009) بعنوان: "Bank Liquidity Risk and Performance" (مخاطر السيولة المصرفيّة والأداء)، National University of Kaohsiung.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مخاطر السيولة والاعتماد على مؤشّر الفجوة التمويليّة الّذي يستند إلى الميزانيّة العموميّة. وقد شملت الدراسة اثنا عشر مصرفاً تجاريّاً خلال الفترة الواقعة بين عامي (1994-2006). وتمّ استخدام أسلوب Panel Data وتحليل الانحدار لاختبار فرضيّات الدراسة.

وتوصّلت النتائج إلى أنّ أسباب مخاطر السيولة تعود إلى مزيج الأصول السائلة لدى المصرف والاعتماد على التمويل الخارجيّ، وعوامل رقابيّة.

وتوصّلت الدّراسة أيضاً إلى أنّ زيادة مخاطر السيولة تؤدّي إلى زيادة هامش صافي الفوائد.

3. **دراسة(Tafri, Fauziah Hanim, Hamid, Zarinah, Mydin ،2009) بعنوان " (Meera, Ahamed Kameel, Azmi Omar, Mohd The Impact of Financial risk on profitability of Malaysian commercial banks ", International Journal of Economics and Management Engineering**

(أثر المخاطر المالية على ربحيّة المصارف التجاريّة الماليزية).

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين المخاطر الماليّة والربحيّة، وقد طُبِّقت على جميع المصارف التجاريّة والإسلاميّة في ماليزيا للفترة الواقعة بين عامي (1996–2005)، من أجل قياس الربحيّة. وتمّ استخدام مؤشّري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة.

وقد تمّ تطبيق طريقة المربّعات الصغرى لكلّ من نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائيّة، وتوصّلت الدراسة إلى وجود أثر لمخاطر الائتمان على كلّ من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة وتوصّلت أيضاً إلى أنّه ليس لمخاطر السيولة تأثير جوهريّ على كلّ من نسبتي الربحيّة لجميع المصارف قيد الدراسة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع السيولة، وبعضها تناولت موضوع الربحيّة والمخاطرة. وهذه الدراسات تنسجم في كثير من الجوانب مع البحث فيما يتعلق بالسيولة والاحتفاظ بالقدر الّذي يحتاجه المصرف دون زيادة أو نقصان. وقد جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي أجريت في دول سورية وغير سورية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين السيولة المصرفيّة وأثرها في الربحيّة والمخاطرة.

نقاط التّشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدّراسات السابقة:

- مجتمع وعينة الدراسة: ذلك فإنّ مجتمع الدراسة هو المصارف الإسلاميّة في سوريّة، في حين أجريت الدراسات السابقة في دول أخرى مثل العراق والجزائر والأردن وليبيا والباكستان وماليزيا.
- تناولت هذه الدراسة أثر السيولة المصرفية في الربحية والمخاطرة بينما في الرسائل التي نُشرت في حلب وغيرها من الدول سواء كانت سورية أو غير ذلك تم الاقتصار فيها على دراسة المخاطر وبعضها تم فيه بيان أثر خطر السيولة في الربحية والعديد من الدراسات التي تشترك بشكل جزئي مع هذه الدراسة.
- كما قد تشترك هذه الدراسة مع الدراسات الأخرى في اتباع مجموعة من الأساليب الإحصائيّة (كالانحدار البسيط والمتعدّد) والاعتماد على برنامج الإكسل للقيام بالعمليات الحسابيّة للنسب الماليّة.
- اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار المجمّع وهو أحد نماذج التحليل الإحصائي Panel Data Analysis والذي لم تستخدمه معظم الدراسات السابقة.

الفصل الأول

السيولة في المصارف الإسلاميّة

المقدمة:

يُعدّ موضوع السيولة من أكبر التحديّات التي تواجه العمل المصرفيّ، حيثُ يكون هناك صعوبة في التوفيق بين متطلّبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها، واعتبارات الربحية المرجوّ تحقيقها، فزيادة السيولة عن المستوى المناسب في أي مصرف يعني ضعف قدرته في استثمار هذا الفائض، وتحقيق الأرباح المنشودة منه، إلى جانب ضعف مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وفي مقابل ذلك فإنّ نقص السيولة عن الحدّ الواجب الاحتفاظ به يعرّض المصرف إلى مخاطر فقدان ثقة عملائه؛ مما يهدّد استقراره واستقرار النظام المصرفيّ والماليّ بأكمله، لذا على المصرف تحديد مستوى السيولة الّذي يُمكّنه من تعظيم الأرباح الّتي يهدف إليها، وفي نفس الوقت المحافظة على الحدّ المناسب من السيولة لتجنّب مخاطر العجز عن السداد؛ لذلك تلجأ المصارف إلى استخدام العديد من الاستراتيجيّات والسياسات الّتي تساعدها في تحقيق ذلك؛ فهي تعدّ الأساس الّذي يستند عليه أيّ عمل يتمّ ممارسته سيما العمل المصرفيّ حيث لا يُمكن لأيّ مصرف الاستمرار بعمله ومواكبة تطوّر الصناعة، وتحقيق أهدافه دون تبنّي هكذا سياسات.

وبسبب الأهمية الكبيرة الّتي تتعرض لها المصارف فيما يخصّ تعاملها بالسيولة الّتي تعدّ جوهر العمل المصرفيّ، تطرقت الباحثة في هذا الفصل إلى عرض الإطار النظريّ للسيولة المصرفيّة مقسوماً إلى ثلاثة مباحث.

تم في المبحث الأول تسليط الضوء على مفهوم السيولة المصرفيّة، وأهميتها، وأهم مكوناتها وأهدافها.

ركز المبحث الثاني على مشكلة السيولة التي تتعرض لها المصارف الإسلامية ومصادرها واستخداماتها.

أمّا المبحث الثالث فركّز على نظريّات إدارة السيولة وأدواتها ومتطلبات الإدارة الفعّالة للسيولة المصرفيّة، والعوامل المؤثّرة فيها، وتسليط الضوء على معوّقات السيولة لدى المصارف الإسلاميّة، إضافة إلى تحديد المؤشّرات الماليّة المستخدمة لقياس السيولة المصرفيّة.

المبحث الأول

مفهوم السيولة المصرفيّة وعناصرها

تمهيد:

تُمثّل السيولة موضوعاً هاماً في الفكر الماليّ بشكل عام، وأدبيّات المصارف بشكل خاصّ؛ إذ أنّها تعدّ من الأهداف الأساسيّة لأي عمل تتمّ ممارسته في دنيا الأعمال، ومن دونها يُصبح التصرف بالأشياء صعباً.

إنّ الأصل أن تتدفق السيولة في الاقتصاد القوميّ دون مشاكل، وهذا ما يجب أن يستمرّ؛ فإنْ حدث خلل في التدفّقات النقديّة، فقد ينجم عنه أزمة سيولة، تبدأ بالظهور إثر ارتفاع حجم السيولة في السوق أو بانخفاضها عن المستوى المطلوب.

وبما أنّ المصارف هي شريان السيولة في الاقتصاد، فإنّ مفهومها يُعدّ مسألة نسبيّة، لأنّ لها متغيّران: الأول هو الأصول النقدية (السائلة). والثاني سحوبات المودعين وطلبات الائتمان. وتختلف الأصول شبه النقديّة (السائلة) في إمكانيّة تحويلها إلى نقديّة دون خسائر، فإذا سحب المودعون ودائعهم في ظلّ تزايد طلبات الائتمان؛ فإنّ ذلك سيعرض السيولة لمسألة حسّاسة. وعلى كلّ حال فإنّ لمكوّنات السيولة النقديّة، وشبه النقديّة دوراً كبيراً في سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

أولاً: مفهوم السيولة المصرفيّة:

تُعرَّف السيولة بأنّها[1]: النقديّة cash money وهي المعنى الضيّق للسيولة، أمّا المعنى الشامل لها فهو عبارة عن: الأصول الّتي يمكن تحويلها إلى نقديّة في أقصر وقت وبأقل خسارة.

وقد عرّف مجلس النقد والتسليف السوريّ السيولة بأنّها[2]: "مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية".

كما تُعرَّف السيولة أيضاً بأنّها[3]: إمكانيّة المصرف في تسديد الالتزامات المتداولة الّتي مدّتها أقلّ من سنة.

وقد أورد قاموس المحاسبة تعريفاً للسيولة بأنّها تعني[4]: تملّك النقديّة أو الأصول الّتي يمكن تحويلها إلى نقديّة.

---

[1] أحمد، عبد الوهاب يوسف، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 164.

[2] **قرار مجلس النقد والتسليف**، رقم (588)، تاريخ 2009/11/22، رابط.

[3] آل شبيب، دريد كامل، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 83.

[4] p.h, Collin, Adrian, Joliffe, **Dictionary of Accounting**,1994,p.129.

وللسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي[1]:

- الوقت: وهي السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.
- المخاطرة: وهي احتمال هبوط قيمة تلك الموجودات.
- التكلفة: وهي التضحيات الماليّة التي لابدّ من وجودها في عمليّة ذلك التغيير.

وبناء على ما سبق، تميل الباحثة إلى أنَّ السيولة تعني: قدرة المصرف على سداد التزاماته في الموعد المحدّد، لتلبية حاجات المودعين، وهذا يُلزمه بالاحتفاظ بجزء من أصوله على شكل نقديّة إضافةً إلى أصول شبه نقديّة والتي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبسهولة دون خسائر في قيمتها.

ثانياً: أهمية السيولة المصرفيّة:

تعدّ السيولة ذات أهمّية خاصّة للمصارف لأنّ تدفّقات الأرصدة النقديّة من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال، بالإضافة إلى صعوبة التنبّؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقديّة خارج المصرف، فهي وسيلة لضمان استمرار عمل المصرف، وتحقيق الربح، وبناء سمعة ماليّة جيّدة لكسب ثقة المتعاملين[2].

تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة سحوبات عملائها للأموال، وكذلك تلبية لطلبات زبائنها لمنحهم التمويلات، وعدم تفويت فرص استثماريّة، لذلك فإنّ مثل هذه الاحتياجات مستمرّة، ويجب أن تكون المصارف مستعدّة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلّبات، وهذا يعطيهم إيجابيّة لتوفر هذه الأموال. فالسيولة في المصارف الإسلاميّة – بسبب طبيعتها – أكثر أهمّية من المصارف التقليديّة، لاعتمادها على الودائع الاستثماريّة المستقطبة كموارد خارجية، باعتباره مصرفاً استثمارياً يستهدف الإسهام في الاستثمارات، لذا فالمصرف الإسلامي يحصل على معظم موارده من قاعدة الاستثمار وليس المديونيّة وهذا يزيد من قدرات المصرف على القيام بأعماله الاستثماريّة والوفاء بالتزاماته تجاه أصحاب المصالح[3].

ولذلك فإنّ الحاجة للسيولة في المصارف عموماً هي حاجة مستمرة وملحة، وبشكل خاص في المصارف الإسلاميّة وذلك للأسباب التاليّة[4]:

---

[1] رؤوف، أحمد نضال، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، بغداد، 2013، ص303.

[2] صونيا، عتروس، **أدوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر،2015، ص6.

[3] داغي، علي محي الدين القره، **إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة إسرا الدولية الإسلامية، المجلد الأول، العدد 1، 2010، مكة المكرمة، ص 11-12.

[4] القرعان، فادي، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 4، سورية، 2014، ص 298-299.

- المحافظة على تطبيق أحكام وقواعد الشريعة الإسلاميّة التي تفترض انسياب الأموال إلى مجالات الاستثمار المختلفة، وعدم اكتنازها.
- زيادة قدرة المصارف الإسلاميّة على مقابلة متطلّباتها المستقبليّة عند تكاليف معقولة.
- تُشكّل السيولة مؤشّراً إيجابيّاً للسوق وللمحللين والمودعين والإدارة.
- المحافظة على مستوى مناسب من السيولة يعتبر مؤشراً إيجابيّاً، لأنّه ينعكس على سمعة المصرف، وعلى إمكانيّة جذب المودعين إليه بدلاً من المصارف الأخرى.

وتزداد أهمّية السيولة في المصارف الإسلاميّة كونها تقوم بأنشطة استثماريّة متنوّعة بعيدة عن نظام الفائدة الربويّ، مما يتطلّب احتفاظ المصرف بمستوى سيولة أعلى من المستوى المطلوب في المصرف التقليديّ، وهذا ما قد يؤثّر على الربحيّة، " لذلك فإنّ المصارف الإسلاميّة لا تستطيع أن تغطي ما تتعرّض له من عجز في السيولة بنفس الطريقة التي تقوم بها المصارف التقليديّة حتى لا تقع في الربا، كما لا يجوز لها أن تستثمر الفائض في تلك المصارف بالفائدة المحرّمة، وهذا يستدعي البحث عن أساليب وأدوات مشروعة لاستثمار الفائض النقديّ وعدم اكتنازه، وتغطية العجز حال حصوله، ممّا يساعد على التنمية في المجالات المختلفة"[1].

وقد تمّ تحديد نسبة الحدّ الأدنى للسيولة التي على كلّ مصرف أن يحتفظ بها في كلّ يوم حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (588) كالآتي[2]:

- 30% كحدّ أدنى لكافّة العملات.
- 20% كحدّ أدنى لليرة السوريّة.

وتحتسب نسبة الحدّ الأدنى للسيولة من خلال:

[(الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز) ÷ (الودائع والالتزامات الأخرى والعناصر خارج الميزانية)].

ترى الباحثة بأنّ أهمّية السيولة تنبع من حاجة المصارف لها لمواجهة احتياجات عملائها من خلال سحب مدخراتهم، أو تمويل استثماراتهم. وهذه الحاجة مستمرّة وعلى المصرف أن يستعد لذلك، وأن يكون لديه القدرة على الوفاء بالتزاماته من أجل كسب ثقة عملائه لسرعة استجابته لاحتياجاتهم، كما يتجنّب اضطراره لبيع بعض الأصول، وما قد ينجم عنه من سلبيّات بيعه بأسعار قد لا تكون مناسبة، وإمكانيّة البحث عن الاستثمار الأفضل.

---

[1] حسين شحاتة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات**، بحث مقدم للمجمع الفقهي في الدورة العشرون المنعقدة في مكة المكرمة، 2010، ص 15-16.

[2] **مجلس النقد والتسليف في سورية** رقم (588)، ص1، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً: مكوّنات السيولة في المصارف الإسلاميّة:

تشير السيولة إلى قدرة المصرف الإسلامي على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع وسداد المستحقّات المترتبة على المصرف، إضافةً إلى إتمام عمليات التمويل والاستثمار الّتي يجب على المصرف ممارستها.

تشمل مكوّنات السيولة في المصارف الإسلاميّة كافّة الأصول النقديّة، وشبه النقديّة بما يسهم في سداد الالتزامات، دون أيّ تأخير، وتقسم إلى جزأين رئيسين وهما: الموجودات النقديّة الأوليّة (السيولة النقديّة) والموجودات النقديّة الثانويّة (السيولة شبه النقديّة) وذلك كالآتي:

1) السيولة النقديّة:

هي النقديّة الجاهزة تحت تصرّف المصرف، مما يتيح له التحكّم فيها بصورة مباشرة عند الحاجة إليها[1]، وهي تسمى أيضاً بالاحتياطات الأوّليّة ويمتلكها المصرف دون أن يكسب منها عائداً[2]، وتتكون هذه السيولة من[3]:

1. النقديّة بالعملة المحليّة والأجنبيّة الموجودة لدى المصرف.
2. الودائع لدى المصارف الأخرى ولدى المصرف المركزي.
3. الشيكات تحت التحصيل.

2) السيولة شبه النقديّة:

هي الأصول التي يمكن[4] تصفيتها أو بيعها أو رهنها، ومنها: الصكوك بأنواعها، وتتصف هذه الأدوات بقصر آجال استحقاقها، وإمكانية التصرف السريع فيها سواء بالبيع أو الرهن.

وترى الباحثة بأنّها الأصول الّتي يمكن الحصول من خلالها على السيولة في الحالات الّتي يكون المصرف في أشدّ الحاجة لها.

أولاً: الموجودات النقديّة الأوّليّة:

هي الموجودات النقديّة الجاهزة الّتي يمتلكها المصرف، وتكون تحت تصرفه، ولا يمكنه الاستفادة منها للحصول على عائد.

وتتألّف هذه الموجودات على مستوى المصرف الواحد من المكوّنات التالية[5]:

---

[1] أبو قرون، هند يوسف سليمان، **إدارة السيولة في المصارف السودانية ايجابياتها وسلبياتها**، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، 2015، ص 4.

[2] جابر، لبنى عبد اللطيف محمود، **دور المصارف الإسلامية في إدارة السيولة النقدية**، رسالة ماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون، جامعة غزة، كلية التجارة، فلسطين، 2015، ص23.

[3] لال الدين، أكرم، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية نقدية**، بحث مقدم لمؤتمر كوالالمبور العالمي في التمويل الإسلامي (KLIFF 2014)، ص 6 بتصرف، https://www.kliff.com ،رابط.

[4] جابر، لبنى عبد اللطيف محمود، **دور المصارف الإسلامية في إدارة السيولة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص23.

[5] أحمد درو، عبد الجليل إدريس، 2016، ص 9، http://repository.rsu.edu.sd رابط.

- **النقديّة في الصندوق:** تشمل النقديّة الّتي تحتفظ بها المصارف في صناديقها من العملات المحليّة والعملات الأجنبيّة، وتسعى" المصارف إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكّنها من مواجهة التزاماتها المصرفيّة تجاه الآخرين"[1].
- **الودائع النقديّة لدى المصرف المركزيّ:** إنّ المصرف المركزيّ يُلزم المصارف الأخرى بالاحتفاظ بنسبة من أموالها على شكل سيولة لديه، والتي تُعرف بنسبة الاحتياطيّ النقديّ الإلزاميّ، "حيث أنّ المصرف المركزيّ لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الاحتياطيّ النقديّ الإلزاميّ الذي يودع لديه[2].
- **الودائع النقديّة لدى المصارف المحليّة والعالميّة:** هي الأموال الّتي يودعها المصرف لدى المصارف المحليّة الأخرى من أجل عمليات المقاصة، "ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو عندما تزداد وتتوسع علاقات المصرف محلّيّاً وعالميّاً".
- **الشيكات تحت التحصيل:** تُمثل الشيكات المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها إلى الآن[3].
- **الودائع لدى المصارف الأجنبيّة في الخارج:** تستطيع المصارف الاحتفاظ بأرصدة نقديّة لدى المراسلين في خارج البلد، بشرط ألا تزيد على نسبة معيّنة تحدّدها السياسة النقديّة والاقتصاديّة في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى[4].

ثانياً: الموجودات النقديّة الثانويّة:

تتضمّن الموجودات النقديّة التي تدرّ عائداً، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقّق هذه الموجودات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنّها تُسهم في استيعاب ما يفيض من الموجودات الأوليّة عن متطلبات المصرف، وتساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف[5].

ترى الباحثة بأنّ المصارف كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ بسيولة نقديّة تفوق حاجاتها الفعليّة، لذلك تستخدم جزءاً من أموالها في

---

[1] صونيا، عتروس، **أدوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة**، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] عبد الله، عقيل جاسم، **النقود والبنوك منهج نقدي ومصرفي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص 231.

[3] الخنيسة، خليل محمد، **أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سورية**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين، 2016، ص22.

[4] الغافود، مختار عبد السلام؛ إمزيكة، فرج أحمد، **محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد7، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتن، 2016، ص 34.

[5] الصائغ، أبو حمد، محمد جبار، رضا صاحب، **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعيّنة من المصارف التجارية الأردنية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016، ص 6.

استثمارات قصيرة الأجل، لسهولة تحويلها إلى سيولة من الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه بالسيولة شبه النقديّة.

رابعاً: أهداف السيولة المصرفيّة:

إنّ الحفاظ على المال، وتنميته، وتسهيل تداوله، وتوفّره بالقدر المطلوب هو هدف لكلّ مصرف سواء كان إسلامياً أو غير إسلامي؛ لذلك تتفق المصارف الإسلاميّة مع المصارف التقليديّة في هدف الحفاظ على المال واستثماره، لكنّها تختلف عنها في أسلوب تحقيق هذا الهدف، لذا فإنّ السيولة في كل منظمات الأعمال تلتقي بنفس الأهداف إلا أنّها في المصارف وبغض النظر عن نوعها وحجمها تهدف إلى[1]:

1. مواجهة إبراء الذمم في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين والدائنين.
2. تعد مؤشّراً إيجابياً إذا تمّت إدارتها بشكل جيّد وهذا دليل جيّد لكلّ من الإدارة والمودعين وحتى المصارف المحليّة.
3. تحمي الأصول من عملية البيع المفاجئ، والّذي يؤدي إلى مخاطرة على المدى الطويل.
4. التأكّد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.
5. تجنّب المصرف من اللجوء للمصرف المركزيّ للاقتراض بشروط قد تكون أحياناً صعبة[2].

أما المصارف الإسلاميّة فلها أهداف تخصّها؛ فهي تتميّز بـــ[3]:

1. تخليص أكبر عدد من العملاء من التعامل الربوي.
2. التزام معاملاتها بالقواعد الشرعيّة.
3. العمل وفق أولويّات المصلحة الاجتماعيّة.
4. تسهم في تنمية المجتمع الّذي تقوم فيه.

ويتبين للباحثة من المميزات السابقة الّتي تختص بها المصارف الإسلاميّة وجود تكامل بين الميزة الأولى والثانية بسبب التزام المصرف بالأحكام الشرعيّة وتجنب الربا؛ حيث أنّهما يصبَّانِ في لُبِّ العمل المصرفيّ الإسلاميّ.

---

[1] الشرفا، ياسر عبد طه، **دور سلطة النقد في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، ورقة عمل، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، 2010، ص5-6.

2 صونيا، عتروس، **أدوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة**، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3] قلعاوي، غسان، **كتاب المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا؟ وكيف؟**، دار المكتبي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سورية، دمشق،1998، ص300.

كما ظهر التكافؤ بين الميزة الثالثة والرابعة فيما يتعلّق بالمصلحة الاجتماعيّة، وتنمية المجتمع الإسلامي، فلا مانع من أن تستفيد المصارف الإسلاميّة من الأهداف العامّة للمصارف بشكل لا يتعارض مع الأعمال التي تمارسها.

لذا فإنّ أهداف السيولة التي تخصّ المصارف الإسلاميّة يمكن تمثيلها بما يلي[1]:

1. تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات المصرف.
2. تقليل مخاطر الاستثمار الّتي يمكن أن تنشأ نتيجة عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية أو بظروف المؤسسات المصدّرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها المصرف، ويكون ذلك بشكل أساسي من خلال تنويع محفظة الأوراق الماليّة ووضع الحدود القصوى لها.
3. وضع الضوابط والقواعد لتقليل مخاطرة المصرف بمجالات التوظيف، والوصول إلى مخاطرة مقبولة ومدروسة.
4. المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم، صكوك، ودائع استثمارية .....الخ) ممّا قد يُعرّض المصرف لتحقيق خسائر على هذه الأصول، وخصوصاً عندما لا تكون ظروف السوق مواتية.

وبناء على ما سبق، فإنّ توفّر السيولة في المصرف ضروريّة لسير أعماله، وذلك للحصول على ثقة العملاء بقدرته على تلبية احتياجاتهم، ممّا يكسب المصرف السمعة الحسنة، وحماية أصول المصرف من البيع وفاءً لالتزاماته المفاجئة، وتجنباً لعمليّات البيع السريعة، علماً بأن السيولة تتعارض مع الربحية لذا لا بد من توخي الحذر.

[1] الدويك، عبد القادر، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المؤسسات المالية الإسلامية، سورية، ص7-8، https://www.kantakji.com, رابط.

المبحث الثاني
حجم السيولة المصرفيّة ومصادرها

تمهيد:

يعدّ مقدار السيولة الّذي يجب أن يحتفظ به المصرف من المشكلات الرئيسية في إدارته، إذ أنّ زيادة السيولة تعني أنّ المصرف يُضحّي بأرباحٍ كان من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف تلك الأموال النقديّة، أو أنّ المصرف لا يقوم بواجبهِ على الوجه الأكمل في تدعيم متطلبات الاقتصاد القوميّ.

وسيتم فيما يلي التطرّق إلى أهمّ المشكلات الّتي تعاني منها المصارف الإسلاميّة فيما يتعلّق بالسيولة المصرفيّة، ومصادرها وتوظيفاتها.

أولاً: السيولة في المصارف الإسلاميّة:

تنشأ المشكلات التي تتعرّض لها المصارف الإسلاميّة فيما يتعلّق بالسيولة من صعوبة الحصول على نقديّة بتكلفة معقولة في الوقت المطلوب، فعلى الرغم من الاستخدام الحالي لمرابحة السلع، وعمليّات التمويل الّتي يمارسها المصرف للحصول على النقديّة، والّتي تمكّن هذه المصارف من استثمار الأموال قصيرة الأجل، إلا أنَّها لا تمتلك آلية كفُؤة لتمويل النقص في السيولة في الوقت المترتب عليها، لذلك تتعرّض لهذه المخاطر بشكل كبير، وتتسبّب في جعل هذه المصارف أكثر حساسية لمخاطر السيولة، وتجبرها على الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة، والّتي قد لا تدر أيّ ربح، ممّا يجعل تحقيق المفاضلة بين الربحيّة والسيولة أكثر صعوبة، نوضّحها فيما يلي:

أ- في حال تعرّض المصرف لعجز في السيولة النقديّة[1]: ينشأ بسبب زيادة التدفّقات النقديّة الخارجة، وانخفاض التدفّقات النقديّة الداخلة، ويترتّب على هذا العجز آثار سلبيّة، أهمّها:

- الإساءة إلى سمعة المصرف الإسلاميّ.
- ضياع فرص استثماريّة، من الممكن اغتنامها لو كان لديه أموالاً سائلة، بالإضافة إلى اضطراره إلى تسييل مشروعات استثماريّة قائمة قبل أجل استحقاقها، ممّا يؤدّي إلى حدوث خسارة، أو ضياع ربح كان من الممكن أن يتحقّق في ظل الظروف العاديّة.

ب- أمّا في حال وجود فائض في السيولة النقديّة[2]: ينشأ بسبب زيادة التدفّقات النقديّة الداخلة، أو نقص التدفّقات النقديّة الخارجة أو كلاهما معاً، ويترتب على هذا الفائض آثار سلبيّة، أهمّها:

---

[1] علي العبيد، ميمون، **أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية**، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، مجلة جامعة البعث، المجلد37، العدد9، سورية، جامعة دمشق، 2015، ص 127.

[2] حسين شحاتة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات**، مرجع سبق ذكره، ص17.

- الإساءة إلى سمعة المصرف لأنّ إدارته غير قادرة على استثمار الأموال، والاستفادة منها في النشاط الاقتصادي، وهذا يتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلاميّة الّتي تُبيّن عدم الاحتفاظ بالسيولة لديها، بل القيام باستثمار الفائض من السيولة للحصول على الأرباح بدلاً من اكتنازها، وهنا يبرز اختلافه عن المصارف التقليديّة التي تقوم بإيداع الفائض لدى المصرف المركزيّ.
- ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه لو تمّ استثمار هذه الأموال فعلاً.

ثانياً: مصادر الأموال في المصارف الإسلاميّة:

تحصل المصارف عادةً على أموالها من خلال مصدرين أساسين هما:

1. المصادر الداخليّة.
2. المصادر الخارجيّة.

وسيتم التطرّق إلى ذكر كلٍ منهما على حدة.

1- المصادر الداخليّة للأموال:

تُمثل المصادر الداخليّة للأموال في غالبيّة المصارف نسبة ضئيلة من إجمالي مصادر الأموال، وبسبب طبيعة عمل المصارف الإسلاميّة فإنّ المشرّع السوريّ قرّر أن تكون رؤوس أموالها ضعف المصارف التقليديّة لمقابلة مخاطر تفرضها طبيعة أعمالها. وتختلف نسبة مصادر التمويل الداخلي إلى إجمالي مصادر التمويل من مصرف إلى آخر وتشمل هذه المصادر ما يلي[1]:

أ. **حقوق المساهمين: وتتألّف من:**

- رأس المال: يعد رأس المال مصدراً رئيسياً من مصادر الأموال لأيّ شركة أو مؤسّسة، ورغم أنّه مصدر خارجيّ لكنه بعد ايداعه في الحسابات يصبح من حقوق الملكيّة، التي تفرضه سلطة النقد على المؤسسات الماليّة في مرحلة التأسيس، كما تفرضه على شكل زيادة لرأس المال – أحياناً – لأسباب محدّدة. وقد اشترط مجلس النقد والتسليف السوريّ على المصارف الإسلاميّة[2]، ألا يقلّ رأسمالها المصرّح به عن 5 مليارات ليرة سورية حسب المادة (4) لعام 2005، ثمّ اشترطت رفعه إلى 10 مليار ليرة سورية[3] حسب تعديل المادة (6) لعام 2009. علماً أنّ رأس المال المدفوع عند التأسيس يجب ألا يقل عن 50% من رأس المال المصرّح به وهذا ما نصّ عليه وحدّده صك الترخيص الخاص بالمصرف.
- الاحتياطيّات: تتكون من عدّة أنواع؛ منها الإلزاميّ ومنها الاختياريّ:

---

[1] عاصي، أمارة محمد يحيى، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010، ص51.

[2] **مجلس النقد والتسليف في سورية**، المرسوم التشريعي، رقم (35) لعام 2005.

[3] **مجلس النقد والتسليف في سورية**، القانون رقم (3) بتاريخ 2009.

أولا: الاحتياطيّات الإلزاميّة، وهي:

- الاحتياطيّ القانونيّ النقديّ: ألزم قانون مصرف سورية المركزيّ، ونظام النقد الأساسي المصارف بتكوين احتياطيّ إلزاميّ نقديّ بنسبة (5%) من مجموع الودائع[1].
- الاحتياطيّ الاجباريّ: ألزم قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 اقتطاع عشرة في المئة (10%) من الأرباح الصافية من أجل حساب الاحتياطي الاجباريّ، ولها أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ الاحتياطي ربع رأس المال؛ إلا أنّه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي رأس مال الشركة[2].
- احتياطيّ مخاطر الاستثمار: يسهم هذا الاحتياطيّ في وقاية المصرف لمواجهة مخاطر استثمار حسابات الاستثمار المشتركة وذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة الماليّة. حيث نصت المادة (14) من المرسوم التشريعي رقم (35) الخاص بتأسيس المصارف الإسلاميّة على اقتطاع مالا يقل عن 10% من صافي أرباح حسابات الاستثمار المشترك، إلا أنّه بالإمكان زيادة هذه النسبة سابقة الذكر بناء على تعليمات مجلس النقد والتسليف[3].

ثانياً: الاحتياطيّات الاختياريّة[4]: إنّ الشركة المساهمة يكون لها حقّ الاختيار في تكوينه، أو عدم تكوينه، إلا أنّ الهيئة العامة للمساهمين هي وحدها الّتي تملك صلاحيّة تكوينه، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة في الشركة، "وللهيئة العامة للشركة أن تقرر سنويّاً اقتطاع ما لا يزيد على /20%/ من أرباحها الصافية لحساب الاحتياطيّ الاختياريّ"[5]، ومن أمثلة الاحتياطيّ الاختياريّ ما يلي[6]:

- احتياطيّ التوسع: كزيادة رأس المال المستثمر.
- احتياطيّ الطوارئ: كحالة الحرب أو بعض الكوارث.
- احتياطات اخرى: كاحتياطيّ استهلاك رأس المال بحال موافقة الهيئة العامة للمساهمين على استهلاك رأس المال من الأرباح.

---

[1] **مجلس النقد والتسليف في سورية**، القانون قرار رقم (23) لعام 2002.
[2] **قانون الشركات**، المادة(82) المرسوم التشريعي رقم (29) لعام 2011.
[3] المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005، مرجع سبق ذكره.
[4] بكري، علي حاج، **محاسبة شركات الأموال**، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2009، ص214.
[5] **قانون الشركات**، المادة (83)، المرسوم التشريعي رقم (3) لعام 2008، ص 51.
[6] بكري، علي حاج، **محاسبة شركات الأموال**، مرجع سبق ذكره، ص216.

- الأرباح المرحلة: تحدّدها سياسة الإدارة، وتتأثّر بسياسة السيولة الّتي تتبعها الإدارة الماليّة فيها، حيث يتمّ احتجازها لإعادة استخدامها لدعم المركز الماليّ للمصرف.

ب. **مصادر أخرى منها:**

- القروض الحسنة من المساهمين.
- التأمينات المودعة من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان.

ولذلك يمكن تقسيم حقوق الملكية إلى جزأين:

- جزء يتحكّم به القانون (الالتزامات القانونيّة) كرأس المال التأسيسي وزياداته، والاحتياطيّات الإلزاميّة.
- جزء تتحكم به سياسة الإدارة، كالاحتياطيّات الاختياريّة، وسياسة توزيع الأرباح أو احتجازها.

وكلا الجزأين يتم إعادة استثماره في قنوات المصرف الاستثماريّة بنسب مختلفة حسب نوعه، فالاحتياطيّ النقديّ الالزاميّ يُقتطع من مجموع الودائع، أما الاحتياطيّ الاجباريّ فيتم اقتطاعه من صافي الأرباح، وكل ذلك ينعكس على حجم الملاءة الماليّة ويؤثّر تأثيراً أكيداً على سياسة السيولة التي تتبعها إدارة المصرف.

2– المصادر الخارجيّة للأموال:

وتشمل المصادر الخارجيّة للأموال ما يلي[1]:

أ. الحسابات الجارية:

وهي المبالغ الّتي يودعها أصحابها في المصرف، ويحقّ لهم سحبها في أيّ وقتٍ، بدون سابق إخطار وبدون أيّة فوائد، كالشيكات وبطاقات الصرّاف الآلي، ولا يوجد تفويض من مودعها للمصرف باستثمارها، إلا أنّ المصرف الإسلاميّ يستخدم نسبة محدودة منها يضيفها إلى أمواله المُعدّة للتوظيف، ويوفّر السيولة الكافية لمقابلة السحب منها، وتنخفض أهمّية هذا النوع من الودائع بالنسبة للمصرف الإسلاميّ في توظيفها في استثماراته، ويطلق البعض عليها اصطلاح الودائع بدون تفويض بالاستثمار. فالمصارف الإسلاميّة تعتبر الودائع الجارية بمثابة قروض حسنة(من دون مقابل) يقدمها العميل للمصرف، مما قد يسهم إلى حدّ معين في حلّ مشكلة السيولة لديها[2].

---

[1] الدويك، عبد القادر، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] الصيرفي، محمد؛ عبد المولى، ناصر خليفة، **البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي**، دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 64.

ب. الحسابات الاستثماريّة:

- حسابات التوفير الاستثماريّة: هي ودائع تتكوّن من عدد كبير من المودعين بمبالغ صغيرة، وتهدف المصارف من هذا النوع إلى اجتذاب فائض مدخرات صغار العملاء، وأهمّ ما يميّز هذه الودائع أن أصحابها يفوّضون المصرف باستثمارها عن طريق المضاربة[1].
- حسابات الودائع الاستثماريّة المطلقة أو المقيّدة[2]: هي المبالغ الّتي يتلقّاها المصرف من المستثمرين على أساس المضاربة المشتركة، والّتي يفوّض المصرف أصحابها باستثمارها على أساس المضاربة، وهذا يطلق عليه بـ (حسابات الاستثمار) حيث تنقسم إلى:
  - حسابات الاستثمار المطلقة: هي المبالغ التي يتلقّاها المصرف من المستثمرين، ويفوّض أصحابها المصرف باستثمارها على أساس المضاربة المطلقة دون الربط بمشروع أو برنامج استثماريّ معين.
  - حسابات الاستثمار المقيّدة: هي المبالغ الّتي يفوض أصحابُها المصرف باستثمارها على أساس المضاربة المقيّدة بمشروع محدّد، أو برنامج استثماريّ معين، أو لمدّة معيّنة.

ت. صناديق وصكوك الاستثمار:

تُعرف صناديق الاستثمار الّتي تنشؤها شركات الاستثمار، بأنها عبارة عن أموال يقدّمها المستثمرون للمصرف ليقوم نيابة عنهم باستثمارها في شراء تشكيلة (محفظة) من الأوراق الماليّة يديرها لصالحهم من خلال إدارة مستقلّة، ويشاركهم بنسبة محدّدة من الأرباح، فهي أسلوب حديث نسبياً، إذ ظهر بعد نشأة المصارف الإسلاميّة ذاتها[3].

أما صكوك الاستثمار فهي[4]: أحد مصادر الأموال بالمصارف الإسلاميّة، وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثّل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله، وتُعرف هذه الصكوك بـ(الصكوك الاستثماريّة) تمييزاً عن الأسهم وسندات القرض.

---

[1] الصيفي، عبد الله علي، **التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية**، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد 40، العدد 2، 2013، ص 502.

[2] **مجلس النقد والتسليف في سورية**، المرسوم التشريعي، رقم (23) لعام 2002.

[3] الشريف، عمر مصطفى، **الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن التقنين والرقابة**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2014، ص6.

[4] **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، المعايير الشرعية، 2017، ص 467.

ثالثاً: استخدامات الأموال في المصارف الإسلاميّة:

إن استخدامات المصارف الإسلاميّة بشكل عام موزّعة على الشكل الآتي:

1. النقديّة الموجودة في الصندوق أو خزانة الصندوق.
2. أرصدة لدى المصارف الأخرى المحليّة والخارجيّة بما فيها الاحتياطيات الموجودة لدى المصرف المركزيّ.
3. محفظة الأوراق المالية: والتي تشتمل على الأسهم العاديّة للشركات والمؤسسات التي يستثمر المصرف الإسلاميّ أمواله فيها، وتشتمل أيضاً على تمويل المحافظ الاستثماريّة من حصيلة إصدار الصكوك الشرعيّة[1].
4. حسابات الاستثمار المخصّص: هي الأموال الّتي يودعها أصحابها لدى المصرف المركزيّ، وتكون مقيّدة ببعض الشروط مثل الاشتراط على المصرف أن يستثمر تلك الأموال في مشروع معيّن، كما يمكن أن تقيّد أصحاب هذه الحسابات للمصرف بأشكال أخرى مثل عدم خلط أموالهم بأموال الغير، أو اشتراط البيع بربح لا يقلّ عن حدّ معين وغير ذلك من الشروط[2].
5. القرض الحسن: هو قرض بدون فائدة يقدّمه المصرف للمقترض عوناً له في الشدّة على أن يردّه له عند إيساره بلا زيادة مشروطة، أو متعارف عليها سواء كانت نفداً أو منفعة أو عبارة عن قروض انتاجيّة تقدم لصغار الحرفيين والعمال لمعاونتهم لكي يتحوّلوا إلى طاقة إنتاجيّة، وأن ينتجوا بما يفي حاجاتهم[3].
6. الاستثمارات المباشرة: ويمكن أن يأخذ الاستثمار المباشر الصور الآتية[4]:

- شراء أصول أو سلع معيّنة (عقارات، سيارات، وغيرها) وتأجيرها للحصول على عائد من التأجير، أو بيعها والحصول على عائد البيع.
- المساهمة في الشركات الّتي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلاميّة.

7. التمويل والاستثمار(الاستثمار غير المباشر)[5]:

يقوم المصرف بالاشتراك مع أشخاص طبيعيين أو معنويين بتأسيس مشروع جديد، أو الاشتراك في مشروع قائم له شكل قانونيّ معيّن، ويتحدد دور

---

[1] بيطار، منى لطفي، **إدارة المصارف الإسلامية**، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، عام 2017، ص 49.

[2] زيتون، منذر عبد الهادي رجب، **تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار(المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإيجارة المنتهية بالتمليك) في البنوك الإسلامية الأردنية**، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عام 2010، ص 31.

[3] قنطقجي، آغا، سامر، إبراهيم، **صندوق القرض الحسن(تنظيمه، آلياته، ضوابطه)**، دمشق، شعاع للنشر والعلوم، ص 32.

[4] أبو عبيد، أحمد، **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، ص 14، file:///C:/Users/%D9%89.

[5] زيتون، منذر عبد الهادي رجب، **تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار(المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإيجارة المنتهية بالتمليك) في البنوك الإسلامية الأردنية**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المصرف في تلك المشروعات حسب قيمة مساهمته ومدى مشاركته في الإدارة الفعلية وهو شكل سائد لدى كثير من المصارف الإسلاميّة، ويشتمل الاستثمار غير المباشر على أكثر من صيغة كـ(المضاربة، المشاركة، الاستصناع، البيوع، إلخ).

8. أرصدة مدينة أخرى كالتأمينات المستردة، أو إيرادات مستحقة من الاستثمارات، ولكنها غير مقبوضة ومصاريف مدفوعة مقدماً.
9. موجودات أخرى مثل الشيكات تحت التصفية(تحت التحصيل)، إضافة إلى رصيد حسابات المركز والفروع[1].

[1] بيطار، منى لطفي، **إدارة المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 49.

المبحث الثالث

نظريّات إدارة السيولة المصرفيّة والمؤشّرات الماليّة المستخدمة لقياسها

تعدّ عملية إدارة السيولة من أهمّ العمليّات لأيّ مصرف حيث تضمن له القدرة على الوفاء بالتزاماته الحالية التي تشمل المدفوعات اللازمة لاستمرار العمليات التشغيليّة والمدفوعات التمويليّة.

أولاً: نظريّات إدارة السيولة المصرفيّة:

فيما يلي عرض لنظريّات إدارة السيولة في المصرف وهي كالآتي:

أ- **نظريّة القرض التجاريّ:**

يستطيع المصرف وفقاً لهذه النظرية أن يضمن المحافظة على السيولة العالية بشرط أن تقتصر عمليات منح الائتمان على الآجال القصيرة ليتحقق تلقائياً من خلالها التصفية الذاتية، ولذلك فإنّ المصارف لا تقرض الأموال لأغراض شراء العقارات أو السلع بسبب طول فترة الاسترداد، وعليه فإن هذه النظرية تحقّق ثبات وتدعيم المركز المالي للمصرف، إضافةً إلى المحافظة على حقوق المودعين المترتّبة عليه من خلال تحقيق أكبر قدر من الأرباح[1].

لقد تعرّضت هذه النظريّة للعديد من الانتقادات، لأنّ قروض التصفية الذاتيّة لم تعد تقتصر على القروض قصيرة الأجل. ومع نموّ الأسواق المالية وتطوّرها أصبح من السهل تحويل العديد من الأوراق الماليّة إلى سيولة نقديّة خلال فترة قصيرة، ودون خسارة في القيمة، وتؤكّد النظريّة أنّ السداد من أصول التصفية الذاتيّة للمصرف سيكون كافياً لتوفير السيولة، وهذا يتجاهل حقيقة أنّ عمليات سحب الودائع، وطلب الحصول على الائتمان يمكن أن يؤثّر على وضع السيولة بشكل سلبي[2].

إنّ المصارف الإسلاميّة لا تقوم بمنح القروض بفائدة، وإنّما لديها صيغ تمويلية للتعامل بها، حيث أن جزءاً منها يكون عبارة عن تمويلات، كالمرابحة والسلم والاستصناع، لذلك ترى الباحثة أنّ النظريّة المذكورة أعلاه تتعارض مع ما تقوم به المصارف الإسلاميّة والتي يترتب على عاتقها الاحتفاظ بقدر معين من السيولة لمقابلة الاحتياجات القانونيّة والالتزامات الأخرى الملقاة على عاتقها، وتقوم بذلك عمداً لعدم تجميد الأموال لديها، بل القيام بالاستثمار والحصول على الأهداف المنشودة، لذلك لا يمكن تطبيق هذه النظرية.

---

[1] الموسوي، سعدي أحمد حميد، **القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة**، دراسة تحليليه لعينه من المصارف التجارية العراقية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015، ص 64.

[2] Sunny Obilor Ibe ,**The Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria**, Dept. of Banking/Finance, Journal of Finance and Bank Management, June 2013

ب – نظريّة التحويل:

تسهم هذه النظريّة في الحفاظ على السيولة من خلال تحويل الأصول إلى نقديّة، ويحدث ذلك عندما يكون المصرف بحاجة إلى الأموال، ويكون لديه القدرة على بيع أصوله للحصول على السيولة اللازمة، كما بإمكانه الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، لذلك ظهرت هذه النظريّة بسبب التطوّر في مجال أدوات الائتمان، ويتمتّع المصرف عندئذٍ بسيولة جيدة عندما يمتلك موجودات قابلة للتحويل إلى نقد بوقت قصير وبأقلّ الخسائر الممكنة[1].

ترى الباحثة أنّ المصارف الإسلاميّة تتوافق مع هذه النظرية، وذلك لقدرة المصرف على بيع الأصول الّتي بحوزته عند حاجته إلى السيولة من أجل تسديد الالتزامات المترتبة عليه، لذا بإمكان المصارف الإسلاميّة الاستفادة من المادة /2/9: والتي تُفسر بأنّه استثناءً من الأحكام الواردة في المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية في الفقرتين 1، 2 من المادة 20 من قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 والفقرتين 1، 2 من المادة 100 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 يحق للمصارف الإسلاميّة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، وبيعها، واستثمارها، وتأجيرها، واستئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة والمستأجرة، وإعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان.

ج –نظريّة الدخل المتوقّع:

تشجّع هذه النظرية المصرف على التعامل مع القروض طويلة الأجل، وتفترض بأنّه يمكن إدارة السيولة من خلال التسوية المناسبة للالتزامات الخاصّة الّتي يقدّمها المصرف إلى العملاء، وبالتالي تؤكّد النظرية على إمكانيّة الربح والجدارة الائتمانية للمقترض باعتبارها الضمان النهائي لضمان السيولة الكافية، ولذلك فإنّ قروض المصرف توفّر تدفّقاً مستمرّاً للأموال الّتي من خلالها يتم زيادة السيولة[3].

وبما أنّ المصارف الإسلاميّة لا تتعامل بالقروض القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة لذلك ترى الباحثة بأنّ هذه النظرية تتعارض مع طبيعة عمل المصارف الإسلاميّة التي تعتمد على صيغ التمويل الإسلاميّ في ضخ السيولة الّتي يحتاجها العملاء، وبالمقابل تتفّق معها في ضرورة دراسة الوضع الماليّ للعميل وقدرته على تحقيق الأرباح من خلال الاعتماد على دراسة الجدوى

---

[1] Alshatti ، Ali Suleiman ،**The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks**،International Journal of Business and Management، 2015 p.63.

[2] المرسوم التشريعي 35 لعام 2005 إحداث المصارف الإسلامية.

[3] Karani, Ruben Maina, **The Effect Of Liquidity Management On Profitability Of Commercial Banks In Kenya**، 2014 ،p10 .

الاقتصادية، الأمر الّذي يؤدّي إلى المحافظة على رأس المال وفي ذات الوقت الحصول على الأرباح مما سيؤثّر ايجاباً في السيولة.

د –نظريّة إدارة الخصوم:

تبيّن هذه النظريّة أن لجانب الأصول دوراً هاماً في استمراريّة السيولة في المصرف، وتعتمد السيولة فيها على مصادر التغذية الرئيسية، وهي الخصوم وخاصةً الودائع[1] من خلال استحداث أنواع جديدة منها:

1- شهادات الإيداع الّتي يمكن تداولها وهي شهادات غير شخصيّة يمكن لحاملها التصرف بالبيع والشراء، وعادة ما تكون القيمة الإسميّة لتلك الشهادات كبيرة، ومعدّل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف فقط.

2- شهادات الإيداع الّتي لا يمكن تداولها وهي شهادات شخصيّة تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها وهذه الودائع توفر بشكل كبير سيولة للمصرف، وتعمل على زيادة أرباحه وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقلّ من القيمة الإسميّة للشهادات القابلة للتداول[2].

لكنّ المصرف المركزيّ لم يسمح للمصارف الإسلاميّة الاشتراك بالاكتتاب على شهادات الإيداع بالليرة السوريّة حسب الإصدار رقم (1) في قرار لجنة مصرف سورية المركزي لعام 2019 لأنّه يحمل معدّل فائدة، وهذا يتعارض مع عملها[3].

ثانياً: إدارة السيولة المصرفيّة:

تحتفظ المصارف الإسلاميّة بسيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند الطلب، ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة عمل تلك المصارف وأنشطتها، فإنَّه لابدّ لها من اتباع سياسات ملائمة لإدارة السيولة حيث يتمّ مراجعتها بشكل دوريّ، وتشمل الآتي[4]:

1. استراتيجيّة لإدارة السيولة تشمل رقابة فعّالة من قِبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
2. إطار لوضع وتطبيق اجراءات سليمة لقياس السيولة ومراقبتها.
3. نظم مراقبة التعرض لمخاطر السيولة، وإعداد تقارير عنها على أساس دوريّ.
4. الحصول على سيولة من خلال بيع الموجودات الثابتة.

---

[1] أبو سمرة، رانية خليل حسان، **تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، فلسطين، عام 2007، ص 129.

[2] العاني، أسامة؛ شويات، محمود، **السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية**، مجلة المنارة، العدد 2، المجلد23، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 2017، ص17.

[3] قرار لجنة مصرف سورية المركزي، رقم 133/ ل.أ، تاريخ 2019/2/4.

[4] **المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات عدا المؤسسات التأمينية التي تقتصر على الخدمات المالية الإسلامية** 2005، ص33، http:\www.ifsb.org، رابط.

ثالثاً: أدوات إدارة السيولة في المصارف الإسلاميّة:

إنّ نجاح إدارة السيولة في المصارف الإسلاميّة يتطلب توفير أدوات ماليّة ذات فعاليّة عالية، وتركّز هذه الأدوات على الصناديق الاستثماريّة، والصكوك المشاركة في الربح والخسارة، ويمكن تمييزها كالآتي:

❖ صناديق الاستثمار:

تقوم صناديق الاستثمار بإصدار شهادات استثماريّة تعتمد على[1] أحكام المضاربة، فأصحاب الودائع أو الشهادات يمثّلون رأس المال، وتقوم الجهة المُصدرة بدور المضارب، مع الاتفاق على نسبة الربح، وتَحمّل رب المال الخسارة، وتصدرها المصارف والمؤسسات المالية لتمويل تجارة الدول الإسلاميّة، ولا يقلّ أجلها عن عام، وهناك نوعان لشهادات الاستثمار وهما:

- شهادات الاستثمار المخصّص: وهي مجموع الشهادات التي تصدر عند تأسيس المحفظة الاستثماريّة، وتقتصر ملكيّتها على المصارف أو المؤسسات الماليّة الإسلاميّة.
- شهادات الاستثمار العام: وهي مجموع الشهادات الّتي تصدر بعد تأسيس المحفظة الاستثماريّة، وتطرح للاكتتاب العام، وهذه الشهادات تمتاز بإمكانيّة تسييلها.

لذا فإن صناديق الاستثمار تُعرف بوصفها أوعية استثماريّة مجمّعة يمكن توجيهها نحو استثمارات خاصة بإصدار شهادات مشاركة في الربح والخسارة للمساهمين فيها، وعادة لا يتم تداولها في أسواق الأوراق الماليّة، بل يتم تداولها بالتنسيق مع مدير الصندوق بعد إعلان قيمة السهم لجمهور المساهمين بإتّباع أكثر من طريقة.

ويعتبر من أهمّ أنواعها، ما يلي[2]:

أ. صناديق الأسهم: هي صناديق يقوم المدير فيها بتوجيه الأموال المجتمعة من اشتراكات المستثمرين إلى شراء سلّة من أسهم الشركات الإسلاميّة يختارها بطريقة تحقّق أهداف الصندوق من حيث المخاطرة والربحيّة.

ب. صناديق السلع: هي صناديق يتم فيها شراء السلع بالنقد ثم بيعها بالآجل، وهذه الصناديق اتّجهت بصفة أساسية إلى أسواق السلع الدوليّة، وليس تمويل العمليّات المحليّة ليقوم المصرف بذلك مباشرة، ممّا قد يعرّضه لمخاطر نتيجة التعامل بها.

---

[1] سمور، نبيل خليل طه، **سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، الجامعة الإسلامية-غزة، كلية التجارة، فلسطين، 2007، ص 66.

[2] قنطقجي، سامر مظهر، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سورية، حماه، 2010، ص 463-464.

والسلع المقصودة هي السلع الأساسية التي لها أسواق بورصة منظمة مثل النحاس والبترول، ويقتصر الاستثمار على السلع المباحة والّتي يجوز شراءها نقداً وبيعها بالأجل، ويستثنى من السلع الذهب والفضة.

ت. صناديق التأجير: هي صناديق يعتمد عملها على امتلاك الصندوق للأصول المؤجّرة، حيث يتولّد الدخل من الإيرادات الإيجاريّة، وصناديق التأجير هي من العقود الّتي تقدّم إمكانيّات تمويليّة ممتازة، ويتحمّل هذا الصندوق مخاطرة ثمن الأصول عند انتهاء العقود.

ث. صناديق المرابحة: هي صناديق تقوم على التمويل بالأجل، حيث يتم شراء كمية من سلعة بالنقد، ثم بيعها إلى طرف ثالث بأجل قصير يتراوح بين شهر وستة أشهر، لذلك هي صناديق استثمار قصيرة الأجل تعطي الفرصة للمستثمر للدخول في مبالغ صغيرة جداً، وهذا ينطوي عنها مخاطر أقلّ، لوجود عدة أطراف.

❖ **الصكوك:**

تقوم فكرة الصكوك على[1] تصكيك أصل إلى وحدات متساوية صغيرة، تطرح ضمن صناديق استثماريّة بهدف المشاركة في تمويل مشروع أو عمليّة استثماريّة وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) بما يشبه الأسهم في شركات المساهمة، ومن حقّ كلّ حامل صك المشاركة في رأس المال.

وقد تمّ تعريف صكوك الاستثمار بأنّها[2]: عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثّل حصصاً شائعة في ملكيّة أعيان أو منافع أو خدمات، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله، وتعرف هذه الصكوك بالصكوك الاستثمارية تمييزاً عن الأسهم وسندات القرض.

أما أهمّ الخصائص المميّزة للصكوك الاستثماريّة فهي[3]:

- وثيقة تصدر باسم مالكها أو حاملها، بفئات متساوية القيمة لإثبات حقّ مالكها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية.
- تمثّل حصّة شائعة في ملكيّة موجودات مخصّصة للاستثمار؛ أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها، ومن الحقوق المعنويّة والنقود، ولا تمثل ديناً في ذمّة مصدرها لحاملها.
- تصدر على أساس عقد شرعيّ، بضوابط شرعيّة تنظّم إصدارها وتداولها.

---

[1] شحاتة، حسين، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأساليب**، سلسلة بحوث في المصرفية الإسلامية، 2015، ص 32، رابط.

[2] **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية**، 2017، ص 467.

[3] **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية**، مرجع سبق ذكره، ص 471.

- أن مالكيها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحمّلون غرمها بنسبة ما يملكه كلّ منهم من صكوك.

وفيما يلي عرض لأهمّ أنواع الصكوك الاستثماريّة:

1. صكوك المقارضة (أو المضاربة):

هي نوع من أنواع السندات لا تدر عائداً ثابتاً، بل مشاركة في الربح والخسارة، حيث اقترح الباحثون بدائل عن السندات لتغطية عجز موازنة الدولة منها: القرض الحسن من الأفراد، ومنها الاستفادة من الحسابات الجارية لدى المصارف باعتبارها قرضاً مضموناً على المصرف، وصاحب الحساب مقرض، ومنها الأخذ بحكم تعجيل الزكاة، والحضّ على التبرعات والإنفاق، وفرض ضرائب استثنائيّة كضريبة الخراج في الماضي الّتي أجازها العلماء كالقرطبي والغزالي ومنها ما سُمِّي في الأردن: سندات المقارضة، ومعنى المقارضة هي المضاربة[1].

لذا فإنّ صكوك المقارضة هي: أداة استثماريّة تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكيّة برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجّلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحوّل إليه، بنسبة ملكيّة كلّ منهم فيه[2].

2. صكوك المشاركة[3]:

وهي صكوك استثماريّة تمثل ملكيّة رأسمال المشاركة، ولا تختلف عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك.

3. صكوك السلم وصكوك الاستصناع:

صكوك السلم هي صكوك تمثّل بيع سلعة مؤجّلة التسليم بثمن معجل، والسلعة هي من قبيل الديون لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول بل يتمّ الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

وصكوك الاستصناع تشابه صكوك السلم في التعامل.

رابعاً: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في المصارف الإسلاميّة:

توجد عدّة متطلّبات تسهم في إدارة السيولة بفعاليّة في المصارف الإسلاميّة من بينها[4]:

1. التحديد الدقيق لمصادر الأموال في المصارف الإسلاميّة.

---

[1] الزحيلي، وهبة، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر، الطبعة الثالثة، سورية، دمشق،2002، ص 386.

[2] تعريف مجمع الفقه الإسلامي، https://ar.islamway.net/fatwa رابط.

[3] قنطقجي، سامر مظهر، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 440.

[4] المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، جامعة المنصورة، كلية التجارة، 2004، ص 144-145.

2. تحديد مجال الاستخدامات التي تمارسها المصارف الإسلاميّة.
3. التخطيط للتدفّقات النقديّة في المصارف الإسلاميّة لمقابلة الاحتياجات المختلفة التي يتعرّض لها المصرف ومن هذه الاحتياجات ما يلي:
   - الطلبات الفجائيّة لأصحاب الودائع سواء أكانت الوديعة جارية أو ادخاريّة أو استثماريّة إذا كان من الممكن سحبها قبل موعدها.
   - المصاريف الّتي يتعرّض لها المصرف.
   - طلبات التمويل المختلفة للمشاركة والمرابحة والمضاربة.
   - انتهاز الفرص الاستثماريّة المتاحة أمام المصرف.
4. تحقيق الانسجام بين أهداف المصرف: إنّ زيادة الأصول النقديّة تؤثّر سلباً على ربحيّة المصرف[1] وتفقده أرباحاً كان يمكن تحقيقها إذا عَمِدَ إلى تشغيل القدر الّذي يفوق الحدّ المطلوب الاحتفاظ به، وهنا تبرز مشكلة التعارض بين الربحيّة والسيولة التي تمثّل عائقاً لدى المصرف، ومن واجب المصرف أن يسعى إلى تحقيق الانسجام بين أهداف المصرف المختلفة، واتّباع الوسائل من أجل الوصول إلى الهدف المرجوّ تحقيقه.

خامساً: العوامل المؤثّرة في السيولة المصرفيّة:

إنّ السيولة المصرفيّة لا يمكن أن تكون ثابتة بل هي في تغيّر مستمرّ حيث تتعرّض لعوامل داخليّة وخارجيّة تؤثّر فيها، وبالتالي يجب على إدارة المصرف أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعّال وأن تهتمّ بتأثيراتها في نسبة السيولة الموجودة لدى المصرف، ويمكن تقسيمها إلى عوامل داخليّة وعوامل خارجيّة:

1- العوامل الخارجيّة:

هي العوامل الّتي يفرضها القانون على المؤسسة المصرفيّة، والّتي تحكم جميع المنشآت المالية؛ لأنها تُحدَّد من قبل السلطة النقديّة، ويمكن ذكر هذه العوامل كما يلي[2]:

- تأثير المصرف المركزيّ في الاحتياطيّات النقديّة للمصارف: إنّ للمصرف المركزي القدرة على التأثير في السيولة المصرفيّة من خلال تزويد المصارف بالنقد المطلوب من النقود الورقيّة والمعدنيّة، " لذا فإنّ اعتماده على سياسة تقليص عرض العملة، يعتمد على تخفيض حجم الأرصدة النقديّة الحاضرة أو الاحتياطات النقديّة المتوفّرة لديها[3].

---

[1] الخنيسة، خليل محمد، **أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سورية**، مرجع سبق ذكره، ص27.
[2] الشرفا، ياسر عبد طه، **دور سلطة النقد في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، مرجع سبق ذكره، ص 6.
[3] العقاد، نور محمد فواز، **الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، 2014، ص77.

- تحديد أسعار الصرف: يقوم المصرف المركزيّ بتحديد أسعار الصرف للمصارف واتّخاذ سياسة تثبيت لسعر الصرف، حيثُ أنّ سعر الصرف يتأثّر بدرجة أكبر من خلال سياسات المصرف المركزيّ.
- معاملات العملاء مع الخزينة العامة: تتأثّر سيولة المصارف جميعها من خلال علاقة العملاء بالخزينة العامة حيث تتحسّن السيولة في حالة كون عملاء المصرف دائنين للخزينة، في حين تتقلّص سيولة المصرف عندما يقوم المودعون بالآتي[1]:
  1. تسديد الضرائب للحكومة.
  2. شراء الأوراق الماليّة.
  3. سحب المودعين لجزء من ودائعهم وإيداعها في صناديق توفير أخرى، نظراً لأنّ الأرباح الّتي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعيّ أكبر.

لذلك فإنّ مهمّة إدارة المصرف أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعّال، وأن تهتم بتأثير هذه العوامل على السيولة.

2- **العوامل الداخليّة:** إنّ من أهم العوامل الداخليّة المؤثرة في السيولة ما يلي:

- **عمليّات الإيداع والسحب على الودائع:**

تستخدم عمليّات السحب من الودائع من أجل إنجاز المعاملات اليوميّة، ويتولّد عنها تخفيض النقديّة التي يمتلكها المصرف، وبالتالي خفض سيولته. أما عمليّات الإيداع -أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية- فإنّها تعمل على تحسين سيولة المصرف ورفع معدّلها[2] وهذا يعوّض عن النقص الّذي يتعرض له المصرف نتيجة السحب المفاجئ.

- **عمليّات المقاصة بين المصارف:**

تزداد سيولة المصرف إذا ظهر أنّ رصيد حسابه الجاري دائن لدى المصرف المركزيّ نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الأخرى، ففي هذه الحالة تُضاف موارد نقديّة جديدة إلى احتياطيّاته النقديّة التي يحتفظ بها لدى المصرف المركزيّ ممّا يزيد من أرصدته النقديّة[3].

- **حجم رأس المال:**

يؤثّر حجم رأس المال المكتتب به في سيولة المصرف، فكلّما زاد رأس المال المكتتب به زادت السيولة، والعكس بالعكس، ومن ثمّ انخفضت مواجهته على تسديد التزاماته[4].

---

[1] العقاد، نور محمد فواز، **الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف**، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] أبوديه، إيهاب حسين، **دراسة تحليلية للسيولة في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية**، لعام 2010-2014، ص7، https://platform.almanhal.com رابط.

[3] **إدارة السيولـــــة فـــي المصارف التجـــــاري، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، الكويت، 2012 السلسلة الخامسة - العدد 2، ص2، http://www.kibs.edu رابط.

[4] أحلاسه، نصر رمضان، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، فلسطين، 2013، ص 46.

سادساً: معوّقات إدارة السيولة لدى المصارف الإسلاميّة[1]:

تعاني بعض المصارف من معوّقات لإدارة السيولة، وذلك من خلال عمليّات الاستثمار الّتي تقوم بها، سواء أكان الاستثمار بالعملة المحليّة أو الأجنبيّة.

أولاً: المعوّقات بالنسبة للعملة المحليّة:

- إنّ عدم وجود صكوك إسلاميّة لاستثمار السيولة الفائضة، وعدم توفّر أسواق مال لتبادل الصكوك فيما بينها، يولّد عبئاً كبيراً على المصارف الّتي تعاني من عجز السيولة، لعدم تمكنها من الاستفادة من استثمار فائض السيولة المتاحة لدى غيرها.
- ضعف خبرة العاملين في هذه المجالات.

وبسبب هذه المصاعب يكون أمام المصارف الإسلاميّة خيارين لإدارة سيولتها بالعملة المحليّة وهي:

- وجود السيولة في خزائن المصرف، أو كأرصدة لدى المصرف المركزيّ.
- تحويل جزء من السيولة إلى عملة أجنبيّة من أجل الاستفادة منها، وذلك من خلال استثمارها لفترات قصيرة الأجل في مصارف إسلاميّة أجنبيّة ممّا يعرضها لمخاطر فروقات أسعار الصرف.

ثانياً: المعوّقات بالنسبة للعملة الأجنبيّة:

تشترك العملة الأجنبيّة مع العملة المحليّة في صعوبة استثمارها لفترات قصيرة الأجل محلياً، وذلك للأسباب التالية:

1- عدم توفر صكوك إسلاميّة بالعملة الأجنبيّة محلّيّاً.
2- ضعف الفرص المحلية لاستثمار السيولة بالعملة الأجنبيّة.
3- ضعف خبرة العاملين في هذه المجالات.

مما تضطر المصارف لاستثمارها خارجيّاً فتواجه المصاعب الآتية:

- التعامل مع مصارف أكثر تعرّضاً للأزمات الماليّة العالميّة.
- ارتباط الأرباح بمخاطر أسعار الليبور العالمي.

ومما سبق ترى الباحثة أنّ المصارف الإسلاميّة في سوريّة تتعرّض للمعوّقات السّابقة نظراً لعدم توفّر أسواق مال خاصّة بها عند القيام بعمليات الاستثمار سواء أكانت بالعملية المحليّة أو الأجنبيّة.

[1] الروضي، عبد الله، **معوقات الاستثمار وإدارة السيولة في البنوك الاسلامية المحلية**، عمان، ورقة عمل، 2010، بتصرف.

سابعاً: المؤشّرات الماليّة المستخدمة لقياس السيولة:

تعدّ السيولة من أهم المؤشّرات الّتي يعتمد عليها المودعون في تقييم المصرف، وهي تُمثّل أهمّ وسائل وقاية المصرف من مخاطر الإفلاس، وقدرته على مواجهة الالتزامات، وسحوبات العملاء خاصةً أصحاب الحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل. فالمصرف لا يستطيع تأجيل صرف شيك مسحوب، ولا يستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من تمويلات لم يحن آجال استحقاقها، مما يصعب عليه توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من المصرف وإليه، الأمر الذي يجعل تحديد حجم السيولة المثلى صعباً، لذا تستخدم المصارف عدد من المؤشرات لقياس سيولة المصرف، وهذه النسب تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها دون أيّ تأخير لأنّه قد يعرّض المصرف للخطر، لذلك سيتم عرض أبرز المؤشّرات المتخصّصة بنسب السيولة المصرفيّة.

وإنّ أهم النسب الماليّة المستخدمة في هذا المجال هي:

1) نسبة الرصيد النقديّ:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقديّة الموجودة في الصندوق، ولدى المصرف المركزيّ، ولدى المصارف الأخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتّبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية[1]:

نسبة الرصيد النقدي = (النقديّة الموجودة بالمصرف والمصارف الأخرى) ÷ إجمالي الودائع

وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقديّ زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته الماليّة في مواعيدها المتفّق عليها، أي أنّ هناك علاقة طرديّة بين نسبة الرصيد النقديّ والسيولة[2].

2) نسبة السيولة القانونيّة:

تعد نسبة السيولة القانونيّة مقياساً آخر لمقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الجارية، وتُحسب هذه النسبة بقسمة الأصول النقديّة والأصول شبه النقديّة (التي يمكن تحويلها إلى نقديّة دون خسائر) إلى حجم ودائع المصرف. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية[3]:

نسبة السيولة القانونيّة = (النقديّة + الأصول شبه النقديّة) ÷ إجمالي الودائع

---

[1] المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2] الصائغ، أبو حمد، محمد جبار، رضا صاحب، **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعيّنة من المصارف التجارية الأردنية**، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] هندي، منير ابراهيم، **إدارة المنشآت المالية وأسواق المال**، عمان، الأردن، 2006، ص 175.

إلا أنّ مجلس النقد والتسليف قد فرض على كل مصرف أن يحتفظ في كلّ يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقلّ عن ٣٠ % على أن لا تقلّ نسبة السيولة بالليرات السورية عن ٢٠%، تحتسب بقسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانيّة، كما هو مبيّن أدناه[1].

نسبة السيولة= (الأصول النقديّة وشبه النقديّة) ÷ (الالتزامات المتداولة + الالتزامات خارج الميزانيّة)

علماً بأن الالتزامات خارج الميزانية[2] تتضمن الكفالات والقبولات والاعتمادات المستندية.

إنّ نسبة السيولة الّتي تم تطبيقها في هذه الدراسة هي ذاتها نسبة السيولة القانونيّة إلا أنّ الاختلاف بينهما يبرز بأن نسبة السيولة القانونيّة تمثّل الحدّ الأدنى الّذي يجب أن يلتزم به المصرف، أما نسبة السيولة فهي تمثّل القيمة الفعليّة التي ترسم واقع المصرف عليه.

3) نسبة التداول:

تشير هذه النسبة إلى[3] قدرة المصرف على تلبية الالتزامات الحاليّة أي الودائع تحت الطلب من الأصول المتداولة، حيث إنّ ارتفاع هذه النسبة يعدّ مؤشّراً على وجود أصول أكثر سيولة لتسديد الودائع تحت الطلب، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة التداول= الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة

4) نسبة الجاهزيّة النقديّة:

تظهر هذه النسبة[4] مقدرة المنشأة في لحظة معيّنة على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل، وهذه النسبة تختلف عن نسب السيولة لأنّها تهتمّ بالعناصر النقديّة فقط، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة الجاهزيّة النقديّة = (الأصول النقديّة وشبه النقديّة) ÷ الخصوم المتداولة

5) نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

تُظهر هذه النسبة الأهمّية النسبيّة للأصول السائلة بين مجموعة الأصول الكليّة للمصرف، كما تُسهم في التعرف أولاً بأوّل على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات المصرف المختلفة،

[1] مجلس النقد والتسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، رقم 8، تاريخ 2004/9/19، التعليمات الخاصة بنسبة السيولة.

[2] مجلس النقد والتسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، التعليمات الخاصة بنسبة السيولة، رقم(73) بتاريخ 2004/9/19، ص 4.

[3] Omari, H, Measuring Islamic Banks' Efficiency Using Data Envelopment Analysis (DEA) and Financial Ratio Analysis (FRA): The case of Jordanian Islamic Banks during The period 2005-2009, submitted in partial fulfillment of the requirements of the Master's degree in Banking and Finance at yarmouk university,2011, p 41.

[4] فلوح، صافي؛ اسماعيل، اسماعيل؛ مرعي، عبد الرحمن؛ حمزه، محي الدين، **تحليل القوائم المالية**، دمشق، عام 2012م، ص 146.

وتتكوّن الموجودات السائلة من الأرصدة النقديّة لدى المصرف نفسه، وودائعه لدى الجهاز المصرفيّ والمصرف المركزيّ، حيث تتميّز هذه البنود بسهولة وسرعة تحويلها إلى نقد دون خسارة، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية[1]:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = (الأصول النقدية وشبه النقدية) ÷ إجمالي الأصول

إنّ ارتفاع هذه النسبة دليل على تمتّع المصرف بدرجة سيولة عالية، كما قد تدلّ على ضعف قدرة المصرف على توظيف مصادر أمواله في الاستثمارات.

6) نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات:

تقيس هذه النسبة[2] قدرة المصرف على سداد التزاماته المختلفة من قبل الأطراف المتعدّدة خارج المصرف سواء أكانت هذه الالتزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات الأخرى، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات = (الأصول النقديّة وشبه النقديّة) ÷ إجمالي الالتزامات

بناءً على ما سبق، برزت السيولة كأحد المفاهيم الهامّة في المصارف، بسبب حالة عدم التأكّد التي تحيط بتدفّقاتها النقديّة، لذا تقوم المصارف بترتيب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة مخاطر السيولة التي تحدث عند انخفاض التدفّقات النقديّة الداخلة عن الخارجة، الأمر الّذي يخلق تكلفة تسييل الأصول لتوليد تدفّقات نقديّة جديدة، فمعظم المصارف تضع خطة للسيولة لتُدير من خلالها المخاطر المرتبطة بها، كعدم قدرة المصرف على تحويل أصوله المتداولة (شبه النقديّة) إلى نقديّة وبالسرعة المناسبة لتسديد الالتزامات، ويعد إفلاس بنك أنترا في لبنان من الأمثلة على ما يحدث للمصرف، نتيجة الطلب المفاجئ لأموال بعض الزبائن، ممّا دفعه إلى إقفال أبوابه، ليس بسبب عجز في ميزانيته، وإنّما بسبب فقدانه للسيولة، والتي تمثّل عنصر الأمان والحماية، وتجنّب المصرف مخاطر عدم الدفع ومن ثم مخاطر الإفلاس، وعلى هذا فإنّ السيولة المصرفيّة سهلة في المفهوم؛ لكنها صعبة في تحديد النسبة المحدّدة للاحتفاظ بها لكلّ شريحة من صيغ التمويل، لذلك تسعى إدارة المصرف إلى جعل رصيد النقديّة الفعليّ قريب جداً من رصيد النقديّة الواجب أن يكون، من أجل عدم تعرّض المصرف لمخاطر انخفاض أو ارتفاع السيولة، ولاستثمار المبالغ النقديّة وتحقيق الربح الذي يسعى له المصرف.

---

[1] عقل، مفلح محمد، **وجهات نظر مصرفية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 165.

[2] المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 150.

الفصل الثاني
الربحيّة والمخاطرة

مقدمة:

تعدّ الأرباح بمثابة مصدر تمويليّ ذاتيّ، تساهم في تكوين الاحتياطيّات؛ وتنمية ثقة الجمهور بالمصرف، وهي ضروريّة لأنّها تدلُ على قدرة المصرف على البقاءِ والاستمرار؛ بينما الخسارة المستمرّة فيها؛ ستؤدّي إلى تلاشي حقوق المساهمين، والتوقّف عن مَدِّ المصرف بأيّ تمويلات جديدة، وتقليص التمويلات القائمة. لذا قد تتوجّه المصارف لتوظيف أكبر قدر ممكن من أموالها في استثمارات تدرُّ أرباحاً مرتفعة؛ وهذا ما قد يتعارض مع أهداف السيولة عموماً. فإذا كان الهدف الرئيس للمصارف زيادة أرباحها، فلابدّ من تحقيق الملاءمة بين هدفي السيولة والربحيّة، مما يُضيفُ قيداً آخر على إدارة المصرف الماليّة، وذلك للتوفيق بين هذين الهدفين؛ لأنّ تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيءٍ من الأخر، فزيادة السيولة تعني زيادة الأصول الّتي لا تحقّق عائداً عالياً، وهذا يتعارض مع هدف الربحيّة، كما أنّ الزيادة في الربحيّة تتطلّب مزيداً من الاستثمار في الأصول، وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وقد يُعرّض المصرف لمخاطر أكبر.

وبسبب الأهمية الكبيرة الّتي تتعرض لها المصارف فيما يخصّ تعاملها بالأرباح، والّتي تسعى إلى تحقيقها لتتجنب مخاطر هي في غنى عنها؛ تطرقت الباحثة في هذا الفصل إلى عرض الإطار النظريّ للربحيّة والمخاطرة مقسوماً إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول تمّ فيه تسليط الضوء على مفهوم الربحيّة، وأهمّيتها، والعوامل المؤثّرة فيها، ومصادر هذه الأرباح، وإمكانيّة تعظيم الربحيّة في المصارف، كما أشارت الباحثة إلى مؤشرات الربحيّة الّتي تمّ استخدامها في هذا البحث.

المبحث الثاني وركّزت فيه الباحثة على المخاطرة التي يتعرّض لها المصرف، مع توضيح مفهوم المخاطرة المصرفيّة، وأنواعها، ومصادرها، والعوامل المؤثّرة فيها، والمخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية.

المبحث الثالث تمّ فيه تسليط الضوء على مفهوم مخاطرة السيولة المصرفيّة، ووسائل التقليل منها، وبيان المؤشّرات الماليّة المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة المصرفيّة.

المبحث الأول

الربحيّة في المصارف الإسلاميّة

مقدمة:

تَعُد الربحيّة من الأهداف الأساسية لجميع المصارف، فهي ضروريّة لتحقيق بقائها ولاستمراريتها، كما أنّها أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها. ولتحقيق هدف الربحيّة لا بدّ للإدارة الماليّة أن تحصل على الأموال المطلوبة بأقلّ ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمارها بطريقة تُمكّن المصرف من تحقيق أرباح لا تقل في مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم تحصيله في حال تم استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة، لذا فإنّ المصارف تسعى إلى تحقيق هدفها؛ ألا وهو "تعظيم الربح" لتلبية مصالح جميع المتعاملين معها، سواءً كانوا مساهمين أو مودعين. فالربحيّة هي مصدرٌ للأمانِ والاطمئنانِ على أموالِ المودعين التي هي في حوزة المصرف.

ومن المنظور السابق لا بدّ من الوقوف على مفهوم الربحيّة، ودراسة أهمّيتها، ومصادرها وإمكانية تعظيمها من جهة، ودراسة أهمّ العوامل المؤثّرة في الربحيّة من جهة أخرى، وفي ختامه تطرقت الباحثة إلى أهمّ المؤشّرات المستخدمة في قياس الربحيّة.

أولاً: مفهوم الربحيّة:

تعدّ الربحيّة مؤشراً رئيسياً لتقييم أداء المصرف، وتعزيز ثقة المتعاملين معه بقدرته على استخدام موارده بكفاءة عالية، لذا فإنّ من أبرز التعاريف الخاصّة بالربحيّة ما يلي:

تُعرف الربحيّة بأنّها[1]: قدرة المصرف على تحقيق الدخل الصافي من الإيرادات الإجمالية ومن مجموع الموجودات ومن حقوق الملكيّة.

كما تُعرف الربحيّة بأنّها[2]: العلاقة بين الأرباح الّتي يحقّقها المصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها. فالربحيّة تعدّ هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المختلفة على مستوى الوحدة الكليّة والوحدات الجزئيّة.

وتُعرف الربحيّة بأنّها[3]: القدرة على تحقيق مبلغ من الأرباح الّتي تمّ إجراؤها كنسبة مئوية من ايرادات التكلفة أو المبيعات.

وهناك عنصران أساسيّان يتوجّب مراعاتهما لتحديد الربحيّة وهما:

1-قدرة المصارف بالرقابة على التكاليف.

---

[1] الشماع، خليل، **المحاسبة الإدارية في المصارف**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، منشورات معهد التدريب المالي والمصرفي، ص656.

[2] عقل، مفلح، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1989، ص42.

[3] p.h, Collin, Adrian, Joliffe, **Dictionary of Accounting,**1994,p.170

2-كفاءة إدارة المصارف في استخدام الأصول على توليد المبيعات.

وبالتالي فإنّ المصارف تعمل على تحقيق هدفها من الربحيّة من خلال قرارين، هما:

- قرار الاستثمار.
- قرار التمويل.

وفيما يلي تعريف لكلّ من هذين القرارين:

أ - **قرار الاستثمار**[1]: هو مجموعة القرارات المتعلّقة بكيفية استخدام المصارف للموارد المتاحة لها، لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحيّة من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الأصول، ولكن من دون زيادة لأنّها تؤدّي إلى تعطيل الموارد، ومن دون نقصان لأنّها تؤدّي إلى فوات الفرص لتمكين المصارف من تحقيق أفضل عائد ممكن، ودون التضحية بالسيولة الموجودة، كما يتعلّق قرار الاستثمار بتحديد[2] مبلغ الاستثمار المطلوب وكيفيّة توزيعه على أوجه الاستثمار المختلفة.

ب - **قرار التمويل:** هو مجموعة القرارات المتعلّقة بكيفيّة إظهار المصادر الّتي سيتم الحصول من خلالها على الأموال اللازمة للمصارف لتمويل الاستثمارات في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويليّ على الربحيّة من خلال ترتيب مصادر الأموال (من الودائع وحقوق ملكيّة) بشكل يُمكّن مساهمي المصرف من الحصول على أكبر عائد ممكن[3].

وتختلف الربحيّة عن الربح الّذي يقصد به[4]: الفرق بين الإيرادات المتحققة الناتجة عن العمليات المالية خلال الدورة المحاسبية وبين التكلفة التاريخيّة لهذه الإيرادات.

مما سبق ترى الباحثة بأنّ الربحيّة هي هدف أساسي لجميع المصارف، وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد، لذا فإنّ جهداً كبيراً من الإدارة الماليّة في المصرف يوجّه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل ربحيّة ممكنة لأصحابها، لا تقلّ قيمته عن الربحيّة الممكن تحقيقها في الاستثمارات البديلة الّتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة.

---

[1] عقل، مفلح، **مقدمة في الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] خلف، أسمهان؛ كنجو، كنجو، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، كلية الاقتصاد، جامعة البعث، 2012، ص184.

[3] عقل، مفلح، **مقدمة في الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص42.

[4] حنان، محمد رضوان حلوة، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 1987، ص371.

ثانياً: أهمية الربحيّة بالنسبة للمصارف:

تعدّ الربحيّة ذات أهّمية كبيرة بالنسبة المصارف، إذ تُمكنها من تأدية خدماتها بشكل أفضل، فهي تحقّق وظائف مزدوجة، لأنّه بزيادتها ستزيد ثروة الملاك تلقائياً، هذا ما يُطلق عليه بالوظيفة الماليّة، وللربحيّة وظائف اقتصاديّة أيضاً لا يمكن إغفالها للأسباب الآتية[1]:

- تعد وسيلة لتنمية رأس المال كمصدر للتمويل الذاتيّ، وتشجّع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما تقرّر إدارة المصرف زيادة رأسمالها.
- تعد عنصراً أساسياً هاماً لمقابلة المخاطرة المتنوّعة الّتي يتعرض لها المصرف، على سبيل المثال: مخاطر الائتمان والتصفية والسرقة، ليتمكن من الاستمرار في نشاطاته التشغيلية.
- تزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف.
- تعد من أهم المؤشّرات المستخدمة لتقييم فشل أو نجاح المصرف، وللتأكّد من أنّ المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الربحيّة المصرفيّة:

هناك العديد من العوامل التي تواجهها المصارف في سبيل تحقيق هدفها سواء أكانت هذه العوامل خارجيّة تتعلّق بالبيئة المحيطة بالمصرف كـ(الظروف السياسيّة والاقتصاديّة) أو عوامل داخليّة تتعلّق بالمصرف ذاته وقد تكون (عوامل ماليّة متمثّلة في مقاييس الأداء المالي أو عوامل اداريّة متعلّقة بإدارة المصرف) لذا فإنّ العوامل الخارجيّة والداخليّة لها تأثير جوهريّ في ربحيّة المصارف، وستستعرض الباحثة شرحاً موجزاً لهذه العوامل كالآتي:

1-العوامل الخارجيّة:

هناك مجموعة من العوامل الخارجيّة التي تُؤثّر في فعاليّة المصرف وتتمثل في:

- عوامل منشؤها (السياسة النقديّة): وهي الّتي تؤدّي دوراً بالغ الأهمية للمصارف المركزيّة للتأثير في سياسات المصارف، فيما يتعلّق بإدارة أصولها وخصومها، وهذا يُؤثّر في ربحيّتها، ويوجد العديد من الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزيّ في الرقابة على الائتمان المصرفيّ لإحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائيّة المتوخاة سواء أكانت (أدوات الرقابة الكمية أو النوعية)[2].
- عوامل قانونيّة: تؤثّر التشريعات القانونيّة والضوابط المصرفيّة بدرجة كبيرة في أداء المصارف بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابيّة والضوابط المصرفيّة تهدف إلى ضبط

---

[1] بوعبدلي، أحلام؛ مرسلي، نزيهة، **أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد6، الجزائر، 2016، ص47.

[2] نبيلة، رقاقدة، **دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2016، ص10.

الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته الماليّة، وحماية أموال المودعين، الأمر الذي قد يرتّب عليه التزامات إضافيّة[1]. مثال ذلك؛ الطلب من المصارف الاحتفاظ بقدر معين من السيولة.

- الظروف الاقتصاديّة والسياسيّة: تتأثّر ربحيّة المصارف بمدى استقرار الظروف السياسيّة والاقتصاديّة للدول، حيث تعاني بعض الدول من الحصار لأسباب سياسيّة واقتصاديّة، فتتأثّر مصارفها بذلك، وينعكس سلباً على إدارة موجوداتها ومطلوباتها[2].
- الظروف الثقافيّة والاجتماعيّة: تؤثّر الثقافة الاجتماعيّة والوعي المصرفي في ربحيّة المصارف، حيث تتأثّر الحصّة السوقيّة للمصارف من الودائع نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلاميّة دون المصارف الربويّة، مما يؤثر في ربحيّة المصارف التقليديّة[3].
- المنافسة: تؤثّر المنافسة بين المصارف في ربحيّتها، حيث تضطر إلى دفع نسبة ربح أكبر لأصحاب رأس المال للحصول على مواردها، الأمر الّذي يؤدي إلى انخفاض هامش الربح، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحيّة[4].

2-العوامل الداخليّة:

من أهم العوامل الداخليّة المؤثّرة في ربحيّة المصارف هي كالآتي:

- هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة كبرى لتوظيفها في استثمارات طويلة الأجل دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحيّة أكبر وخصوصاً ودائع التوفير لأنّ تكلفة الحصول عليها تعدّ قليلة نسبياً مقارنةً مع الودائع لأجل، وفي الوقت نفسه، تُؤثّر تكلفة الودائع أيضاً في ربحيّة المصارف لأنّها تُمثّل الأعباء الّتي يتحمّلها المصرف في سبيل حصوله على الأموال[5].
- توظيف الموارد: توجّه المصارف الجانب الأكبر من مواردها الماليّة للاستثمار في الأوراق الماليّة، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد من ربحيّة المصرف، ويعدّ الدخل المتولّد عنهما مصدراً أساسيّاً لإيرادات المصرف، أمّا توظيفات

---

[1] أبو زعيتر، باسل جبر حسن، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2006، ص 93.

[2] نبيلة، رقاقدة، **دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] نبيلة، رقاقدة، **دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[4] أبو زعيتر، باسل جبر حسن، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مرجع سبق ذكره، ص96.

[5] محمد، علي محمود، **سعر الفائدة في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، 2014، ص 544.

المصرف في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنّها تعدّ من الأصول غير المدرّة للدخل، وكذلك بالنسبة إلى النقديّة لديها[1].

- أرباح وخسائر الأوراق الماليّة: تؤثّر الأرباح أو الخسائر الرأسماليّة الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق الماليّة في السوق الماليّ على ربحيّة المصرف، وإنّ هدف المصارف من الاستثمار في الأوراق الماليّة ينصبّ في تأمين كلّ من هدفي السيولة والربحيّة[2].
- حجم المصرف وإدارته[3]: يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من أصول أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكيّة، فكِبر حجم المصرف يؤدّي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، ويكون كبيراً في المصارف الصغيرة مقارنةً مع المصارف الكبيرة، ولكن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة الأمر الّذي يزيد من معدّل العائد على حقوق الملكيّة، وتزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها ممّا قد ينعكس على حجم ودائع العملاء، وبالتالي قد تؤثّر حقوق الملكيّة على الربحيّة في المصارف من خلال زيادة الرافعة الماليّة الّتي تؤدّي بدورها إلى تعظيم معدّل العائد على حقوق الملكيّة[4]، ويزيد من قدرتها على الاستثمار، لذا فمن المتوقّع دائماً أنّ زيادة أصول المصرف ستؤدّي إلى زيادة ربحيّته لأنّ الإمكانيات كبيرة ومتوافرة مقارنة بالمصارف صغيرة الحجم مما يسهل من انتهاز الفرص.
- السيولة: تعدّ السيولة من العوامل الهامة والمؤثّرة على معدّل الربحيّة ويجب أن تبقى في المصرف بحالة وفرة لتحافظ على مستوى معين من الربحية، وبالحدّ الذي يُبقي المخاطرة في مستواها المقبول، فالسيولة والربحيّة هدفان متلازمان للمصرف، ولكنهما في نفس الوقت متضادان، وهذا يعني أن مراعاة تحسين أحدهما سيكون على حساب الآخر، فمن المتوقّع أنّ اهتمام الإدارة وتوظيف جهودها لتحقيق مؤشرات ربحيّة عالية ستنعكس على مؤشرات سيولتها، ومن خلال السيولة يتمّ تجنّب الخسارة الّتي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، كما أنّها تمثّل عنصر الحماية والأمان

---

[1] منصور، مازن خلدون؛ علوان، آلاء محمد، **الودائع وعلاقتها بالربحية في القطاع المصرفي السوري**، رسالة ماجستير، الجامعة السورية الخاصة، كلية إدارة الأعمال، 2016، ص13.

2 مرهج، منذر؛ حمودة، عبد الواحد؛ مزيق، رامي أكرم، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد36، العدد2، 2014، ص 335.

[3] مزيق، رامي اكرم، **دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، جامعة تشرين، 2014، ص53.

[4] الحسين، بسام، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية – دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد33،2016 ،ص 83-84.

على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفيّ على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت[1].

- كفاية رأس المال: إنّ كفاية رأس المال تؤثّر في ربحيّة المصرف، لأنّها تمثّل النسبة الّتي يحتفظ بها لتلبية الخسارة غير المتوقّعة[2].

وعلى الرّغم من أنّ المصارف عامّةً تتأثّر بالعوامل السابقة إلا أنّ المصارف الإسلاميّة تتأثّر بشكل خاص بعوامل أخرى، أهمّها ما يلي[3]:

- مدى استقرار الظروف الاقتصاديّة والسياسيّة في الدولة والدول المجاورة، فكلما اتجهت الظروف نحو الاستقرار زادت الاحتمالات المناسبة لتحقيق الربحيّة، فبينما تتجاوز المصارف التقليديّة هذه الظروف بفرضها مزيداً من الفوائد؛ فإنّ الإسلاميّة تسعى جاهدة لتحقيق الاستقرار للمحافظة على ربحيّتها.
- مخاطر سعر الفائدة: لا تتعرّض المصارف الإسلاميّة لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرّات في سعر الفائدة بصورة مباشرة لأنّها لا تتعامل بها، إلا أنّ هذه التغيّرات قد تؤثّر في إيراداتها بصورة غير مباشرة، من خلال انتقال العملاء غير المهتمّين بالحكم الشرعيّ لهذه الفائدة. حيث أنّ التغير في أسعار الفائدة يؤثِّر سلباً على قدرة المصارف الإسلامية في استقطاب ودائع استثمارية جديدة، خاصة إذا ما اتجهت أسعار الفائدة نحو الارتفاع في ظلِ وضعٍ يكونُ فيه هامش الربح أقل بكثير من أسعار الفائدة. وبالطبع هناك شريحة من المستثمرين لا يتأثرون بهذا التغيير، بل يُقبلون بالتعامل مع المصارف الإسلامية بالرغم من تدنّي العائد، وانطلاقاً من الالتزام بالحلال والحرام. ومع ذلك يبقى في النهاية شريحة من المستثمرين تستهويهم معدلات العائد المرتفعة، ومثل هؤلاء هم الذين تفتقدهم المصارف الإسلامية[4].
- اختلاف معدّلات تكاليف الإنتاج يؤثّر في الأرباح.

رابعاً: مصادر الأرباح في المصارف الإسلاميّة:

تتحقّق الأرباح في المصارف الإسلاميّة من عدة مصادر أهمّها [5]:

---

[1] نبيلة، رقاقدة، **دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص12-13، بتصرف.

[2] Dawood, Usman, Factors impacting profitability of commercial banks in Pakistan for the period of (2009-2012), International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 4, Issue 3, 2014, p3.

[3] العبيد، ميمون علي، **أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية**، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 9، سورية، جامعة دمشق، 2015، ص 131.

[4] محمد، فضل عبد الكريم، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، http://iefpedia.com/arab/wp-content.

[5] الخنيسة، خليل محمد، **أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سورية**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين، 2016، ص51-52، بتصرف.

1) العمولات المقبوضة: هي العمولات الدائنة التي يحصل عليها المصرف مقابل تقديمه لبعض الخدمات لعملائه خلال العام، كفتح الاعتمادات المستنديّة، واصدار خطابات الضمان، اضافةً لشراء وبيع الأوراق الماليّة لحساب العملاء.
2) أرباح المصارف الإسلاميّة: وهي الأرباح الّتي يحققها المصرف الإسلامي من خلال صيغ التمويل الخاصة به كـ(المرابحة والمضاربة والاستصناع والسلم وغيرها).
3) مصادر أخرى: وتشمل إيرادات المصرف من المصادر الّتي تختلف في طبيعتها عن أعمال المصارف الأخرى، وتختلف من فترة لأخرى وتشمل:

أ- الأرباح الرأسماليّة: تُمثل الإيرادات الناتجة عن بيع الأصول الماليّة والرأسماليّة بسعر يزيد عن تكلفتها، وهذه الفروقات في الأسعار تمثّل الأرباح الرأسماليّة.

ب- إيرادات فروقات أسعار الصرف: تنتج عن التغيّرات في أسعار القطع الأجنبي الّذي يتعامل به المصرف.

خامساً: وسائل تعظيم الربحيّة في المصارف الإسلاميّة:

تهدف الربحيّة إلى قياس كفاءة المصرف، خاصّة من وجهة نظر مساهميهِ الّذين يطمحون للحصول على أكبر ربح يوزّع عليهم، وهذا يعدّ هدفاً غير شامل من وجهة نظر الماليين؛ لأنّه قد لا يعبّر بصورة واضحة عن كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فمن الممكن أن تزيد أرباح المصرف من خلال إصدار أسهم جديدة وتوظيف الفائض من الأموال في أذونات الخزينة، كما أنّ هدف تعظيم الربح ليس هدفاً ملائماً، لأنّه لا يأخذ بالحسبان توقيت الحصول على الإيرادات المتوقعة[1]، لذا تسعى المصارف الإسلامية في إطار تحقيق هدفها إلى الحصول على أكبر قدر من مصادر الأموال، وذلك بأدنى تكلفة ممكنة والقيام بتوظيفها في نشاطاتها المختلفة من الاستثمارات لتحقق أكبر قدر من الأرباح مع المحافظة على درجة سيولة ومخاطرة مقبولة، ويتحقق ذلك من خلال توظيف الأموال الّتي تزيد عن احتياطيّات المصرف الإسلاميّ في العمليّات الاستثماريّة ليحقّق عائداً يتمثّل في ربح المشاركات، و ربح التجارة، إضافة إلى عائد (الخدمات المصرفيّة) المنضبطة بأحكام الشريعة الإسلاميّة كـ (رسوم وعمولات الخدمات، أرباح المتاجرة كما في العملات) وهناك مجموعة من الإجراءات التي تتبعها المصارف الإسلاميّة والّتي يمكن من خلالها تعظيم الربحيّة ومن هذه الإجراءات ما يلي[2]:

1. البحث عن فرص وخدمات جديدة يقوم بها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافيّة جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.

---

[1] آل شبيب، دريد كامل، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 22.

[2] مزيق، رامي أكرم، **دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية**، مرجع سبق ذكره، ص53.

2. رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح للتشريعات المصرفيّة أنّ تقوم بزيادتها.
3. الانتفاع الكامل بالأصول المتاحة تحت تصرف المصرف، واستغلالها بأكثر فعاليّة ممكنة.

سادساً: المؤشّرات المستخدمة لقياس الربحيّة في المصارف:

تُعبّر نسب الربحيّة عن قدرة المصرف في توليد الأرباح، وتقييم الكفاءة الإداريّة ومدى نجاح نشاطه في ظل الظروف الاقتصاديّة التي يمرّ بها، كما تستخدم لتقييم قدرة المصرف على تحقيق الأرباح مقارنة بنفقاته والتكاليف الأخرى ذات الصلة المتكبّدة خلال فترة زمنية محددة، فالربحيّة تدلّ على الأداء المالي للمصرف؛ والمصرف الّذي يحقق معدّل ربح مرتفع يحقّق أداءً جيداً، ومن خلاله يمكن معرفة كيفية قيامه بتحويل أصوله إلى أرباح صافية[1].

ويمكن التحقّق من الأداء الماليّ للمصارف من خلال تحليل المؤشّرات المختلفة مثل إجمالي الأصول وإجمالي حقوق الملكيّة والقيام بمقارنتها مع أرباح المصارف. ومن أهم النسب الخاصة بقياس الربحيّة ما يلي[2]:

1) العائد على الأصول (ROA):

يقصد به نسبة ربح العمليّات إلى الأصول[3]، وتُستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل لتوليد الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتعدّ هذه النسبة من أكثر النسب شيوعاً لقياس الأداء المالي في الصناعة المصرفيّة، ويتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية[4]:

العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الأصول × 100

فكلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

---

[1] AL-Jerjawi, Ra`fat M, Using Financial Ratios to distinguish between Islamic and Conventional Banks in Palestine, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Commerce in Business Administration, April /2016,p.57.

[2] الجعافرة، أحمد ياسين حمد، **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**، دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2012، ص 40.

[3] عقل، مفل، **مقدمة في الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص42

4 IRFAN, MAJEED,ZAMAN, Muhammad ،Yasir ،Khalid(2014), The Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries, Economia, Seria Management Volume 17, Issue 2,p.226

2) العائد على حقوق الملكيّة(ROE):

يقصد به مقدار العائد الّذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحملهم للمخاطر[1]، لذا تُستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام موارده الذاتيّة من خلال بيان مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، بالإضافة إلى تقديرات المخاطر، ويتمّ حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية[2]:

العائد على حقوق الملكيّة (ROE) = صافي الربح بعد الضرائب ÷ حقوق الملكية × 100

فكلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في تحقيق الربحيّة[3].
هذا المقياس يتعلّق بربح المصرف مقارنةً بالمصادر الّتي قدمها الملاك، على العكس من معدّل العائد على الأصول الّذي يقيس أداء المصرف من خلال استخدام أصوله لتوليد الدخل[4].

وبرأي الباحثة فإنّ ارتفاع العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكيّة يعكس كفاءة المصرف، فكلما كانت هذه النسبة عالية كلما تَشجَّع المساهمون على الاستمرار في هذا النشاط والحصول على الهدف الّذي يسعى المصرف إلى تحقيقه من الأرباح وتجنّبهم للمخاطرة.

---

[1] Edwards, J. Don (1991),and Heagy, C. Donnel, Principles of Bank Accounting and Reporting, American Bankers Association, P363.

[2] عبد الهادي، محمد سعيد(1999)، **الإدارة المالية الاستثمار والتمويل – التحليل المالي**، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ص 200.

3 Badreldin, Ahmed Mohamed(2009), Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16 October,p.5.

[4] فلوح، صافي؛ اسماعيل، اسماعيل؛ مرعي، عبد الرحمن؛ حمزه، محي الدين، **تحليل القوائم المالية**، جامعة دمشق،2012، ص150.

المبحث الثاني

المخاطرة في المصارف الإسلاميّة

مقدمة:

إنّ المخاطرة تتمثّل في الظروف أو الأحداث غير المؤكّدة، والّتي لو حدثت سيكون لها تأثير سلبيّ أو إيجابيّ على أهداف المصرف وبالرغم من أنّ حالة عدم التأكّد هي الحالة التي تواجهها كافة منشآت الأعمال في ممارستها لأنشطتها، إلا أنّ هذه الحالة تعدّ أكثر عمقاً في المؤسسات الماليّة وخاصّة المصرفيّة منها، وهذا مردّه إلى طبيعة أنشطة المؤسّسات الّتي تقوم على التجارة بأموال الغير، والعمل على تعظيم أرباحها، وزيادة متانة مركزها المالي من خلال سعيها للتخفيف من المخاطرة المترتّبة على حالة عدم اليقين في أنشطتها، لذا فالمخاطرة الّتي تظهر بالنظام المصرفيّ كثيرةٌ ومتنوّعة، فقد يترتّب على المهتمين بالمجال المصرفي أن يقفوا على مفهومها والتعرّف على أنواعها ومصادرها، والعوامل الّتي تؤثّر فيها، والمخاطر الخاصّة بالمصارف الإسلاميّة.

أولاً: مفهوم المخاطرة المصرفيّة:

تعدّدت التعاريف الواردة حول مصطلح المخاطرة، وقبل التعرض لمختلف هذه التعاريف يجدر الإشارة أولاً إلى تعريف الخطر لغةً واصطلاحاً.

*مفهوم الخطر:

لغةً: إنّ كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني (Rescas) أي Risqué والّذي يدلّ على الارتفاع في التوازن، وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظراً، والانحراف المتوقع[1].

اصطلاحاً[2]: احتمال الفشل في تحقيق الربح المتوقّع، أو هو درجة التغيّر في الربح مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعدّدة تساهم في الابتعاد عن تحقيق قيمة التدفّقات، وتكون العلاقة بين الربحيّة والمخاطرة علاقة طرديّة فكلما كان التغير في الربح كبيراً كان الخطر أكبر.

كما يعرّف الخطر بأنّه[3]: هو العمل الذي يحمل فرصة للخطر أو الفشل من خلال فعل شيء يفقده الكثير من المال.

---

[1] عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2012، ص20.

[2] آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 160.

[3] p.h, Collin, Adrian, Joliffe**, Dictionary of Accounting,**1994,p.190

*أما مفهوم المخاطرة:

لا يوجد مفهوم محدد للمخاطرة حيث تعدّدت المفاهيم الواردة حول هذا المصطلح، ولعلّ أكثرها ملاءمة التعريف الصادر عن لجنة بازل الدوليّة للرقابة المصرفية، وهو:

إنّ المخاطرة عبارة عن التقلّبات في القيمة السوقيّة للمؤسّسة[1].

وقد عرّفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطّاع المصارف في الولايات المتّحدة الأمريكيّة (Financial Services Roundtable) المخاطرة بأنّها "احتماليّة حصول الخسارة، إمّا بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحدّ من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله، وممارسة نشاطاته من جهة، وتحدّ من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"[2].

وعرّفها معهد المدقّقين الداخليين الأمريكي (Internal of Institute American Auditors) بأنّها مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليّات التشغيل، والّتي تؤثّر على قدرة المصرف في تحقيق أهدافه، ويمكن أن يكون الأثر سلبيّاً فيطلق عليه خطر / تهديد، أما إذا كان إيجابيّاً فيطلق عليه فرص[3].

كما تعرّف المخاطرة أيضاً بأنّها: قرار للاستثمار أو للتمويل يترافق معه شيء من اللاتأكد بشأن النتائج المتحققة من ذلك القرار[4].

كما تعرّف بأنّها[5]: "فرصة تكّبد أذى أو تلفاً أو ضرراً أو خسارة".

أما المخاطرة المصرفيّة فقد تعدّدت تعاريفها وذلك نظراً لكثرة المهتمين في المجال المصرفيّ وفيما يلي عرض لأهمّ هذه التعاريف:

تعرف المخاطرة المصرفيّة بأنّها: حالة عدم التأكّد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبليّة متوقّعة[6].

---

[1] Henring. R, **The Basel II Approach to Bank Operational Risk**, University of Pennsylvania .USA, 2004.

[2] آدم، جعفر حسن البشير؛ المولي، إبراهيم فضل، **معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد16، العدد 1، جامعة السودان،2015، ص 92-111.

[3] الرمحي، زاهر عطا، **تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية**، رسالة دكتوراه، 2004، ص 18.

[4] النعيمي، عدنان تايه؛ التميمي، ارشد فؤاد، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص339.

[5] حماد، طارق عبد العال، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، 2005، ص 260.

[6] صالح، مفتاح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي، 2009، http://www.univ-ecosetif.com

وقد عرّف (John Downes & Jordan Elliott Goohman) المخاطرة بأنّها عبارة عن: احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيراً إلى أنَّ المخاطرة تختلف عن عدم التأكّد حيث أنَّ الأخيرة غير قابلة للقياس[1].

لذا ترى الباحثة أنّ مفهوم المخاطرة المصرفيّة تعني: احتمال تعرض المصرف لخسائر غير متوقّعة، وغير مخطط لها فتؤثّر على حجم العائد المتوقّع للاستثمار؛ ممّا يؤدّي لانحراف الأرقام الفعليّة عن الأرقام المتوقّعة، وهذا ما سيولّد عنه ضياع فرص أخرى متاحة.

ثانياً: أنواع المخاطرة:

تتعرّض المصارف لأنواع متعدّدة من المخاطر سواء بالنسبة إلى أصولها أو عمليّاتها والّتي قد تؤثّر في قدرتها على تحقيق أهدافها ومن هذه المخاطر ما يمكن للمصرف أن يؤثّر فيها ومنها ما يكون ناتجاً عن ظروف خارجيّة لا يستطيع المصرف أن يؤثّر فيها، لذا فإنّ المخاطر الّتي تواجِه المصارف بشقّيها التقليديّ والإسلاميّ تُقسَم إلى نوعين هما[2]:

1. **مخاطر ماليّة.**
2. **مخاطر غير ماليّة.**

فيما يلي شرحٌ موجزٌ لأنواع المخاطرة وهي كالآتي:

أولاً: المخاطر الماليّة:

هي تلك المخاطر الّتي يتعرّض لها حملة الأسهم، إضافة إلى مخاطر الأعمال[3]، وهي ترتبط بالمصادر الّتي عن طريقها تموّل المصارف عمليّاتها، وتتكوّن من:

1. **المخاطر السوقيّة:**

تنشأ مخاطر السوق[4] نتيجة للتغيّرات المفاجئة في أحوال السوق مثل التقلّبات في أسعار الصرف، والتقلّبات في أسعار الفائدة، والتقلّبات في أسعار الأوراق الماليّة، والتقلّبات في أسعار السلع حيث تتأثّر المصارف بذلك التغيير، وقد تتّخذ الحكومات إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع، أو ربّما تمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحليّ ومن تلك المخاطر ما يلي:

- ✓ **مخاطر أسعار الفائدة:** هي عبارة عن تعرّض المصرف لتغيّرات في أسعار الفائدة، وهي تنشأ من عدّة مصادر، فمخاطرة إعادة التقييم تكون بسبب

---

[1] Goohman John Downes & Jordan Elliott, **Dictionary of Finance and Investment Terms**, Barran'slnc. U.S.A.1995, p.491.

[2] عبد الكريم محمد، فضل، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، 2010، ص 8، رابط.

[3] هندي، منير ابراهيم، الأوراق المالية وأسواق المال، 2006، ص 369.

[4] الصيرفي، محمد عبد الفتاح، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 66.

التفاوت الزمني لآجل، وإعادة تقييم الأصول والخصوم، حتّى في حالة تشابه خصائص إعادة التقييم، فربما تظهر ما يعرف بمخاطر الأساس وهي الفرق بين السعر الآني والآجل إذا لم يكن هناك ارتباط تامّ بين التعديل في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم[1].

ترى الباحثة أنّ مخاطرة أسعار الفائدة تتصاعد في حال عدم توافر نظام المعلومات لدى المصرف للتنبؤ بالمستقبل ليتمكّن من خلاله تحديد الفجوة بين الأصول والخصوم، وتعتبر المصارف الإسلاميّة بمنأى عن هذا النوع من المخاطرة نظراً لطبيعة العمل الّذي تمارسه والّذي يفرض عليها تجنّب التعامل بالفائدة الربويّة.

- ✓ **مخاطر أسعار الصرف:** تنشأ مخاطر أسعار الصرف في الأسواق نتيجة للتقلّبات الّتي تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبيّة، وتحويلها إلى عملات محليّة، وهذا يحدث عندما لا يمكن التنبّؤ بأسعار التحويل أو نظراً لتغيّرها باستمرار، وكذلك فإنّ المصارف تحتفظ عادةً بجزء من أصولها بالعملات الأجنبيّة، لتلبية احتياجات عملائها المختلفة، لذلك فإنّ أيّ تغيير في أسعار العملات سينعكس على قيمة تلك الأصول سلباً أو إيجاباً، وتأتي أهمية مخاطرة أسعار الصرف لأنّها تُعنى بتحديد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول المصرفيّة، لذا توصف أسواق العملات الأجنبية بأنّها عالية المخاطرة، وشديدة التأثّر بالظروف السياسيّة والاقتصاديّة[2].
- ✓ **مخاطر التسعير:** تنشأ مخاطر التسعير نتيجةً للخسائر التي تحدث في قيم أصول المصرف، بناءً على قوى العرض والطلب، والظروف السائدة في الأسواق كـ(التضخم والانكماش)، وتكمن مخاطرة التسعير فيما يواجه المصرف من خسائر محتملة قد تُؤثّر سلباً على إيراداته، فالمستثمرون يبحثون عن الأرباح المرتفعة، وقد يحتاج المصرف إلى فترة من الوقت حتّى يتمكّن من استعادة الثقة المفقودة لتأخذ الأصول مكانها ووضعها بين الأصول المصرفيّة الأخرى، لذا فإنّ قوّة المركز الماليّ للمصرف وقدرته في تقديم أرباح مرتفعة يعدّ من أبرز العوامل الّتي تحدّد قيمة أصوله[3].

---

[1] لقليطي، الأخضر؛ غربي، حمزة، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، ملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة سطيف،2011، ص7.

[2] آل شبيب، دريد كامل، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[3] عبد الكريم محمد، فضل، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 9.

2. **المخاطر الائتمانيّة:**

هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها، كمخاطرة توقّف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقديّة مع المصرف، أو فشل المصرف في تحديد جودة الأصول وما يترتّب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنّب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة، وتشمل مخاطر الائتمان المخاطر الّتي تنشأ في سياق عمليات التسوية والمقاصة، كما تشمل بنوداً داخل الميزانيّة كالقروض والسندات وبنوداُ خارج الميزانيّة كخطابات الضمان والاعتمادات المستنديّة[1].

ترى الباحثة أنّ هذا النوع من المخاطر تتعرّض له المصارف الإسلاميّة ولكن بدرجة أقلّ بسبب تحوّطها فيما يتعلق بدراسة الجدوى الاقتصاديّة والوضع الماليّ للعميل والضمانات الماليّة الّتي تطلبها من العملاء مثال على ذلك: عمليات الرهن الّتي يمارسها المصرف، وفي حال عدم كفاية الضمانات فإنّ المصرف ينظر لوضع العميل إن كان بإمكانه السداد ولم يسدد فيفرض عليه غرامة تأخير تصرف في وجوه الخير منعاً للمماطلة والتأخير أمّا إن كان في وضع صعب ولا يمكنه التسديد وفقاً للعجز المالي الّذي يعانيه فلا تفرض عليه أيّ نسبة على الفترة الزمنيّة الّتي زادت عن أجل الاستحقاق ويتم التعامل على مبدأ (وإنّ كان ذو عسرةٍ فنظِرةٌ إلى ميسرة) والمصرف سيمنحه متّسع من الوقت لتسديد ما يترتب عليه من الالتزامات.

3. **مخاطر السيولة:**

هي المخاطر الناشئة عن الصعوبات الّتي تتعرض لها المصارف في الحصول على النقديّة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض(مخاطر تمويل السيولة) أو نتيجة تعذّر بيع الأصول بالسرعة الكافية ومن دون الخسارة في قيمتها (مخاطر تسييل الأصول) ممّا يؤدّي إلى عدم قدرة المصرف على الوفاء بمتطلبات التشغيل العاديّة ويقلّل من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها. وتعدّ المصارف الإسلاميّة أكثر حساسيّة بالنسبة لمخاطر السيولة من المصارف التقليديّة بسبب طبيعة استثماراتها الحقيقيّة وعدم قدرتها على اللجوء إلى المصرف المركزيّ كمقرض ملاذ أخير في معظم الدول، ممّا ينعكس سلباً على ربحيّة هذه المصارف، بسبب تعطيل جزء لا بأس به من موارد المصرف المتاحة للتوظيف كاحتياطيّات لمواجهة مخاطر السيولة[2].

---

[1] قنطقجي، سامر مظهر، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 531.

[2] بيطار، منى لطفي، **إدارة المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 270.

ثانياً: المخاطر غير الماليّة: تتكوّن من:

1. **مخاطر التشغيل:**

قامت لجنة بازل بتعريف مخاطر التشغيل بأنّها[1]: الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل كل من: (الأشخاص، أو ضعف أنظمة المعلومات، أو الّتي تنجم عن أحداث خارجية)، كما تنشأ هذه المخاطر عندما لا يتوفّر للمصرف الإسلاميّ الموارد البشريّة الكافية والمدرّبة تدريباً كافياً للقيام بالعمليّات الماليّة الإسلاميّة، ومع الاختلاف في طبيعة أعمال المصارف الإسلاميّة عن غيرها من المصارف، فربّما لا تناسبها برامج الحاسب الآليّ المتوفّرة في السوق والّتي تستخدمها المصارف التقليديّة، وهذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير واستخدام تقنيّة المعلومات في المصارف الإسلاميّة[2].

2. **المخاطر القانونيّة:**

تتعرّض المصارف لمخاطر قانونيّة قد تؤدّي لفقد جانب من أصولها أو زيادة التزاماتها تجاه الغير، نتيجة لعدم توافر رأي قانونيّ سليم أو عدم كفاية المستندات القانونيّة أو الدخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظّم هذه المعاملات[3].

لذا فالمخاطر القانونيّة تتعلق بالمقتضيات القانونيّة والتنظيميّة الناشئة عن الأنشطة التشغيليّة بالمصرف والتعاملات مع أصحاب المصلحة فيها وأي طرف أخر[4]. وتتنوع أشكال ومصادر المخاطر القانونيّة فمنها ما هو مشترك بين المصارف الإسلاميّة وبين المصارف التقليدية، فالمخاطرة المشتركة بينهما تعرّض المصارف لتغيّرات غير متوقّعة في القوانين وعدم توفّر الخبرات القانونيّة الجيّدة[5].

3. **المخاطر الاستراتيجية:**

هي المخاطر المستقبلية الّتي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف، وعلى رأس ماله نتيجة لاتّخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات، وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي، حيث يتحمّل مجلس إدارة المصرف المسؤوليّة الكاملة عن

---

[1] **اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي، 2004، ص 8.

[2] خان، طارق، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 66.

[3] قنطقجي، سامر مظهر، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 537.

[4] مجلس الخدمات المالية الإسلامية ifsb، **معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)**، 2013، ص54، www.ifsb.org.

[5] خولة، مقلاتي، **إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2015، ص 42.

المخاطر الاستراتيجيّة وكذلك إدارة المصارف العليا الّتي تتمثّل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة في المصرف[1].

4. **مخاطر السمعة:**

هي المخاطر الناشئة عن انطباع وآراء سلبية عن المصرف، والّتي ينتج عنها خسائر كبيرة في مصادر التمويل أو قد يؤدّي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة، وهذا الانطباع ينشأ نتيجة تصرّفات يقوم بها مدير أو موظفو المصرف أو بسبب وجود ضعف في أنظمة الأمان لدى المصرف والّتي قد تؤدّي إلى زعزعة ثقة العملاء بالمصرف[2].

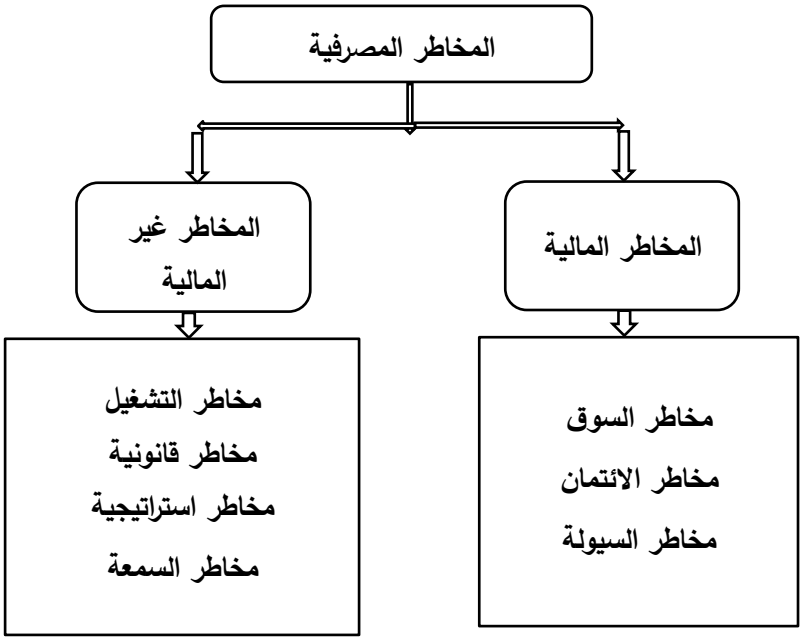

الشكل (2-1) يبين أنواع المخاطر المصرفية

ثالثاً: مصادر المخاطر في المصارف الإسلاميّة:

تتعرض الاستثمارات في المصارف الإسلاميّة لأنواع عديدة من المخاطر، يمكن تصنيفها تحت تصنيفات متعدّدة وفق الزاوية الّتي يتمّ من خلالها النظر إلى المخاطرة، فمن ناحية مصادرها فهي تقسم إلى:

1-**مخاطر داخليّة:** وهي الّتي تكون متعلّقة بالمصرف الإسلاميّ ذاته، وما يمتلكه من نقاط قوة وضعف ذاتية، ومدى قدرته على زيادة نقاط القوّة لديه على حساب نقاط الضعف، ومثال على ذلك (المخاطرة الناجمة عن الموارد البشريّة لدى المصرف والّتي يمكن أن تكون سيفاً ذا حدين)، فالموارد البشريّة المؤهلة والخبرة العمليّة بأُسس وتطبيقات العمل المصرفيّ الإسلاميّ هي بلا شك نقط قوّة تساهم بشكل أساسيّ وفاعل في مضي المصرف الإسلاميّ قِدماً نحو الأمام، أمّا نقص

[1] الكراسنة، ابراهيم، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2010.

[2] الرمحي، زاهر عطا، **تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الخبرة لدى هذه الكوادر فقد يقود المصرف إلى الدخول في استثمارات تشوب مشروعيتها الشكوك أو ربّما تكون غير ذات جدوى اقتصاديّة مما يؤثّر على سمعة ومركز المصرف الإسلاميّ المالي في محيطه الّذي يعمل فيه، وهو ما قد يكون له انعكاسات سلبيّة على استمراريته وبقائه[1].

2-مخاطر خارجيّة: وهي الّتي لا يكون للمصرف الإسلاميّ يدٌ فيها، بل تأتي من البيئة التي يعمل بها، ومثال على ذلك (المخاطر المتعلّقة بالأنظمة والقوانين السائدة) لاسيّما أنّ المصارف الإسلاميّة تعمل في بيئة تشريعيّة وتنظيميّة مصمّمة لتتناسب مع العمل المصرفيّ التقليديّ، الّذي يختلف تماماً عن العمل المصرفيّ الإسلاميّ، وهذه البيئة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيّة العمل المصرفيّ الإسلاميّ، ومع ذلك فهذه المخاطر تختلف من مصرف لآخر حسب البلد الذي يعمل فيه[2].

رابعاً: العوامل المؤثّرة في المخاطر المصرفيّة:

هناك خمسة عوامل تمارس تأثيرها في المخاطرة المصرفيّة والّتي يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

1) التغيّرات التنظيميّة والإشرافيّة
2) عدم استقرار العوامل الخارجية
3) تزايد حجم الموجودات خارج الميزانيّة
4) المنافسة
5) التطوّرات التكنولوجية

- التغيّرات التنظيميّة والإشرافيّة[4]: تعدّ هذه التغيّرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة، كما أنّ وضع رقابة رسميّة على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير الّتي تلتزم بتطبيقها الإدارة المصرفيّة.
- عدم استقرار العوامل الخارجية: أدّى عدم استقرار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات إثر انهيار اتفاقيّة Bretton Woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق الماليّة لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق الأرباح منها، كما أنّها تُؤثّر في خزينة المصرف وذلك لأنّ المصرف حسّاس للتغيّرات في أسعار الفائدة، وهو ما دفع إلى ابتكار المصارف للعديد من أدوات التغطيّة المستقبليّة لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع أخر أضيف إلى المخاطر المصرفيّة[5].

---

[1] عبد الحي، محمد عبد الحميد، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، اطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفي، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2014، ص 28.

[2] حماد، حمزة عبد الكريم محمد، **مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، منتدى التمويل الإسلامي، رابط، http://islamfin.yoo7.com/t168-topic#bottom.

[3] النحلة، مروان، **قياس وتحليل و إدارة المخاطر المالية**، 2010، ص 6، رابط.

[4] نجار، حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2014، ص49.

[5] براح، سهام؛ كشكوش، إلهام، **تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،2016، ص 11.

ترى الباحثة بسلامة المصرف الإسلاميّ من بعض هذه العوامل، وأهمّها عدم استقرار الفائدة، لأنها تقي نفسها من التعامل بها. أمّا أسعار الصرف فإنّ المصرف يتعرّض لها نتيجة للتغيرات فيها والّتي يكون سببها الظروف الخارجية.

- تزايد حجم الموجودات خارج الميزانيّة[1]: إنّ بعض النشاطات الماليّة للمصرف لا تظهر في الميزانيّة على شكل أصول أو خصوم بالرغم أنّ لها أثر واضح على أرباح ومخاطر المصارف، وتتمثّل هذه النشاطات في:
  - النشاطات التي تدرّ أرباحاً أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق الالتزامات، مثال ذلك عمل المصرف كسمسار يتقاضى أجراً على توفير الأموال لطالبيها من مصارف أخرى دون منح قروض أو زيادة الودائع لديه.

ترى الباحثة بأن هذا النشاط (السمسرة) تتعرّض له المصارف الإسلاميّة دون منح التمويلات أو زيادة الودائع.

  - التعهدات أو الالتزامات الطارئة، وهو ما يقصد به تعهّد المصرف بالقيام بعمل معيّن مستقبلاً مقابل أجر يتقاضاه.
- المنافسة: إنّ البيئة التنافسيّة الّتي تعمل بها المصارف تُؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطرة، وعليه فإنّ المصارف تعدّ نفسها لمواجهة المنافسة، ومن مزاياها إجبار المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، وتقديم المكافآت، ولا شك أنّ للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنّها تضيق هوامش الربحيّة إلى حدود قصيرة[2].
- التطوّرات التكنولوجية[3]: إنّ التطوّرات الّتي تحصل في تكنولوجيا المعلومات تؤثّر في العملية الكليّة الّتي تشمل تحديد قياس وإدارة المخاطرة، حيث تعدّ التكنولوجيا من العوامل الرئيسية الّتي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المصارف المختلفة، كما أنّ تحليل وإدارة المخاطرة مبنيان على أساس معالجة المعلومات، وهي الّتي تخفض الكلفة وتزيد من قدرة المصرف للتعرف على المخاطرة وقياسها وتسييرها.

ترى الباحثة أنّ سلامة قرارات المصرف تتوقّف على قدرته في معرفة حجم المخاطرة، التي يتعرض لها من خلال ممارسة أنشطته المختلفة، بُغية الحد منها وليتمكّن متخذو

[1] نجار، حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[2] فرج، شعبان، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، 2014، ص 62.
[3] براح، كشكوش، سهام، إلهام، **تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

القرار من الوصول إلى قرارات سليمة وموضوعيّة تضمن استمرارية المصرف في تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

خامساً: المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلاميّة:

هناك مخاطر وتحدّيات تنفرد بها المصارف الإسلاميّة دون غيرها من المصارف وهي:

1- مخاطر فقدان الثقة في العمل المصرفيّ الإسلاميّ:

تنشأ هذه المخاطرة من افتقاد الفهم السليم لرسالة المصارف الإسلاميّة، ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما: (الغنم بالغرم والخراج بالضمان) سواء تعلق الأمر بالعاملين في المصرف أو المتعاملين معه، وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة المصرف، وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض الربح أو زيادة الهامش كما هو الحال في صيغة المضاربة[1].

2 -مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلاميّ: منها:

أ- **مخاطرة التمويل بالمرابحة:** إنّ المرابحة هي النشاط الرئيسيّ للاستثمار في المصارف الإسلاميّة، وهي من أكثر الصيغ شيوعاً واستخداماً في مجال التمويل الإسلاميّ، وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها لا تخلو من المخاطر التي يواجهها المصرف الإسلاميّ عند تطبيقه لها، ويمكن إيجاز أهمّ هذه المخاطر كما يلي:

- مخاطر سوقيّة: تنشأ من تقلّبات أسعار السلع والخدمات محل المرابحة خلال الفترة الممتدة بين قيام المصرف بشرائه للسلعة وتملكها وإتمام عملية بيعها مرابحة للعميل الآمر بشرائها، وقد تكون هذه الفترة قصيرة أو طويلة[2].
- مخاطر الطرف الآخر: وتنجم هذه المخاطر من تأخّر العميل في سداد الأقساط أو عجزه عن سداد بعضها أو كلّها، وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللّجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري، وتسمّى أيضاً بالمخاطر الائتمانيّة[3].
- تحمّل المصرف المسؤوليّة تجاه البضاعة سواء هلكت السلعة المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعيّة يجب على المصرف تملّك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثمّ التنازل للعميل، فإذا ما حصل أن حدثت موانع تحول دون تحويل ملكيّة السلعة المشتراة للعميل، فتبقى ملكيتها للمصرف الّذي قد لا يستطيع بيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة أو في حالة تلفها أثناء هذه العملية[4].

---

[1] صالح، مفتاح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] بيطار، منى لطفي، **إدارة المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 275.

[3] الرفاعي، غالب عوض؛ عارضة، فيصل صادق، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص16.

[4] الرفاعي، غالب عوض؛ عارضة، فيصل صادق، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص16.

- مخاطر النكول بالوعد: تنشأ عن عدم التزام العميل بالوعد الّذي أبرمه مع المصرف عند تقديمه لطلب شراء السلعة، مما يؤدّي إلى تحميل المصرف خسائر ناجمة عن قيامه بشراء السلعة المطلوبة وتملّكه إياها[1].

ب. مخاطرة التمويل بالمضاربة:

تتعرّض صيغة المضاربة إلى معظم مخاطر صيغة المشاركة والمتمثّلة في المخاطرة الأخلاقيّة كمثال على ذلك (أن يزوّد المضارب المصرف بمعلومات ناقصة أو غير صحيحة عن خبرته أو يقوم بالاحتيال) ومخاطرة انخفاض معدّل العائد الفعليّ عن المتوقّع، ومخاطرة التجاوزات القانونيّة[2]، كما تعدّ صيغة التمويل بالمضاربة من أهمّ الصيغ لكونها بعيدة عن شبهة الربا، وتعرف بأنّها عملية استثماريّة مدّرة للأرباح بنسبة كبيرة للطرفين فهي تساعد في تنمية المجتمع بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فالمخاطرة في عقود المضاربة[3] يكون فيها المصرف الإسلاميّ صاحب المال، أكبر منها في أي عقود أخرى، لأنّ الخسارة تقع على صاحب المال وحده، ولا يتحمّل صاحب العمل أيّ خسارة ماديّة، ما لم يثبت الإهمال أو التعدي أو التقصير والمخاطرة في عقود المضاربة الّتي تأتي من صاحب العمل الذي قد لا يكون خبيراً في إدارة وتصريف منتجات المشروع، أو من المشروع نفسه أو منتجاته ويمكن أن تنتج المخاطرة من عدد من العوامل مثل:

(1) تجاوز المدّة الكليّة للتمويل دون إتمام الصفقة.

(2) سوء أمانة ربّ العمل، أو نقص كفاءته وسوء إدارته.

(3) عدم الالتزام بشروط عقد المضاربة.

ت. مخاطرة التمويل بالمشاركة:

تدور مخاطر التمويل بالمشاركة فيما يخص مشاكل المتعاملين حول الصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلاميّة في الإشراف على المشاريع التي تموّلها بالمشاركة، ومتابعة تنفيذها ممّا يؤدّي إلى ارتفاع تكاليف إنجاز العمليّات، خاصّة عندما يكون مكان المشروع بعيداً عن المصرف، بسبب عدم وجود مطلب الضمان، إضافة إلى ضعف هذه المصارف في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها[4].

---

[1] بيطار، منى لطفي، **إدارة المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 275.

[2] بزاز، حليمة؛ شرفة، جمال، **إدارة مخاطر التمويل بالمضاربة والمشاركة كضرورة للقضاء على العوائق التطبيقية لهما**، ورقة بحث، الملتقى الدولي حول النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، http://www.univ-emir.dz .

[3] عبد السلام، مصطفى محمود، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**، العدد300، 2012، مجلة البيان، http://albayan.co.uk.

[4] جودي، أحلام، **دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير عمل البنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 64.

ث. مخاطرة التمويل بالإجارة:

هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر الّتي يمكن إيجازها كما يلي[1]:

- مخاطر تسويقيّة: تتمثّل في شراء الأجهزة والمعدات من قبل المصرف التي تحتاج إلى حملة تسويقيّة منظمة لجذب انتباه العملاء للتعاون معه، لذلك لابدّ من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق، والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرّض المصرف إلى مخاطر كبيرة تتمثّل في تجميد رأس المال، وقد يتسبّب بخسارة كبيرة.
- مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة: وتعني تعطيل رأس المال العامل للمصرف سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.
- مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجيّة: وخاصّة في العصر الحالي الّذي يشهد تسارعاً متزايداً في التقدم التكنولوجيّ، الأمر الّذي يستوجب أن يتمّ اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفاً من تعرّض المصرف للمخاطرة.

ج. مخاطرة التمويل بالإستصناع:

إنّ قيام المصرف بتقديم التمويل وفق عقد الاستصناع، يعرّض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصّة بالطرف الآخر وهي كالآتي[2]:

- تقلّبات أسعار المواد الأوليّة بعد تحديدها في عقد الاستصناع.
- تسليم السلع المباعة، وهذه الحالة تشبه حالة مخاطر عقد السلم حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنّها سلعة رديئة؛ غير أنّ السلعة في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة العميل وأقلّ تعرضاً للظواهر الطبيعيّة مقارنةً بالسلع المباعة في عقد السلم، ومن المتوقّع أن تكون مخاطر الطرف الآخر في الاستصناع أقلّ خطورة من مخاطر العميل في عقد السلم.
- مخاطر عجز العميل المشتري أو تأخّره عن السداد، أي فشله في السداد بالكامل في الموعد المتّفق عليه مع المصرف.
- تحمّل المصرف مسؤولية الإخلال بالعقد وما ينجز عن إنشاء عقد استصناع ثان مع طرف ثان بغرض تنفيذ التزامه في العقد الأول[3].

---

[1] الرفاعي، غالب عوض؛ عارضة، فيصل صادق، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] خان، طارق، **إدارة المخاطر" تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

[3] نجيب الله، حاكمي، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص 74.

استناداً لما تمّ ذكره من أنواع المخاطر الخاصة في المصارف الإسلاميّة، وجدت الباحثة أنّ المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلاميّة في سورية تقتصر على مخاطر التمويل بالمرابحة، ومخاطر المضاربة بأموال المودعين، نظراً لاقتصار هذه المصارف على التعامل في هاتين الصيغتين.

المبحث الثالث

مخاطرة السيولة المصرفيّة

على الرغم من تعدّد المخاطر الّتي تتعرّض لها المصارف عامة، والمصارف الإسلاميّة خاصّةً، إلا أنّ الاهتمام سيكون أكبر على مخاطرة السيولة نظراً لأنّ السيولة هي الأساس لبناء أيّ مصرف والسعي إلى الاستمرار في عمله.

وفيما يلي شرح موجز عن مخاطرة السيولة، وتطبيق الدراسة العمليّة عليها، وبناءً عليه ستستعرض الباحثة قياس مخاطرة السيولة المصرفية الّتي تتعرّض لها المصارف من حين إلى آخر بسبب السحوبات المفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصّة بهم.

أولاً: مفهوم مخاطرة السيولة:

تعرف مخاطرة السيولة بأنّها: خروج السيولة من المصرف وعدم وجود قدر كافٍ منها لمقابلة حاجة زبائنه سواء أكانوا مودعين أو مقترضين، ويكون المصرف في حالة كفاية من السيولة (في وضع آمن) مقابل طلبات زبائنه من السيولة في وقت حاجتهم إليها، ولكن تحقيق هذا القدر من السيولة ليست بالمهمة السهلة للإدارة؛ لأنّ الأصول الماليّة المتنوّعة متقلّبة في إمكانيّة تحويلها إلى سيولة بأسرع وقت وبدون خسارة، كما أنّ طلبات زبائنها من السيولة من الصعب التنبّؤ بها ومعرفة كمّياتها[1].

كما تُعرّف مخاطرة السيولة ضمن المعيار المحاسبيّ الأول 32 بأنّها[2]: مخاطرة التمويل وهي دالة للصعوبة الّتي يحتمل أن يتعرّض لها عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات، وقد تنشأ مخاطرة السيولة كنتيجة لعدم مقدرة المصرف على بيع أصل ماليّ بسرعة وبسعر يقترب من قيمته العادلة.

كما تُعرّف مخاطرة السيولة من قبل مجلس الخدمات الماليّة الإسلاميّة بأنّها[3]: تعرّض مؤسسة الخدمات الماليّة الإسلاميّة لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبّد تكاليف أو خسائر غير مقبولة.

إنّ هذه المخاطرة غالباً تظهر بسبب عدم قدرة المصارف على جذب إيداعات جديدة من الزبائن، أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات.

---

[1] أحمد، عبد الوهاب يوسف، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 139-140.

[2] **المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون** (المعدل في عام 1998)، ص 16.

[3] **مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ifsb**، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، عام 2005م، ص 31.

إنّ تعرّض المصرف لعجز في السيولة أثناء حاجته لسداد التمويلات للمودعين قد يضطرّه إلى اللجوء إلى أسواق المصارف ليتمكن من الإيفاء بتعهداته، وإلا سيقوم بإعلان إفلاسه ويتولّى المصرف المركزيّ شأن الموجودات الثابتة لديه، وسينعكس ذلك على ربحيّته، وتميل الباحثة إلى أن مخاطرة السيولة سببها عدم مقدرة المصرف على جذب ايداعات جديدة من العملاء، وذلك لعدم قدرته على توظيفها أو لضعفه في استخدام أصوله في عمليات الاستثمار، كما أن للظروف الاقتصادية تأثيراً في ذلك.

ثانياً: وسائل التقليل من مخاطرة السيولة في المصارف الإسلاميّة:

إنّ مجلس الخدمات الإسلاميّة يفرض أن يكون لدى مؤسساته إطار ملائم لإدارة السيولة، بما في ذلك إعداد التقارير عنها، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالات تعرّضها لمخاطرة السيولة المتعلّقة بكلّ فئة من الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المطلقة، وأن تتحمّل مؤسسة الخدمات الماليّة الإسلاميّة مخاطرة السيولة بما يتناسب مع قدرتها في الحصول على أموال كافية بأساليب تتفق مع الشريعة للتخفيف من هذه المخاطرة[1].

ولتقليل مخاطرة السيولة في المصارف الإسلاميّة فإنّ إدارة المصرف عليها أن توافق على الاحتفاظ بقدر مناسب من النقد لمقابلة طلبات زبائنها ولكسب ثقتهم وتعاملهم معها من جهة، والاستثمار في الأصول ذات العائد المرتفع من جهة اخرى لتعظيم ربحها، لذا فإنّ التعرض لمخاطرة السيولة سيكون سبيلاً لوصول المصرف إلى مخاطرة الإفلاس والانهيار، لذا لا بدّ من العمل على تحقيق الأهداف، والتي تتمثّل في تحقيق ربح أكبر من خلال استخدام الأموال والاستثمار في الأصول ذات المخاطرة العالية، ومن ثمّ القيام بما يتطلّب لحماية المصرف من الانهيار، وذلك بزيادة رأس المال وخاصّة الأرباح المحتجزة لدعم مركز المصرف ورفع كفاءة استخدامه[2].

ترى الباحثة أنّ المصارف لا بدّ أن تحتاط لمثل هذه السحوبات من خلال الاحتفاظ بمبلغ نقديّ في خزائنها أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة الّتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد كما يجب على المصرف أن يكون حذراً من الوقوع في مخاطرة السيولة ليتجنّب من خلالها الوقوع في مخاطرة الإفلاس، وتحقيق الربحيّة الّتي تُعد هدفاً لسير عمله وتطوّره وتقدّمه في المستقبل.

---

[1] **مجلس الخدمات المالية الإسلامية**، Ifsb، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] أحمد، عبد الوهاب يوسف، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 139-140.

ثالثاً: المؤشّرات الماليّة المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة المصرفيّة:

إنّ مؤشّرات قياس مخاطرة السيولة تعتمد على البيانات الماليّة للتقارير السنويّة للمصارف، ومن هذه النسب ما يلي:

1. نسبة النقد والأرصدة للمصارف/ إجمالي الأصول= النقد والأرصدة لدى المصارف ÷ إجمالي الأصول

يشير ارتفاع هذا المؤشّر إلى انخفاض مخاطرة السيولة وهذا يعكس زيادة الأرصدة النقديّة سواء أكانت في الصندوق أو لدى المصارف والّتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة[1].

2. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول

إنّ استخدام نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول يعدّ مؤشّراً هاماً لقدرة المصرف في الحصول على الأموال من سوق المال في حال عجز السيولة لتلبية الالتزامات الّتي تترتّب على عاتقه للمحافظة على ثقة المودعين بالمصرف في حال سحب الأموال، فالمصرف الّذي تكون فيه حقوق الملكيّة أكبر من مصرف آخر حينئذ فهو يملك فرصة أكبر للحصول على المزيد من التمويل، لأنّ احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون أقل[2].

3. نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع = الموجودات المتداولة ÷ إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشّر إلى انخفاض مخاطرة السيولة لأنّ ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة الّتي يواجه المصرف التزاماته الأخرى[3].

4. نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول = إجمالي الودائع ÷ إجمالي الأصول

تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف بالاعتماد على الودائع للحصول على السيولة، فكلّما ازداد حجم الودائع كلما قلّت الحاجة إلى متطلبات التمويل[4].

---

[1] عبد الستار، رجاء رشيد، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 31، 2012، ص 126.

[2] حماد، طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"**، الدار الجامعية بالإسكندرية، جامعة عين شمس، كلية التجارة،2001، ص 92.

[3] عبد الستار، رجاء رشيد، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[4] حماد، طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقيّة

تحليل أثر السيولة المصرفيّة في الربحيّة والمخاطرة

المبحث الأول: مقدمة عن المصارف الإسلامية عيّنة البحث، وتحليل مؤشّرات السيولة المصرفيّة والربحيّة والمخاطرة

المبحث الثاني: اختبار الفرضيّات

المبحث الثالث: تطبيق نموذج الانحدار المجمّع للمصارف الإسلاميّة

المبحث الأول

مقدمة عن المصارف الإسلامية عيّنة البحث وتحليل المؤشّرات

يتناول هذا المبحث مجتمع الدراسة، ومؤشّرات وأساليب التحليل.

أولاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاثة مصارف إسلاميّة وهي: مصرف شام، ومصرف سورية الدوليّ الإسلاميّ، ومصرف البركة.

❖ مقدمة عن المصارف الإسلاميّة عينة البحث:

	مصرف شام	مصرف سورية الدولي الإسلامي	مصرف البركة
الترخيص	تم الترخيص لبنك شام كشركة مساهمة عامة سوريّة بتاريخ **7 أيلول 2006** وبموجب السجل التجاريّ رقم (14809) وبناء على قرار رقم (104/ ل.أ) الصادر من لجنة إدارة المركزيّ بتاريخ 10 شباط 2007.	تمّ الترخيص لمصرف سورية الدوليّ الإسلاميّ بوصفه شركة مساهمة عامة، بتاريخ **9 نيسان 2007** وحصل على السجل التجاريّ تحت رقم 14886 لدى مديريّة الاقتصاد والتجارة.	تم الترخيص لبنك البركة بوصفه شركة مساهمة مغفلة عامة بتاريخ **29 كانون الأول 2009**، وتمت الموافقة على اعتماد النظام الأساسيّ لبنك البركة سورية (البنك) كشركة مساهمة مغفلة بناء على قرار وزارة الاقتصاد والتجارة وقرار مجلس النقد والتسليف.
أحكام المرسوم التشريعيّ	تخضع المصارف لأحكام المرسوم التشريعيّ رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظّيم عمل المصارف الإسلاميّة، والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاصّ بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة وتعليماته التنفيذية وتعديلاته، والقانون رقم 23 لعام 2002، وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعيّ رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي وضعها	تخضع للأحكام ذاتها التي تفرض على مصرف شام.	تخضع للأحكام ذاتها التي تفرض على مصرف شام وسورية.

	مجلس النقد والتسليف، وكلّ ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلاميّة.		
حجم رأس المال	تأسّس المصرف برأس مال مقداره 5000000000 ليرة سورية موزّع على 5000000 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سوريّة للسهم الواحد.	تأسّس المصرف برأس مال المكتتب به 5000000000 ليرة سورية مُوزّعاً على 10000000 سهم بقيمة اسميّة 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وقام المصرف خلال شهر تشرين الثاني 2010 بزيادة رأسماله بمقدار 461381500 ليرة سوريّة وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 من المرسوم التشريعيّ رقم 35 لعام 2005 المصرّح به في صكّ الترخيص على أن لا يقلّ عن 15 مليار ليرة سورية وقد اتبعه بزيادة رأسماله بمقدار 2038618500 ليرة سوريّة خلال شهر آذار 2011 ليصبح رأس المال بمقدار 7500000000 ليرة سوريّة، والقيمة الإسمية لسهم بنك سورية الدوليّ الاسلاميّ أصبحت 100 ليرة سورية للسهم الواحد ليكون عدد إجمالي أسهمه 75000000 سهم بقيمة اجمالية تبلغ 7500000000 ليرة سوريّة.	تأسّس المصرف برأس مال المكتتب به 5000000000 ليرة سورية مُوزّعاً على 10000000 سهم بقيمة اسميّة 500 ليرة سورية للسهم الواحد. بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف الإسلامية إلى 15 مليار ليرة سورية.

ثانياً: مؤشّرات وأساليب التحليل:

أ- النسب الماليّة:

تم استخدام النسب الماليّة ذات العلاقة بالبحث وهي مؤشّرات السيولة والربحيّة والمخاطرة:

- **مؤشّرات السيولة:**

هناك مجموعة من المؤشّرات الّتي تمّ استخدامها لقياس سيولة المصرف وهي:

- نسبة الرصيد النقدي = النقديّة الموجودة في المصرف ÷ إجمالي الودائع
- نسبة الجاهزيّة النقديّة = الأصول النقدية وشبه النقديّة ÷ الخصوم المتداولة
- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = الأصول النقديّة وشبه النقديّة ÷ إجمالي الأصول
- نسبة السيولة = نسبة الأصول النقديّة وشبه النقديّة ÷ إجمالي الالتزامات والالتزامات خارج الميزانيّة

- **مؤشّرات الربحيّة:**

اشتملت هذه المجموعة على المؤشّرات الآتية:

- معدّل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الأصول
- معدّل العائد على حقوق الملكيّة = صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي حقوق الملكيّة

- **مؤشّرات مخاطرة السيولة:**

تمّ استخدام بعض النسب وهي:

- نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول = النقد والأرصدة لدى المصارف ÷ إجمالي الأصول
- نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول = إجمالي حقوق الملكيّة ÷ إجمالي الأصول
- نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع = الموجودات المتداولة ÷ إجمالي الودائع
- نسبة الودائع الأساسيّة إلى إجمالي الأصول = الودائع الأساسيّة ÷ إجمالي الأصول

ب- التحليل الإحصائيّ: تمّ استخدام الأدوات الآتية:

1. معامل ارتباط بيرسون لمعرفة قوّة العلاقة بين المتغيّر المستقل والمتغيّرات التابعة.

2. تحليل الانحدار الخطّي البسيط واستخدام (R^2) معامل التحديد للتعرّف على مدى تأثير المتغيّر المستقل المتمثّل بنسب السيولة المصرفيّة في المتغيّرات التابعة والمتمثّلة بالربحيّة والمخاطرة.

3. تحليل الانحدار المتعدّد لتفسير العلاقة بين مجموعة المتغيّرات المستقلة المتمثّل بنسب السيولة المصرفيّة في المتغيّر التابع والمتمثّل بالربحيّة والمخاطرة كلٍ على حدة.

4. كما تمّ الاعتماد على برنامج ال Excel لإجراء كافة العمليّات الحسابيّة المتعلّقة بحساب النسب الماليّة خلال سنوات الدراسة، والاعتماد على برنامج Spss لإجراء التحليل الإحصائيّ لاختبار الفرضيات.

سيولة المصارف الإسلاميّة في سوريّة

أولاً: سيولة بنك سورية الدوليّ الإسلاميّ:

الجدول (3-1) يبين نسب السيولة في مصرف سورية الدولي الإسلامي

السنة	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة الجاهزية النقدية %	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %	نسبة السيولة %
2010	239.58	243.50	54.35	160.85
2011	152.68	154.75	54.59	82.44
2012	118.53	117.88	69.88	92.34
2013	115.71	130.90	73.84	104.02
2014	114.49	126.32	67.89	126.32
2015	88.37	102.05	60.63	102.05
2016	122.49	133.98	80.30	133.98
2017	127.29	136.55	80.43	136.55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

تشير نسبة الرصيد النقديّ إلى مدى قدرة المصرف على تغطية الودائع، ويعود ذلك إلى ما يلي:

<u>رصيد النقديّة:</u>

- كان رصيد النقديّة في عام 2010 مرتفعاً؛ حيث بلغ 37,849,834,385 ثم انخفض في عام2011 إلى 30,359,450,567.
- وفي عام 2012 بلغ 59,219,548,220 ثم ارتفع في عام 2013 فبلغ 59,200,736,749 مما يدل على زيادة واضحة.
- ثم انخفض في عام 2014 إلى 55,115,334,922 بينما ارتفع في عام 2015 إلى 68,072,750,837.
- في عام 2016 كانت 143,786,005,705 ثم ارتفعت كثيراً في عام 2017 فبلغت 204,997,642,935.

<u>التغيّر في ودائع المصارف والمؤسسات الماليّة المصرفيّة:</u>

الجدول (3-2) يبين إجمالي الودائع في مصرف سورية الدولي الإسلامي

السنة	إجمالي الودائع	التغير في الودائع
2009	14,341,932,341	-
2010	15,798,723,448	1,456,791,107
2011	19,884,917,037	4,086,193,589
2012	49,961,464,040	30,076,547,003
2013	51,161,073,270	1,199,609,230
2014	48,138,521,825	(3,022,551,445)
2015	77,028,470,104	28,889948,279
2016	117,388,086,508	40,359,616,404
2017	161,046,387,697	43,658,301,189

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ترى الباحثة أنّ الارتفاع في الودائع يشير إلى قدرة المصرف على استثمار الأموال الّتي بحوزته ونتيجة لتوسيع عمله لجأ إلى استقطاب ودائع لتحقيق أرباح جراء ذلك. كما يلاحظ أنّ النقديّة التي في حوزة المصرف خلال فترة الدراسة كانت كافية لسداد الودائع المترتبة على عاتقه ليس ذلك فحسب؛ فعند سداد الالتزامات يتّضح وجود أموال معطّلة لديه ونظراً لارتفاع النقدية ارتفاعاً كبيراً مقارنة بارتفاع الودائع فإنّ ذلك يسبب ضرراً للمصرف لزيادة النقديّة، وعدم توظيفها. لذا فإن التفسير لتذبذب النسبة هو زيادة المبالغ السائلة في المصرف مقارنة مع ارتفاع أو انخفاض الودائع في كل عام وهذه الزيادة قد تؤثّر على امكانية المصرف في تحقيق هدف الربحيّة، فارتفاعها سيكون له تأثير عكسيّ على الأرباح، في حين أنّ انخفاضها دليل على انخفاض النقديّة وأنّ المصرف يقوم بتوظيف هذه الودائع.

حيث أنّ النقديّة الموجودة في المصرف والمصارف الأخرى تتضمّن ما يلي:

نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي + الحسابات الجارية والإيداعات القصيرة الأجل[1].

نسبة الجاهزيّة النقديّة:

إنّ نسبة الجاهزيّة النقديّة هي مسايرة لنسبة الرصيد النقديّ، بينما نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول هي شبه ثابتة، ويدلّ ذلك على جاهزية المصرف في القدرة على المجابهة أكثر.

علماً بأنّ الأصول النقديّة وشبه النقديّة في المصرف تتضمّن ما يلي:

ايداعات لدى المصارف + موجودات قيد التصفية + موجودات ماليّة متوفرة للبيع + موجودات ماليّة للمتاجرة + صناديق الاستثمار.

وقد تمّ اعتبار الموجودات الماليّة المتوفّرة للبيع وللمتاجرة شبه نقديّة لأنّها عبارة عن أسهم يمكن عرضها للبيع في السوق مقابل الحصول على قيمتها نقداً.

نسبة السيولة:

إنّ نسبة السيولة التي تم تطبيقها في هذه الدراسة هي ذاتها نسبة السيولة القانونيّة إلا أنّ الاختلاف بينهما يبرز بأن نسبة السيولة القانونيّة تمثّل الحد الأدنى الّذي يجب أن يلتزم به المصرف أما نسبة السيولة فهي تمثّل القيمة الفعليّة التي ترسم واقع المصرف، وكما مبيّن في الجدول (3-1) تجاوز هذه النسبة للحد المطلوب من الاحتفاظ، أي أنّ المصرف قد التزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة بالإضافة إلى وجود فائض كبير. وسبب ارتفاع نسبة السيولة عن القيمة الّتي تم تحديدها من قبل المصرف المركزيّ بشكل كبير هو وجود التزامات خارج الميزانية كـــ(القبولات والكفالات والاعتمادات المستندية).

[1] المبالغ الموجودة قد تم ذكر طريقة حسابها في الملحق (أ) الخاص بحساب نسب السيولة.

ترى الباحثة أن تطبيق نسبة السيولة الّتي تمّ ذكرها في مجلس النقد والتسليف هي الّتي تحقّق القيمة الحالية للسيولة في المصرف. وبناءً على ما سبق قامت الباحثة بدراسة التوظيفات التي يقوم بها المصرف لتتبع العائد الذي تولد من خلالها.

يتبيّن بدراسة الجدول رقم (3-3) أنّه عند مقارنة الأصول النقديّة وشبه النقديّة مع التوظيفات الّتي يستثمرها المصرف؛ وجود سيولة معطّلة فيه أكثر من التوظيفات الّتي يستثمرها بسبب الظروف التي تعرض لها، وهذا ما أدى لانخفاض نسبة الربحيّة لعدم استثمار هذه الأموال، وولدّ ذلك ضياع فرص كان من الممكن أن يحقّق من خلالها أرباحاً تزيد من ثقة المودعين لفعاليّة سياسة الاستثمار وعدم تعطيل السيولة، وظهر ذلك في الجدول رقم (3-14) الخاص بربحيّة هذا المصرف.

الجدول (3-3) يبين الأصول في مصرف سورية الدولي الإسلامي

السنوات	الأصول النقدية وشبه النقدية	التوظيفات	موجودات ثابتة	إجمالي الأصول
2010	42,112,144,361	32,557,802,462	2,814,790,664	77,484,737,487
2011	34,569,159,996	25,337,197,081	3,415,459,616	63,321,816,693
2012	61,187,159,343	22,837,982,135	3,533,880,682	87,559,022,160
2013	68,002,589,496	19,544,176,473	4,542,234,379	92,089,000,348
2014	62,008,556,586	23,519,766,606	5,803,538,194	91,331,861,386
2015	79,543,247,699	44,907,410,203	6,736,188,937	131,186,846,839
2016	161,627,706,840	32,438,560,618	7,222,592,548	201,288,860,006
2017	232,500,044,319	49,368,200,740	7,207,381,275	289,075,626,334

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ثانياً: سيولة مصرف البركة:

الجدول (3-4) يبين نسب السيولة في مصرف البركة

السنة	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة الجاهزية النقدية %	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %	نسبة السيولة %
2010	106.98	178.41	56.26	130.74
2011	195.95	178.19	71.42	114.93
2012	104.85	114.20	83.39	95.10
2013	83.55	117.47	88.26	96.47
2014	91.78	114.82	88.28	114.82
2015	58.58	104.50	83.30	104.50
2016	83.88	109.23	86.86	109.23
2017	101.37	107.48	87.09	107.48

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

تشير نسبة الرصيد النقديّ إلى مدى قدرة المصرف على تغطية الودائع. ويعود ذلك إلى ما يلي:

<u>رصيد النقديّة:</u>

- كان رصيد النقدية في عام 2010 مرتفعاً؛ حيث بلغ 1,556,148,266 بينما ارتفع في عام2011 إلى 15,773,390,783.
- وفي عام 2012 بلغ 31,446,397,621 ثم ارتفع في عام 2013 فبلغ 37,572,497,552 مما يدلّ على ارتفاع واضح في النقدية.
- ثم ارتفع في عام 2014 إلى 62,284,708,828 بينما ارتفع في عام2015 إلى 74,975,571,859.
- وفي عام 2016 كانت 152,009,348,241 ثم ارتفعت كثيراً في عام 2017 فبلغت 261,255,863,305.

ودائع المصارف والمؤسّسات الماليّة المصرفيّة:

الجدول (3-5) يبين إجمالي الودائع في مصرف البركة

السنة	إجمالي الودائع	التغير في الودائع
2009	-	-
2010	1,454,597,360	-
2011	8,049,878,907	6,595,281,547
2012	29,990,547,205	21,940,668,298
2013	44,972,133,008	14,981,585,803
2014	67,863,765,217	22,891,632,209
2015	127,995,614,553	60,131,849,336
2016	181,225,163,893	53,229,549,340
2017	257,712,621,391	76,487,457,498

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

لم تقم الباحثة بحساب التغير في عام 2009-2010 نظراً لعدم توفر معلومات في سوق دمشق للأوراق المالية.

ترى الباحثة أنّ هذا الارتفاع يشير إلى قدرة المصرف على تلبية الالتزامات المترتبة عليه من الاستثمارات الّتي يقوم بها، ونتيجة لتوسيع عمله قد لجأ إلى استقطاب ودائع لتحقيق أرباح جراء ذلك. كما يلاحظ أنّ المصرف استطاع أن يفي بالتزامات المودعين بداية فترة الدراسة وهذا يعتبر جيداً من حيث القدرة على سداد الالتزامات ومواجهة السحوبات إلا أنّه مؤشر سلبيّ لأنّ هذه الزيادة في الأموال تعتبر معطّلة ولا تدرّ أيّ عائد لعدم توظيفها، كما ظهر في عام 2013 حتى عام 2017 أنّ إجمالي الودائع كانت أكبر من النقدية وهذا يشير إلى أنّ المصرف يستقطب ودائع لقيامه باستثمارات زائدة ممّا ولدّ عنها زيادة في ربحيّة المصرف نظراً لتوظيفها.

نسبة الجاهزيّة النقديّة: إنّ نسبة الجاهزيّة النقديّة هي شبه مسايرة لنسبة الرصيد النقديّ في بعض الأعوام، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول هي شبه ثابتة أي حجم السيولة

بالنسبة لإجمالي الأصول ثابت لا يتغيّر، لذا فإن المصرف استطاع السيطرة على سيولة كافية لعملياته المصرفية وللالتزامات المترتبة عليه تجاه عملائه.

نسبة السيولة:

إن نسبة السيولة التي تمّ ذكرها في مجلس النقد والتسليف هي الّتي تحقق القيمة الحالية وبناءً عليه قامت الباحثة بدراسة التوظيفات الّتي يقوم بها المصرف لتتبّع العائد الّذي تولد منها.

يتبين بدراسة الجدول رقم (3-6) أنّه عند مقارنة الأصول النقديّة وشبه النقديّة مع التوظيفات التي يستثمرها المصرف؛ وجود سيولة معطّلة فيه، إضافة لارتفاع نسبة الربحيّة وهذا يشير إلى وجود مصدر آخر للربحيّة وهي الخدمات الّتي يقوم بها المصرف، ممّا أدى إلى ضياع فرص كان من الممكن أن يحقّق من خلالها أرباحاً تزيد من ثقة المودعين لفعاليّة سياسة الاستثمار، وعدم تعطيل السيولة، وظهر انخفاض مفاجئ في نسبة الربحيّة نظراً لكبر حجم النقديّة المعطّلة في عام 2017 بسبب أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة وهذا ما يوضّحه الجدول رقم (3-15) الخاص بربحيّة هذا المصرف.

الجدول (3-6) يبين الأصول في مصرف البركة

السنوات	الأصول النقدية وشبه النقدية	التوظيفات	موجودات ثابتة	إجمالي الأصول
2010	2,855,973,644	1,117,661,126	1,102,375,633	5,076,010,403
2011	16,460,380,521	4,800,688,967	1,786,857,867	23,047,927,355
2012	35,315,492,276	4,841,754,870	2,193,105,335	42,350,352,481
2013	53,729,041,168	4,380,929,338	2,763,958,941	60,873,929,447
2014	79,781,637,737	7,123,934,216	3,463,868,273	90,369,440,226
2015	136,995,402,800	23,044,650,749	4,427,921,382	164,467,974,931
2016	214,615,367,757	24,118,085,100	8,348,292,223	247,081,745,080
2017	286,426,426,968	33,487,122,205	8,958,978,263	328,872,527,436

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ثالثاً: سيولة مصرف شام:

الجدول (3-7) يبين نسب السيولة في مصرف شام

السنة	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة الجاهزية النقدية %	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %	نسبة السيولة %
2010	169.46	165.89	38.16	87.87
2011	93.70	106.23	28.63	42.37
2012	95.94	109.35	71.01	75.30
2013	107.04	109.23	88.00	91.78
2014	104.37	111.04	88.06	111.04
2015	69.41	76.72	61.55	76.72
2016	97.11	97.86	81.89	97.86
2017	110.21	109.91	70.51	109.91

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

تشير نسبة الرصيد النقديّ إلى مدى قدرة المصرف على تغطية الودائع ويعود ذلك إلى ما يلي:

رصيد النقدية:

- كان رصيد النقدية في عام 2010 منخفضاً؛ حيث بلغ 5,834,460,546 بينما استمر بالانخفاض في عام2011 إلى 3,111,386,627.
- وفي عام 2012 بلغ 16,051,815,727 ثم ارتفع في عام 2013 فبلغ 48,860,135,659 مما يدل على زيادة واضحة.
- ثم استمرّ بالارتفاع في عام 2014 و2015 ففي عام 2014 بلغت 56,402,271,315 بينما في عام2015 كانت 55,473,485,079.
- وفي عام 2016 كانت 150,102,599,429 ثم انخفضت في عام 2017 فبلغت 92,145,367,288.

ودائع المصارف والمؤسّسات الماليّة المصرفيّة:

الجدول (3-8) يبين إجمالي الودائع في مصرف شام

السنة	إجمالي الودائع	التغير في الودائع
2009	2,860,131,043	-
2010	3,442,981,010	582,849,967
2011	3,320,748,476	(122,232,534)
2012	16,731,095,681	13,410,347,205
2013	45,646,145,862	28,915,050,181
2014	54,039,071,858	8,392,925,996
2015	79,921,904,763	25,882,832,905
2016	154,571,761,320	74,649,856,557
2017	83,610,461,352	(70,961,299,968)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ترى الباحثة أنّ المصرف استطاع أن يفي بالتزامات المودعين نظراً لارتفاع النقديّة بشكل مساير لارتفاع الودائع، بينما في الأعوام 2015 و2016 و2017 كانت الودائع أكبر من النقديّة، وهذا يدلّ على قدرة المصرف في جذب أموال من المودعين، وقدرته على سداد الالتزامات ويعدّ ذلك مؤشّراً جيّداً لعدم وجود أموال معطّلة، وبأنّ المصرف يستثمر أمواله بدلاً من تجميدها ليحقّق العائد الّذي يصبو إليه.

نسبة السيولة:

يتبيّن بدراسة الجدول رقم (3-9) أنّه عند مقارنة الأصول النقديّة وشبه النقديّة مع التوظيفات التي يستثمرها المصرف؛ عدم وجود سيولة معطّلة فيه، ممّا أدّى لارتفاع نسبة الربحيّة لديه نتيجة استثمار هذه الأموال، وظهر ذلك في الجدول رقم (3-16) الخاص بربحيّة هذا المصرف.

الجدول (3-9) يبين الأصول في مصرف شام

السنوات	الأصول النقدية وشبه النقدية	التوظيفات	موجودات ثابتة	إجمالي الأصول
2010	6,386,655,034	9,550,973,514	798,139,503	16,735,768,051
2011	3,735,966,845	8,502,634,281	808,825,234	13,047,426,360
2012	18,541,381,359	6,490,439,687	1,077,332,615	26,109,153,661
2013	50,101,015,319	5,504,388,409	1,329,757,056	56,935,160,784
2014	60,583,321,586	6,565,896,033	1,650,643,819	68,799,861,438
2015	61,871,272,202	35,784,109,189	2,861,307,309	100,516,688,700
2016	153,119,479,593	29,094,522,226	4,769,443,309	186,983,445,128
2017	95,624,861,628	35,384,968,219	4,607,396,650	135,617,226,497

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

رابعاً: مقارنة نسب السيولة للمصارف الإسلاميّة عينة الدراسة:

1. نسبة الرصيد النقديّ:

الجدول (3-10) يبين نسبة الرصيد النقدي في المصارف الإسلامية في سورية

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% SIIB	239.58	152.68	118.53	115.71	114.49	88.37	122.49	127.29
% BBSY	106.98	195.95	104.85	83.55	91.78	58.58	83.88	101.37
% CHB	169.46	93.70	95.94	107.04	104.37	69.41	97.11	110.21

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبيّن الجدول رقم (3-10) أنّ نسبة الرصيد النقديّ في مصرف سورية الدوليّ الإسلاميّ كانت أعلى من المصرفين الآخرين خلال الفترة المدروسة، إلا أنّه في عام 2011 لم يحقّق أعلى نسبة نتيجة للظروف الاقتصاديّة التي تأثّر بها، لكنّ هذا التأثّر كان طفيفاً واستطاع أن يعود في السنوات التالية ليحقّق الارتفاع في هذه النسبة.

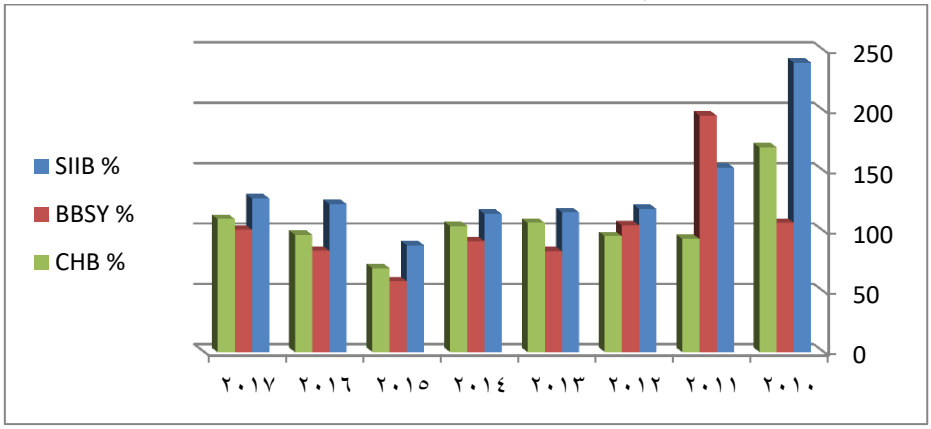

الشكل (3-1) تطور نسبة الرصيد النقدي للمصارف الإسلامية خلال الفترة (2010-2017)

ترى الباحثة أنّ ازدياد هذه النسبة سببها زيادة المبالغ السائلة الّتي يحتفظ بها المصرف في الصندوق مقارنة بودائع العملاء ممّا قد يؤثّر على إمكانية في تحقيق هدف الربحيّة؛ إذ إنّ ارتفاع

معدّل السيولة يؤثّر عكسيّاً على الأرباح. ويعتبر وجود سيولة معطّلة وارتفاع في العائد مسوّغاً لتحليل الربحيّة لمعرفة مصادرها. فالمصارف الإسلاميّة تحقق أجوراً من الخدمات التي تقدّمها وأرباحاً من توظيفاتها. وهذا يشير ذلك إلى وجود خدمات يقوم بها المصرف ممّا ولّد ارتفاعاً في الربحيّة.

2. نسبة الجاهزيّة النقديّة:

الجدول (3-11) يبين نسبة الجاهزية النقدية في المصارف الإسلامية في سورية

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% SIIB	243.50	154.75	117.88	130.90	126.32	102.05	133.98	136.55
% BBSY	178.41	178.19	114.20	117.47	114.82	104.50	109.23	107.48
% CHB	165.89	106.23	109.35	109.23	111.04	76.72	97.86	109.91

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبيّن الجدول رقم (3-11) أنّ نسبة الجاهزيّة النقديّة في مصرف سورية الدوليّ الإسلاميّ كانت أعلى من المصرفين الأخرين، وكان ذلك واضحاً خلال فترة الدراسة، إلا أنّه في عام 2011 و2015 لم يحقّق أعلى نسبة نتيجة الظروف الاقتصاديّة الّتي تأثّر بها، لكن هذا التأثّر كان طفيفاً، واستطاع المصرف أن يعود في السنوات التالية ليحقّق ارتفاعاً في هذه النسبة.

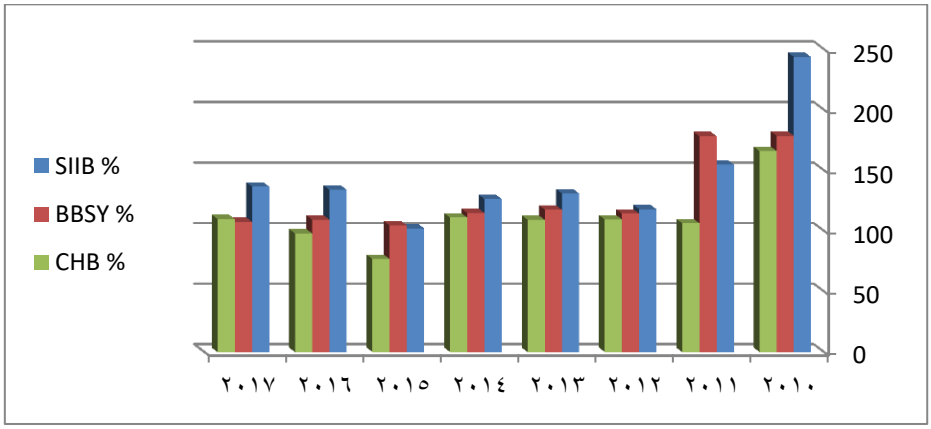

الشكل (3-2) تطور نسبة الجاهزية النقدية للمصارف الإسلامية خلال الفترة (2010-2017)

3. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

الجدول (3-12) يبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية في سورية

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% SIIB	54.35	54.59	69.88	73.84	67.89	60.63	80.30	80.43
% BBSY	56.26	71.42	83.39	88.26	88.28	83.30	86.86	87.09
% CHB	38.16	28.63	71.01	88.00	88.06	61.55	81.89	70.51

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبيّن الجدول رقم (3-12) أنّ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في مصرف البركة كانت أعلى من المصرفين الأخرين، وكان ذلك واضحاً خلال فترة الدراسة.

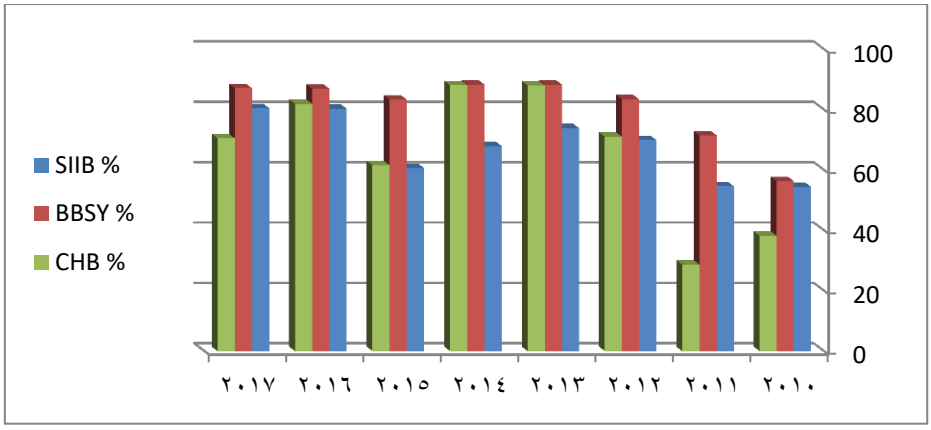

الشكل (3-3) تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للمصارف الإسلامية خلال الفترة (2010-2017)

4. نسبة السيولة:

الجدول (3-13) يبين نسبة السيولة في المصارف الإسلامية في سورية

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% SIIB	160.85	82.44	92.34	104.02	126.32	102.05	133.98	136.55
% BBSY	130.74	114.93	95.10	96.47	114.82	104.50	109.23	107.48
% CHB	87.87	42.37	75.30	91.78	111.04	76.72	97.86	109.91

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبيّن الجدول رقم (3-13) أنّ هناك تذبذباً في نسبة السيولة، ويعود ذلك إلى أنّ المصارف استطاعت أن تحافظ على النسبة الّتي حددها مجلس النقد والتسليف، إضافة إلى وجود فائض في السيولة وهنا تبرز استراتيجيّة المصارف من حيث نقاط القوّة والضعف؛ حيث أنّ نقاط القوّة تُلاحظ من قدرة المصرف على مواجهة المخاطر الّتي يتعرض لها، بينما نقاط الضعف تظهر من وجود أموال معطّلة غير مستثمرة مما نتج عنها ضعف في ربحيّة المصارف.

لذا فإن مصرف شام كان متطابقاً مع العلاقة العكسيّة بين السيولة والربحيّة والعلاقة العكسيّة بين السيولة والتوظيفات الّتي وجهت للاستثمار.

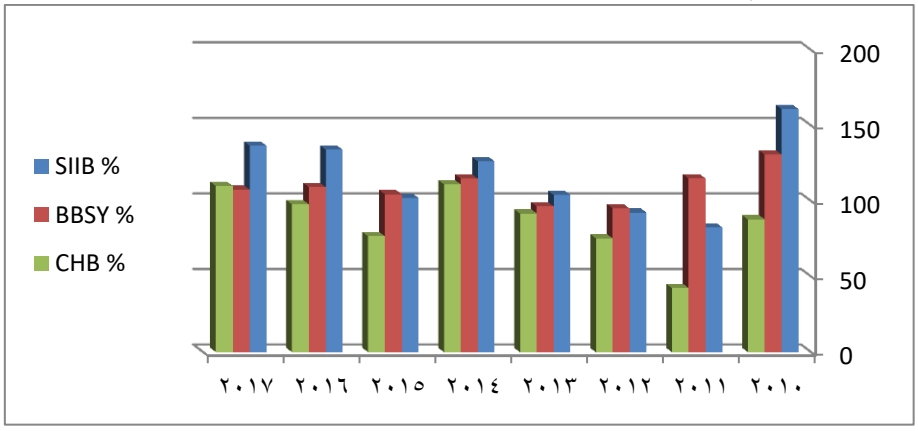

الشكل (3-4) تطور نسبة السيولة للمصارف الإسلامية خلال الفترة (2010-2017)

ربحيّة المصارف الإسلاميّة في سوريّة

يتناول هذا المبحث تحليل نوعين من الربحيّة اللذين يهمان المالك والمستثمر، وهما معدّل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكيّة.

أولاً: ربحيّة بنك سورية الدوليّ الإسلاميّSIIB:

الجدول (3-14) يبيّن تطور العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة

السنوات	% ROA	% ROE
2010	0.96	12.50
2011	1.38	9.86
2012	0.62	5.73
2013	0.21	2.02
2014	-0.23	-2.25
2015	4.46	38.44
2016	5.74	43.19
2017	-0.60	-6.91

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

❖ **نسبة العائد على الأصول:**

يبيّن الجدول رقم (3-14) أنّ نسبة العائد على الأصول قد شهدت تذبذباً واضحاً (انخفاضاً وارتفاعاً) خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 0.96% عام 2010 ثم ارتفعت إلى 1.38% عام 2011. يعود هذا الارتفاع إلى زيادة صافي الربح بعد الضريبة مما يعني أنّ المصرف حقّق أرباحاً متزايدة بشكل مستمرّ وهو مؤشّر جيّد للمصرف.

السبب في ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة[1]:

هو زيادة الإيرادات عن المصاريف، ويعود ذلك إلى التغيّر الواضح الّذي حصل بالمصرف فقد كان التغيّر في العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بين العامين(زيادة) 109,812,694 ل.س مما يشير إلى أنّ المصرف حقّق أرباحاً من عمليّات الاستثمار الّتي يقوم بها إضافة إلى الزيادة الّتي تمّ الحصول عليها من صافي إيرادات الرسوم والعمولات حيث كان الفرق بين العامين هو114,268,491 ل.س، وبسبب ارتفاع ايرادات الرسوم وعمولات الاعتمادات المستنديّة وخطابات الضمان والّتي بلغت114,995,247 ل.س. وبلغت أعباء الرسوم والعمولات 726,756 ل.س ما أدّى إلى زيادة ايرادات المصرف.

أما التغير في إجمالي الدخل التشغيليّ للمصرف:

إن التغيّر في إجمالي الدخل التشغيليّ بين العامين المذكورين2010-2011 قد بلغ 355,472,574 ل.س، كما بلغ إجمالي المصروفات 233,018,421 ل.س.

[1] المبالغ تم استخراجها من الملحق (ج) الخاص بقائمة الدخل.

وترى الباحثة أن إجمالي الدخل للعامين أكبر من إجمالي مصروفاتهما، والفارق بلغ 122,454,153 ل.س وسبب الانخفاض في المصروفات هو نفقات الموظفين بقيمة 124,035,338 ل.س، والاستهلاكات كانت بينهما 29,983,763 ل.س وكذلك المصاريف التي قد قام بها نتيجة للأعمال التشغيليّة الأخرى بلغت 73,860,237 ل.س، بينما كانت ضريبة الدخل منخفضة أيضاً، وكان لها سبب في ارتفاع الأرباح وكان الانخفاض بنسبة (5,241,897) ل.س.

ارتفاع حصّة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارباً:

لوحظ ذلك في عام 2014 حيث كانت هذه النسبة منخفضة سابقاً، واستمرّ ذلك إلى هذا العام فما لبثت أن ارتفعت في عام 2015 لتصل إلى 4.46% وهذه الزيادة تعود إلى ارتفاع حصّة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارباً، ووكيلاً بالاستثمار، وصاحب المال حيث كانت في عام 2014 بقيمة1,057,666,987 ل.س، وارتفع في عام 2015 فكانت 2,489,468,307 ل.س.

أما إجماليّ الدخل:

إنّ إجماليّ الدخل قد ارتفع في عام 2015 مقارنة بـ2014 حيث كان التغيّر بينهما4,628,815,487 ل.س، وسبب ذلك يعود إلى ارتفاع أرباح ناتجة عن القطع البنيويّ وايرادات الاستثمار في رؤوس أموال الشركات وأرباح فروقات العملات الأجنبيّة (القطع التشغيليّ).

سبب انخفاض إجماليّ الدخل:

ففي عام 2016 استمرّت نسبة العائد على الأصول بالارتفاع وكانت 5.74% وفي عام 2017 انخفضت وصولاً إلى 0.60-%، وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض في إجماليّ الدخل مقارنة بالسنة السابقة وكان الفرق بينهما هو (8,009,702,652) ل.س والّذي سبب ذلك انخفاض الايرادات الاخرى والّتي تتضمّن انخفاض أرباح بيع الموجودات الثابتة وانخفاض أرباح بيع أخرى، وكانت نسبة الانخفاض في الإيرادات الأخرى هو(47,980,095) ل.س وهذا يشير إلى قلّة الإيرادات الّتي يحصل عليها المصرف، وقد أثّر بذلك على إجماليّ الدخل. وكان إجمالي المصروفات أكبر من إجمالي الإيرادات ففي عام 2017 بلغت 5,448,923,807 ل.س.

إجمالي المصروفات:

في عام 2016 كانت إجمالي المصروفات 397,997,910 ل.س والسبب في ارتفاعها يعود إلى تدنّي مخصّص ذمم البيوع المؤجّلة وأرصدة التمويلات بشكل كبير في عام 2017 مقارنة بالسنة السابقة وكان الفرق بينهما هو 2,913,698,308 ل.س والمصاريف الأخرى الّتي يتكبّدها المصرف في عام 2017 مرتفعة فقد بلغت 1,796,413,291 ل.س، أمّا في عام

2016 كانت المصاريف الأخرى 972,874,967 ل.س وهذا الارتفاع المفاجئ يعود إلى ارتفاع رسوم وأعباء الحكومة، إضافة إلى الخسائر الرأسماليّة التي تعرّض لها المصرف.
إنّ ارتفاع إجماليّ المصرفات يعود أيضاً إلى ارتفاع الأعباء التشغيليّة والّتي تعني ارتفاع تكلفة ودائع الوكالة فقد كان التغيّر في هذه الأعباء حوالي 731,030,713 ل.س، وكذلك فإنّ الضريبة في عام 2017 كانت مرتفعة مقارنة مع السنة السابقة وأثّر ذلك بصافي الربح بعد الضريبة ممّا أدّى لانخفاض القيمة بنسبة التغيير بينهما وهي (9,819,206,978) ل.س.

مما سبق ترى الباحثة أنّ نسبة العائد على الأصول والتي تعكس الكفاءة الكليّة للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول، حيث إنّ ارتفاعها يدلّ على كفاءة سياسة الإدارة الاستثماريّة، والعكس من ذلك صحيح، فمن خلال النظر إلى البيانات الّتي أعدتها الباحثة لوحظ بأن النسبة كانت متدنية إلا إنه في عام 2015 و2016 كانت مرتفعة نتيجة لارتفاع القطع البنيويّ للمصرف.

❖ نسبة العائد على حقوق الملكيّة:

يبين الجدول رقم (3-14) تذبذباً في نسبة العائد على حقوق الملكيّة، حيث بلغت 12.50% عام 2010 ثم انخفضت إلى 9.86% عام 2011 واستمرّت بالانخفاض حتى عام 2014 حيث بلغت 2.25-% وعادت بالارتفاع بعدها في عاميّ 2015 و2016 وكانت قيمتها 38.44% و43.19% على التوالي، ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد الأرباح قياساً بحقوق الملكيّة مما أثّر بشكل إيجابي في هذين العامين، ثمّ تراجعت في عام 2017 حيث شهدت فيها انخفاضاً مفاجئاً بلغ 6.91-%، وهذا الانخفاض أو الارتفاع الذي يحدث يعود لأرباح إعادة تقييم القطع البنيوي غير المحققة.

ثانياً: ربحيّة مصرف البركةBBSY:

الجدول (3-15) يبيّن تطوّر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكيّة

السنوات	% ROA	% ROE
2010	-4.53	-10.26
2011	0.69	4.81
2012	1.46	12.21
2013	4.33	34.19
2014	2.82	24.01
2015	4.48	40.98
2016	4.34	37.66
2017	0.08	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

❖ **نسبة العائد على الأصول:**

يبيّن الجدول رقم (3-15) أنّ نسبة العائد على الأصول قد شهدت تذبذباً واضحاً (انخفاضاً وارتفاعاً) خلال فترة الدراسة، حيث بلغت4.53%- عام 2010 ثم ارتفعت إلى 0.69% عام 2011. يعود هذا الارتفاع إلى زيادة صافي الربح بعد الضريبة ممّا يعني أنّ المصرف حقّق أرباحاً متزايدة بشكل مستمرّ، وهو مؤشّر جيّد للمصرف.

السبب في ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة:

هو زيادة الإيرادات عن المصاريف، ويعود ذلك إلى التغيّر الواضح الّذي حصل بالمصرف فقد كان التغيّر في العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بين العامين(زيادة) 125,137,956 ل.س مما يشير إلى أنّ المصرف حقّق أرباحاً من عمليّات الاستثمار الّتي يقوم بها إضافة إلى الزيادة الّتي تمّ الحصول عليها من إجماليّ الإيرادات التشغيليّة للمصرف والّتي بلغت425,509,002 ل.س.

الزيادة في ايرادات هذا المصرف سببها:

الارتفاع في تقييم مركز القطع البنيويّ غير المحقّقة والّذي بلغ التغيّر بين العامين 227,379,865 ل.س وتمّ خلالها فصل الأرباح المدوّرة لفروقات القطع غير المحقّقة وغير القابلة للتوزيع عن اعادة تقييم مركز القطع البنيويّ في حساب الأرباح المدوّرة، إضافة إلى الزيادة الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبيّة وكان التغيّر بينهما هو 7,727,620 ل.س.

إجماليّ المصروفات وإجماليّ الايرادات:

في عام 2010-2011 كان التغيّر في إجماليّ المصروفات 7,381,853 ل.س.

ولوحظ أنّ إجماليّ التغيّر في الايرادات أكبر من إجماليّ التغيّر في المصروفات، وكان الفرق بينهما 418,127,149 ل.س.

سبب الانخفاض في المصروفات:

نتج عن زيادة في نفقات الموظفين، والتغيّر بين العامين كان 80,675,223 ل.س والاستهلاكات كانت بينهما 24,128,044 ل.س، أمّا المخصّصات التشغيليّة الأخرى فقد زادت بين العامين بحدود 122,339 ل.س، وكذلك فإنّ المصاريف الإداريّة والعموميّة قد ارتفعت عن العام السابق، وبلغت هذه الزيادة26,320,407 ل.س، بينما كانت ضريبة الدخل منخفضة، وكان الانخفاض بنسبة (28,612,939) ل.س.

زيادة إجماليّ الدخل:

إنّ نسبة ROA عادت بالانخفاض في عام 2014 حيث كانت 2.82%، ثم ارتفعت في عام 2015 وبلغت 4.48%، وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة إجماليّ الدخل في عام 2015 مقارنة بـ 2014 وكان التغيّر بين العامين 6,281,855,599 ل.س وسببه ارتفاع صافي ايرادات

الخدمات البنكيّة، وبلغ التغيّر في العامين 958,241,412 ل.س، إضافة لارتفاع الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبيّة، وبلغ التغيّر 709,893,366 ل.س، وارتفاع الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع الأجنبيّ، وكانت3,222,338,399 ل.س.

انخفاض معدل ال ROA يعود إلى انخفاض في إجماليّ الدخل:

ظهر ذلك في عام 2016 حيث شهدت انخفاضاً طفيفاً بمقدار4.34% وفي عام 2017 انخفضت وصولاً إلى 0.08%، وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض في إجماليّ الدخل مقارنة بالسنة السابقة، وكان الفرق بينهما هو (10,063,537,489) ل.س ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض في الايرادات الاخرى وكان(34,085,260) ل.س، وهذا يشير إلى قلّة الإيرادات التي يحصل عليها المصرف، إضافة إلى الخسارة التي تكبّدها المصرف التي نتجت عن تقييم مركز القطع البنيويّ فقد كانت في سنة 2016 تبلغ 7,047,808,774 ل.س، بينما في عام 2017 قد حقّقت خسارة بلغت (3,460,775,000) ل.س.

السبب في انخفاض إجماليّ المصروفات:

في عام 2017 انخفض إجماليّ المصروفات مقارنة بالسنة السابقة حيث كانت في عام 2017 تبلغ قيمتها 3,454,581,640 ل.س بينما في 2016 كانت 3,106,937,768 ل.س والسبب في انخفاض إجماليّ المصرفات في عام 2017 مقارنة بـ 2016 يعود إلى عدم وجود مخصّص ذمم البيوع المؤجّلة وأرصدة التمويلات وأرباح ناتجة من استبعاد الأصول الثابتة في عام 2017، وكذلك فإنّ الضريبة في سنة 2017 كانت مرتفعة مقارنة مع السنة السابقة وهذا قد أثّر بصافي الربح بعد الضريبة أيضاً وكانت هذا الزيادة بينهما 31,519,829 ل.س.

مما سبق ترى الباحثة أنّ نسبة العائد على الأصول والتي تعكس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول حيث أن ارتفاعها يدل على كفاءة سياسة الإدارة الاستثماريّة، والعكس من ذلك صحيح، فمن خلال النظر إلى البيانات التي أعدّتها الباحثة لوحظ بأنّ النسبة كانت متدنية إلا إنه في عام 2015 و2016 كانت مرتفعة نتيجة لارتفاع القطع البنيويّ للمصرف.

نسبة العائد على حقوق الملكيّة:

يبيّن الجدول رقم (3-15) تذبذباً في نسبة العائد على حقوق الملكيّة، حيث بلغت-10.26% عام 2010 ثم ارتفعت إلى 4.81% عام 2011، واستمرت بالارتفاع حتى عام 2013 بينما في عام 2014 كانت النسبة منخفضة حيث بلغت 24.01% وعادت بالارتفاع بعدها سنة 2015 لتصل إلى 40.98% وما مكثت طويلاً حتى عادت للانخفاض في عام 2016، وكانت قيمتها

37.66%، واستمرّ التراجع في عام 2017 فقد شهدت انخفاضاً مفاجئاً بلغ 1%، وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض صافي الربح بعد الضريبة لذات الأسباب سابقة الذكر بالإضافة لزيادة رأس المال مما أثّر على سياسته الاستثماريّة الّتي يتبعها المصرف.

ثالثاً: ربحيّة مصرف شامCHB:

الجدول (3-16) يبين تطور العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية

السنوات	% ROA	% ROE
2010	0.64	2.43
2011	2.93	7.90
2012	1.33	6.68
2013	4.15	31.23
2014	3.06	21.38
2015	5.46	35.80
2016	4.55	35.21
2017	-1.88	-10.87

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

❖ **نسبة العائد على الأصول:**

يبيّن الجدول رقم (3-16) أنّ نسبة العائد على الأصول شهدت تذبذباً شديداً (انخفاضاً وارتفاعاً) خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 0.64% في عام 2010 ثم ارتفعت إلى 2.93% عام 2011 وهذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع أرباح تقييم مركز القطع البنيويّ غير المحقّقة حيث كانت في عام 2010 تبلغ 34,443,094 ل.س، بينما في عام 2011 كانت 338,459,507 ل.س.

التغيّر في عام 2010-2011:

إنّ التغيّر في العامين أدّى إلى ارتفاع النسبة، وإلى زيادة إجماليّ الإيرادات التشغيليّة للمصرف، وبلغ التغيّر بينهما 367,678,646 ل.س، بينما بلغ إجمالي المصروفات 62,821,330 ل.س وذلك لأنّ إجمالي الإيرادات أكبر من إجمالي المصروفات، والفرق بينهما 304,857,316 ل.س سببه انخفاض المصروفات لزيادة نفقات الموظّفين، وكان التغيّر بين العامين 11,923,179 ل.س، أمّا المخصّصات التشغيليّة الأخرى فقد زادت بين العامين بحدود 4,222,298 ل.س.

انخفاض نسبة ROA:

إنّ نسبة ROA في عام 2012 كانت منخفضة حيث بلغت 1.33% ثم عادت إلى الارتفاع في عام 2013 حيث بلغت 4.15% بسبب ارتفاع أرباح تقييم مركز القطع البنيويّ، والّتي كانت في عام 2013 تبلغ 2,521,900,026 ل.س، بينما في عام 2012 كانت أقلّ، وبلغت 827,027,569 ل.س، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الأخرى، فقد كان التغيّر في

العامين4,335,033 ل.س، وهذا ما أثّر في ارتفاع إجمالي الأرباح التشغيليّة بين العامين 2,266,459,334 ل.س، وانخفاض إجمالي المصاريف الّتي يتعرّض لها المصرف، إلا أنّه في عام 2014 بلغت انخفاض طفيفاً بمقدار3.06% وفي عام 2015 ارتفعت وصولاً إلى 5.46%، بسبب ارتفاع اجمالي الدخل في هذا العام مقارنة في العام السابق، وكان التغيّر بينهما 4,495,272,308 ل.س، ونتج هذا الارتفاع عن الزيادة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيويّ وكانت الزيادة بين العامين 3,213,505,645 ل.س.

في عام 2016 و2017 عادت نسبة ROA للانخفاض، حيث كان الانخفاض شديداً في 2017 إذ وصلت النسبة إلى ما تحت الصفر، وهذا يعود إلى انخفاض في إجمالي الدخل مقارنة بالسنة السابقة، وكان الفرق بينهما هو (8,790,706,448) ل.س، ويعود هذا الانخفاض إلى الخسارة التي تكبّدها المصرف، ونتجت عن تقييم مركز القطع البنيويّ فقد كانت في عام 2016 تبلغ 6,896,219,734 ل.س بينما في 2017 حقّقت خسارة وبلغت (3,106,312,496) ل.س.

ارتفاع إجمالي المصروفات:

ارتفع إجماليّ المصروفات مقارنة بالسنة السابقة حيث كانت في عام 2017 (4,976,636,299) ل.س بينما في 2016 كانت 2,324,904,388 ل.س، والسبب في ارتفاع إجمالي المصرفات في عام 2017 مقارنة بـ 2016 يعود إلى زيادة في نفقات الموظّفين، وزيادة في المصاريف الأخرى للمصرف، والّتي تتضمّن مصاريف الّتي ينفقها المصرف من الإيجار والاعلانات والرسوم والأعباء الحكوميّة بالإضافة إلى العقوبات الّتي أدّت إلى حصول هذا الانخفاض في هذه السنة، والتي ترتّب على المصرف أن يقوم بدفعها، وكانت هذه المصاريف القضائيّة في عام 2017 تبلغ 2,009,463,305 ل.س بينما كانت في عام 2016 أقل وهي 13,389,595 ل.س.

مما سبق ترى الباحثة أنّ النسبة تعكس الكفاءة الكليّة للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول، حيث أنّ ارتفاعها يدلّ على كفاءة سياسة الإدارة الاستثماريّة، والعكس من ذلك صحيح، فمن خلال النظر إلى البيانات الّتي أعدّتها الباحثة لوحظ أنّ النسبة كانت متدنية إلا أنه في عامي 2015 و2016 كانت مرتفعة نتيجة لارتفاع القطع البنيويّ للمصرف.

نسبة العائد على حقوق الملكيّة:

يبيّن الجدول رقم (3-16) تذبذباً في نسبة العائد على حقوق الملكيّة، حيث بلغت2.43 % عام 2010 ثم ارتفعت إلى 7.90% عام 2011 وانخفضت في عام 2012 وبدأت بالارتفاع عام 2013 بينما في عام 2014 كانت النسبة منخفضة حيث بلغت21.38% وعادت بالارتفاع بعدها سنة 2015 لتصل إلى 35.80%، وما مكثت طويلاً حتى عادت للانخفاض في سنة

2016، وكانت قيمته35.21%، واستمرّ التراجع في عام 2017، فقد شهدت انخفاضاً مفاجئاً بلغ 10.87-%، وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض صافي الربح بعد الضريبة، والعقوبات القضائيّة، وعدّة أسباب قد ذُكرت سابقاً، وربّما يكون سببه شدة المنافسة ما بين المصارف ممّا أثّر على سياسته الاستثماريّة التي يتبعها المصرف.

رابعاً: مقارنة مؤشر الربحيّة للمصارف الإسلاميّة عينة الدراسة:

1. العائد على الأصول:

يبيّن الجدول (3-17) والشكل (3-5) تطوّر العائد على الأصول للمصارف الإسلاميّة في سورية عيّنة البحث خلال الفترة الزمنيّة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2017.

الجدول (3-17) تطور العائد على الأصول في المصارف الإسلامية في سورية

العائد على الأصول %			
CHB	**BBSY**	**SIIB**	السنة
0.64	-4.53	0.96	2010
2.93	0.69	1.38	2011
1.33	1.46	0.62	2012
4.15	4.33	0.21	2013
3.06	2.82	-0.23	2014
5.46	4.48	4.46	2015
4.55	4.34	5.74	2016
-1.88	0.08	-0.60	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

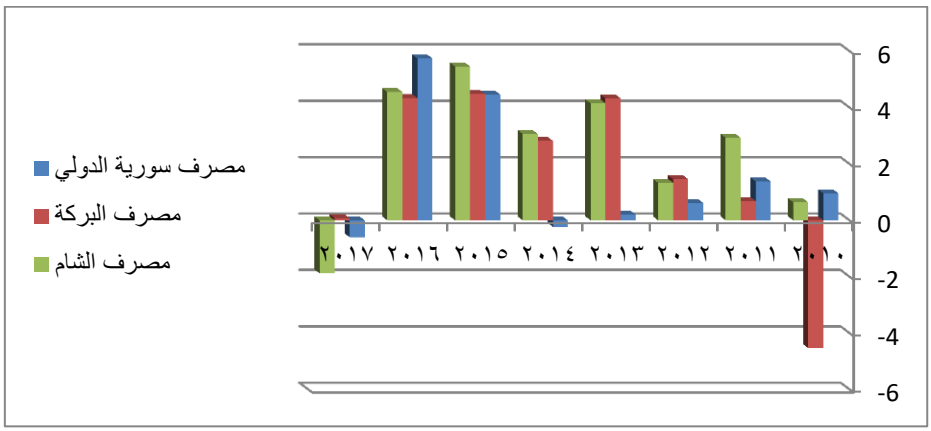

الشكل (3-5) تطور العائد على الأصول خلال الفترة (2010-2017)

يبيّن الجدول رقم (3-17) تفاوت المصارف في نسبة معدّل العائد على الأصول.

إنّ هذه النسبة قد تأثّرت بفترة الحرب.

ترى الباحثة أنّ مصرف البركة قد تكيّف مع الأزمة _ نظراً لدخوله السوق المصرفية السورية تزامناً مع الأزمة_ رغم أن نسبته كانت متقلّبة إلا أنّ هذا التقلّب كان أقلّ من المصرفين الآخرين، وهذا يعكس كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول، من خلال تحقيقه للعائد مقابل استثمار الأموال في الأصول قياساً بالمصارف الأخرى.

2. العائد على حقوق الملكيّة:

يبيّن الجدول (3-18) والشكل (3-6) تطوّر العائد على حقوق الملكيّة للمصارف الإسلاميّة في سوريّة عيّنة البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2017.

الجدول (3-18) تطور العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية في سورية

العائد على حقوق الملكية %			
السنة	SIIB	BBSY	CHB
2010	12.50	-10.26	2.43
2011	9.86	4.81	7.90
2012	5.73	12.21	6.68
2013	2.02	34.19	31.23
2014	-2.25	24.01	21.38
2015	38.44	40.98	35.80
2016	43.19	37.66	35.21
2017	-6.91	1	-10.87

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

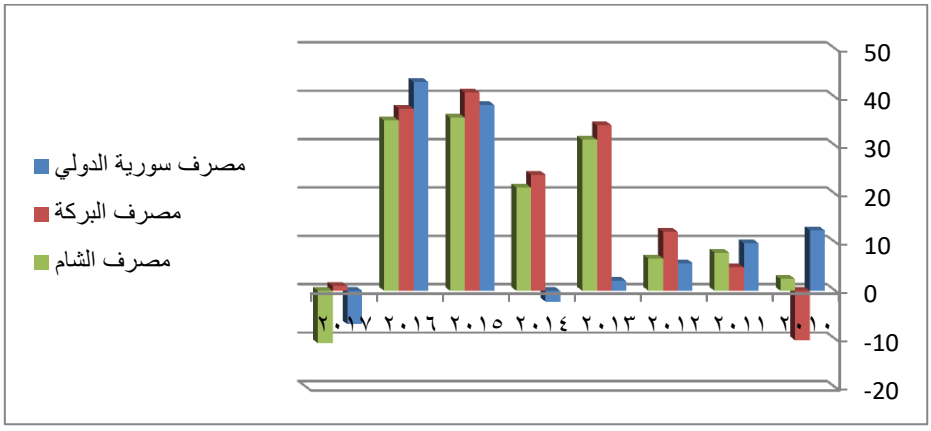

الشكل (3-6) تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2010-2017)

يبيّن الجدول رقم (3-18) تفاوت المصارف في نسبة معدل العائد على حقوق الملكيّة، وتأثّر هذه النسبة بفترة ما قبل الأزمة وفترة الأزمة، حيث استطاع مصرف البركة أن يحقّق الارتفاع من خلال عمليّات الاستثمار والتكيّف مع الأزمة فهو آخر بنك اسلامي، لا يملك تمويلات كبيرة ولا تمويلات متعثرة.

مخاطرة السيولة في المصارف الإسلاميّة في سوريّة

أولاً: مخاطرة السيولة في مصرف سورية الدوليّ الإسلاميّ:

الجدول (3-19) يبين نسب مخاطرة السيولة في مصرف سورية الدولي الإسلامي

السنوات	نسبة النقد والأرصدة للمصارف / إجمالي الأصول= النقد والأرصدة لدى المصارف ÷ إجمالي الأصول %	نسبة حقوق الملكية / إجمالي الأصول = إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول %	نسبة الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع = الموجودات المتداولة ÷ إجمالي الودائع %	نسبة الودائع الأساسية / إجمالي الأصول =الودائع الأساسية ÷ إجمالي الأصول %
2010	48.85	7.70	266.55	20.39
2011	47.94	13.99	173.85	31.40
2012	67.63	10.76	122.47	57.06
2013	64.29	10.41	132.92	55.56
2014	60.35	10.26	128.81	52.71
2015	51.89	11.59	103.26	58.72
2016	71.43	13.30	137.69	58.32
2017	70.91	8.71	144.37	55.71

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- نسبة النقد والأرصدة للمصارف/ إجمالي الأصول:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أنّ النقدية تشكل الجزء الأكبر من الأصول بالمصرف سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف لذا فإن الجدول أعلاه يبيّن تغير هذه النسبة ضمن حدود آمنة ويرجع السبب في ذلك إلى تأثر نشاط المصرف في المرحلة الراهنة ففي عام 2010 كانت النسبة حوالي 50% من حجم الأصول نشاط المتعاملين، إلا أن هذه النسبة قد ارتفعت خلال الأعوام 2012 و2013 و2014 ويدل على متابعة المصرف في تحصيلات التمويل والتوقف عن تمويلات جديدة، ولوحظ أنه في عامي 2016 و2017 عودة النشاط التجاري للعملاء في المصرف مما أدى لانخفاض مخاطرة السيولة.

- نسبة حقوق الملكيّة/ إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف في الحصول على الأموال من سوق المال أثناء التعرض لعجزٍ في السيولة، وتلبية الالتزامات الّتي تترتّب على عاتقه للمحافظة على ثقة المودعين. وسيتوضّح ذلك عند مقارنة المصارف مع بعضها. لذا فإن الجدول أعلاه يبيّن ارتفاع نسبة المخاطرة في عام 2011 بشكل كبير مقارنة بالسنوات السّابقة والسبب في ذلك هو ثقة المودعين بالتعامل الذي يقوم به المصرف والتوزيعات التي قام بها في ظل الأزمة مما عكس صورة ايجابية عن وضع المصرف والأمان في ايداع الأموال، لذا فإن أداء المصرف في هذه المرحلة انعكس بشكل واضح على مؤشر حقوق الملكية.

- نسبة الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع:

يبيّن الجدول أعلاه انخفاض مخاطرة السيولة في عام 2010 مقارنة بالسنوات السّابقة، وسبب ذلك هو انعكاس لزيادة الموجودات المتداولة ليواجه المصرف من خلالها التزاماته، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة دليل على مدى اعتماد المصرف على سداد الودائع من موجوداته المتداولة، وانخفاضها دليل على سحب الودائع بشكل تدريجي، ويرجع السبب إلى أن المصرف يتبع سياسة الحد من الودائع طويلة الأجل.

- نسبة الودائع الأساسيّة/ إجمالي الأصول:

إنّ استخدام هذه النسبة يشير إلى قدرة المصرف بالاعتماد على الودائع للحصول على السيولة، فكلما ازدادت حجم الودائع قلّت الحاجة إلى متطلّبات التمويل، وكان ذلك واضحاً في عام 2015. لذا فإن الجدول أعلاه يبيّن إمكانية المصرف وقدرته على جذب الودائع من العملاء للقيام بالاستثمارات واستخدام المبالغ في سداد الالتزامات المترتبة على عاتقه.

ثانياً: مخاطرة السيولة في مصرف البركة:

الجدول (3-20) يبين نسب مخاطرة السيولة في مصرف البركة

السنوات	نسبة النقد والأرصدة للمصارف/ إجمالي الأصول= النقد والأرصدة لدى المصارف ÷ إجمالي الأصول %	نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول = إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول %	نسبة الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع = الموجودات المتداولة ÷ إجمالي الودائع %	نسبة الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول =الودائع الأساسية ÷ إجمالي الأصول %
2010	30.66	44.20	196.34	28.66
2011	68.44	14.36	204.48	34.93
2012	74.25	11.96	117.76	70.82
2013	61.72	12.66	119.47	73.88
2014	68.92	11.73	117.56	75.10
2015	45.59	10.93	107.03	77.82
2016	61.52	11.52	118.42	73.35
2017	79.44	8.52	111.14	78.36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- نسبة النقد والأرصدة للمصارف/ إجمالي الأصول:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أنّ النقدية تشكل الجزء الأكبر من الأصول بالمصرف سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف لذا فإن الجدول أعلاه يبيّن انخفاض مخاطرة السيولة في عام 2017 مقارنة بالسنوات السّابقة والسبب في ذلك هو استقرار الأوضاع في المصرف وعودة النشاط التجاري لعملائه، بينما في عام 2010 كانت هذه

النسبة منخفضة مما أدى لارتفاع مخاطرة السيولة وذلك بسبب السحوبات التي تمت في هذا العام وتأثر نشاط المصرف في الحلة الراهنة.

- نسبة حقوق الملكيّة/ إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف في الحصول على الأموال من سوق المال أثناء التعرض لعجزٍ في السيولة، وتلبية الالتزامات الّتي تترتّب على عاتقه للمحافظة على ثقة المودعين. لذا فإن الجدول أعلاه يبيّن ارتفاع نسبة المخاطرة في عام 2010 بشكل كبير مقارنة بالسنوات السّابقة والسبب في ذلك هو ثقة المودعين بالتعامل الذي يقوم به المصرف والتوزيعات التي قام بها في ظل الأزمة مما عكس صورة ايجابية عن وضع المصرف والأمان في ايداع الأموال.

- نسبة الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع:

يبيّن الجدول أعلاه انخفاض مخاطرة السيولة في عام 2011 مقارنة بالسنوات السّابقة، وسبب ذلك هو انعكاس لزيادة الموجودات المتداولة ليواجه المصرف من خلالها التزاماته، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة دليل على مدى اعتماد المصرف على سداد الودائع من موجوداته المتداولة.

- نسبة الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول:

إنّ استخدام هذه النسبة يشير إلى قدرة المصرف بالاعتماد على الودائع للحصول على السيولة، فكلما ازدادت حجم الودائع قلّت الحاجة إلى متطلّبات التمويل، وكان ذلك واضحاً في عام 2017. لذا فإن الجدول أعلاه يبيّن إمكانية المصرف وقدرته على جذب الودائع من العملاء للقيام بالاستثمارات واستخدام المبالغ في سداد الالتزامات المترتبة على عاتقه.

ثالثاً: مخاطرة السيولة في مصرف شام:

الجدول (3-21) يبين نسب مخاطرة السيولة في مصرف شام

السنوات	نسبة النقد والأرصدة للمصارف/ إجمالي الأصول= النقد والأرصدة لدى المصارف ÷ إجمالي الأصول %	نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول = إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول %	نسبة الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع = الموجودات المتداولة ÷ إجمالي الودائع %	نسبة الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول =الودائع الأساسية ÷ إجمالي الأصول %
2010	34.86	26.49	185.50	20.57
2011	23.85	37.13	112.50	25.45
2012	61.48	19.92	110.82	64.08
2013	85.82	13.28	109.76	80.17
2014	81.98	14.30	112.11	78.55
2015	55.19	15.25	77.41	79.51
2016	80.28	12.92	99.06	82.67
2017	67.95	17.33	114.37	61.65

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- نسبة النقد والأرصدة للمصارف/ إجمالي الأصول:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أنّ النقدية تشكل الجزء الأكبر من الأصول بالمصرف سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف لذا فإن الجدول أعلاه يبيّن انخفاض مخاطرة السيولة في عام 2013 مقارنة بالسنوات السّابقة والسبب في ذلك هو متابعة المصرف في تحصيل عمليات التمويل، بينما في عام 2010 كانت هذه النسبة منخفضة مما أدى لارتفاع مخاطرة السيولة وذلك بسبب السحوبات التي تمت في هذا العام وتأثر نشاط المصرف في هذه المرحلة.

- نسبة حقوق الملكيّة/ إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف في الحصول على الأموال من سوق المال أثناء التعرض لعجزٍ في السيولة، وتلبية الالتزامات الّتي تترتّب على عاتقه للمحافظة على ثقة المودعين. لذا فإن الجدول أعلاه يبيّن ارتفاع نسبة المخاطرة في عام 2011 بشكل كبير مقارنة بالسنوات السّابقة والسبب في ذلك هو ثقة المودعين بالتعامل الذي يقوم به المصرف والتوزيعات التي قام بها في ظل الأزمة مما عكس صورة ايجابية عن وضع المصرف والأمان في ايداع الأموال، بالإضافة إلى أنّ المصرف في هذه السنة كان يملك فرصة أكبر للحصول على المزيد من التمويل.

- نسبة الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع:

يبيّن الجدول أعلاه انخفاض مخاطرة السيولة في عام 2010 مقارنة بالسنوات السّابقة، وسبب ذلك هو انعكاس لزيادة الموجودات المتداولة ليواجه المصرف من خلالها التزاماته، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة دليل على مدى اعتماد المصرف على سداد الودائع من موجوداته المتداولة.

- نسبة الودائع الأساسيّة/ إجمالي الأصول:

إنّ استخدام هذه النسبة يشير إلى قدرة المصرف بالاعتماد على الودائع للحصول على السيولة، فكلما ازدادت حجم الودائع قلّت الحاجة إلى متطلّبات التمويل، وكان ذلك واضحاً في عام 2016. لذا فإن الجدول أعلاه يبيّن إمكانية المصرف وقدرته على جذب الودائع من العملاء للقيام بالاستثمارات واستخدام المبالغ في سداد الالتزامات المترتبة على عاتقه.

رابعاً: مقارنة مخاطرة السيولة في المصارف الإسلاميّة عينة الدراسة:

1. نسبة النقد والأرصدة للمصارف/ إجماليّ الأصول:

الجدول (3-22) يبين نسبة السيولة في المصارف الإسلامية في سورية

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% SIIB	48.85	47.94	67.63	64.29	60.35	51.89	71.43	70.91
% BBSY	30.66	68.44	74.25	61.72	68.92	45.59	61.52	79.44
% CHB	34.86	23.85	61.48	85.82	81.98	55.19	80.28	67.95

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

إنّ ارتفاع نسبة النقد والأرصدة إلى إجماليّ الأصول تشير إلى انخفاض مخاطرة السيولة، وهذا يعكس زيادة الأرصدة النقديّة، ويواجه المصرف بذلك التزاماته المختلفة، وكان ذلك بارزاً بشدة في مصرف شام الذي استحوذ على أعلى نسبة، وهذا ما بينه الجدول رقم (3-22).

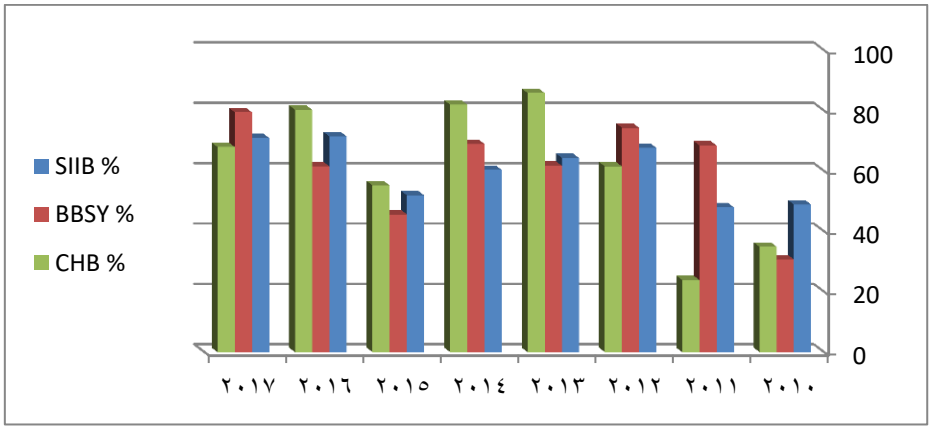

الشكل (3-7) تطور نسبة النقد والأرصدة للمصارف إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2010-2017)

2. نسبة حقوق الملكية / إجماليّ الأصول:

الجدول (3-23) يبين نسبة السيولة في المصارف الإسلامية في سورية

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% SIIB	7.70	13.99	10.76	10.41	10.26	11.59	13.30	8.71
% BBSY	44.20	14.36	11.96	12.66	11.73	10.93	11.52	8.52
% CHB	26.49	37.13	19.92	13.28	14.30	15.25	12.92	17.33

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

إنّ لهذه النسبة أهمّية لأنّها تشير إلى قدرة المصرف على تلبية الالتزامات في حال سحب الأموال، حيث كانت أعلى نسبة بين المصارف هي من نصيب مصرف شام، لذا فالمصرف الّذي تكون فيه حقوق الملكيّة أكبر من مصرف آخر، فهو يملك فرصة أكبر للحصول على المزيد من التمويل، وظهر ذلك بناءً على الجدول رقم (3-23).

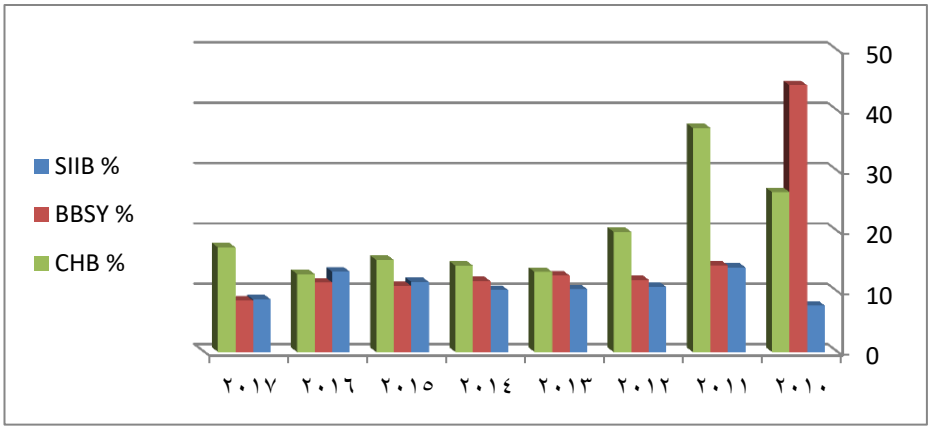

الشكل (3-8) تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2010-2017)

3. نسبة الموجودات المتداولة/ إجماليّ الودائع:

الجدول (3-24) يبين نسبة السيولة في المصارف الإسلامية في سورية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المصرف
144.37	137.69	103.26	128.81	132.92	122.47	173.85	266.55	% SIIB
111.14	118.42	107.03	117.56	119.47	117.76	204.48	196.34	% BBSY
114.37	99.06	77.41	112.11	109.76	110.82	112.50	185.50	% CHB

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

إنّ ارتفاع هذه النسبة تشير إلى انخفاض مخاطرة السيولة لأنّ ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي يواجه المصرف من خلالها التزاماته الأخرى، وكان ذلك بارزاً في مصرف سورية الدوليّ الّذي حقّق أعلى نسبة، وهذا ما بيّنه الجدول رقم (3-24).

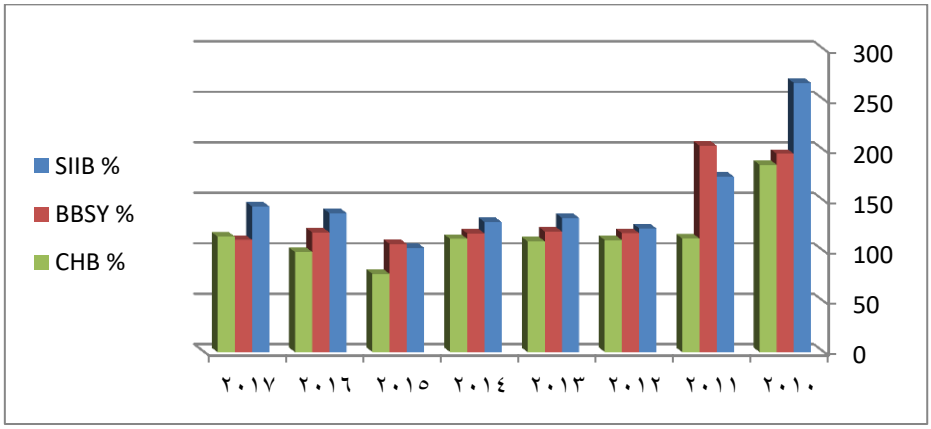

الشكل (3-9) تطور نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع خلال الفترة (2010-2017)

4. نسبة الودائع الأساسية/ إجماليّ الأصول:

الجدول (3-25) يبين نسبة السيولة في المصارف الإسلامية في سورية

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% SIIB	20.39	31.40	57.06	55.56	52.71	58.72	58.32	55.71
% BBSY	28.66	34.93	70.82	73.88	75.10	77.82	73.35	78.36
% CHB	20.57	25.45	64.08	80.17	78.55	79.51	82.67	61.65

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

إنّ استخدام هذه النسبة تشير إلى قدرة المصرف بالاعتماد على الودائع للحصول على السيولة، فكلّما ازداد حجم الودائع الأساسيّة قلّت الحاجة إلى متطلّبات التمويل، وكان مصرف شام قد حقّق هذه النسبة مقارنة بالمصرفَين الآخرين، وظهر ذلك بناءً على الجدول رقم (3-25).

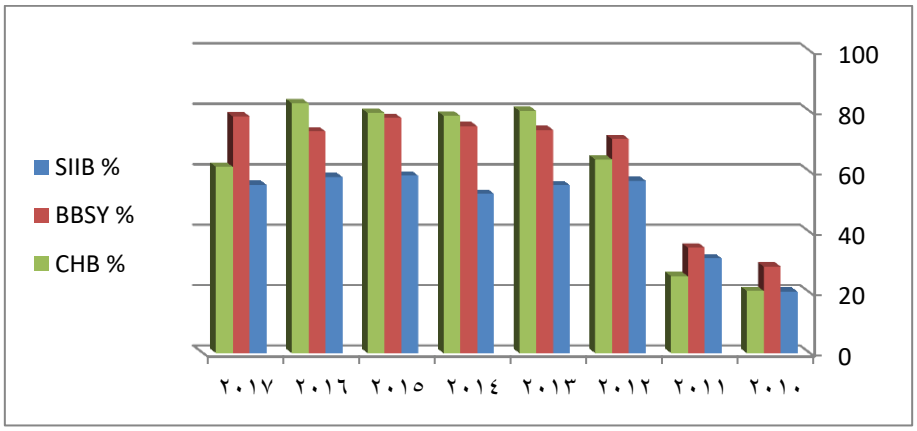

الشكل (3-10) تطور نسبة الودائع الأساسية إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2010-2017)

المبحث الثاني

اختبار الفرضيّات

سيتم اجراء اختبار الفرضيّات بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط أي: تأثير كل متغيّر مستقل على حدة في المتغيّر التابع.

أولاً: مصرف سورية الدوليّ الإسلاميّ:

اختبار الفرضيّة الأولى: لا يوجد تأثير للسيولة المصرفية في ربحيّة مصرف سورية الدوليّ الإسلاميّ:

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على الأصول:**

الجدول (3-26) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
ROA	نسبة الرصيد النقدي	0.509
	نسبة الجاهزية النقدية	0.525
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.587
	نسبة السيولة	0.573

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-26) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.509 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول، وهذا يخالف القاعدة الّتي تبيّن أنّ العلاقة بين المتغيّرين هي علاقة عكسيّة، ولكنْ هنا ظهرت طرديّة على الرغم من وجود أموال معطّلة في المصرف، وهنا يتضح أنّ هذه الزيادة تعود إلى مصدر آخر ربّما تكون الخدمات الّتي يمارسها المصرف.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.525 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.587 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول.

❖ نسبة السيولة ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.573 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول، ويتّضح أنّ الزيادة تعود إلى الخدمات الّتي يمارسها المصرف والالتزامات خارج الميزانيّة.

الجدول (3-27) يبين تأثير السيولة المصرفية في معدل العائد على الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	Sig
ROA	نسبة الرصيد النقدي	0.259	0.010	0.161
	نسبة الجاهزية النقدية	0.276	0.009	0.147
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.344	0.023	0.097
	نسبة السيولة	0.328	0.013	0.107

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-27) ما يلي:

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (25.9%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.161 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (27.6%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.147 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (34.4%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ(Sig) 0.097 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (32.8%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ(Sig) 0.107 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة:**

الجدول (3-28) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
ROE	نسبة الرصيد النقدي	0.533
	نسبة الجاهزية النقدية	0.547
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.583
	نسبة السيولة	0.585

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-28) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.533 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيرين، أي أنّه كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة، وهذا يخالف القاعدة التي تبيّن أنّ العلاقة بين المتغيّرين هي علاقة عكسيّة، ولكن هنا ظهرت طرديّة على الرغم من وجود أموال معطلة في المصرف.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.547 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.583 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة.
- ❖ نسبة السيولة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.585 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة، وهذا يخالف القاعدة الّتي تبيّن أنّ العلاقة بين المتغيّرين هي علاقة عكسيّة، ولكن هنا ظهرت طرديّة على الرغم من وجود أموال معطّلة في المصرف، وهنا يتضّح أنّ هذه الزيادة تعود إلى الخدمات التي يمارسها المصرف والالتزامات خارج الميزانيّة.

الجدول (3-29) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
ROE	نسبة الرصيد النقدي	0.284	0.081	0.139
	نسبة الجاهزية النقدية	0.300	0.079	0.127
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.340	0.183	0.099
	نسبة السيولة	0.342	0.105	0.098

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-29) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (28.4%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في معدّل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ(Sig) 0.139 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (30%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ(Sig) 0.127 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (34%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في معدّل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ(Sig) 0.099 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (34.2%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ(Sig) 0.098 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.

تفسّر الباحثة بناءً على التحليل أعلاه سبب ضعف العلاقة بين نسب السيولة والربحيّة هو زيادة المبالغ السائلة في الصندوق مقارنة بحجم ودائع العملاء، ممّا أدّى إلى ارتفاع نسبة السيولة فكان

لا بدّ من دراسة التوظيفات لمعرفة مصدر الأرباح، ونظراً لعدم وجود تأثير، ولضعف العلاقة فهذا يشير ذلك إلى أنّ المصرف يقوم بأعمال أخرى خارج الميزانيّة وهي الّتي أدّت إلى التأثير في معدّل العائد على حقوق الملكيّة ومعدّل العائد على الأصول.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في مخاطرة السيولة في مصرف سورية الدوليّ الإسلاميّ:

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول:**

الجدول (3-30) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.922
	نسبة الجاهزية النقدية	0.933
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.999
	نسبة السيولة	0.971

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-30) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.922 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.933 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.999 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول.

❖ نسبة السيولة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.971 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول.

الجدول (3-31) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.849	0.398	0.000
	نسبة الجاهزية النقدية	0.871	0.383	0.000
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.999	0.892	0.000
	نسبة السيولة	0.944	0.495	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-31) ما يلي:

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (84.9%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (87.1%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (99.9%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة0.05 .

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (94.4%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة

السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة0.05 .

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول:**

الجدول (3-32) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.913
	نسبة الجاهزية النقدية	0.924
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.973
	نسبة السيولة	0.938

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-32) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.913 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.924 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ونسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.973 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة السيولة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.938 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول.

الجدول (3-33) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.834	0.071	0.001
	نسبة الجاهزية النقدية	0.853	0.068	0.000
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.947	0.157	0.000
	نسبة السيولة	0.881	0.086	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-33) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبين من خلالها أن (83.4%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.001 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (85.3%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبين من خلالها أنّ (94.7%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنوي لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقل من مستوى المعنويّة0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (88.1%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع:**

الجدول (3-34) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	1.000
	نسبة الجاهزية النقدية	0.999
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.922
	نسبة السيولة	0.969

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-34) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=1 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة تامة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.999 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.922 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع.
- ❖ نسبة السيولة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.969 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع.

الجدول (3-35) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	0.999	1.119	0.000
	نسبة الجاهزية النقدية	0.999	1.064	0.000
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.850	2.136	0.000
	نسبة السيولة	0.939	1.281	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-35) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبين من خلالها أنّ (99.9%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (99.9%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (85%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول في الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig)0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (93.9%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجماليّ الأصول:**

الجدول (3-36) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.844
	نسبة الجاهزية النقدية	0.861
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.983
	نسبة السيولة	0.927

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-36) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة إجمالي الودائع إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.844 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.861 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ونسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.983 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة السيولة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.927 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول.

الجدول (3-37) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.712	0.302	0.004
	نسبة الجاهزية النقدية	0.742	0.293	0.003
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.965	0.726	0.000
	نسبة السيولة	0.860	0.391	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-38) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (71.2%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.004 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (74.2%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزية النقديّة في إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.003 وهي أقل من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (96.5%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (86%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

ثانياً: مصرف البركة:

<u>اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في ربحيّة مصرف البركة:</u>

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على الأصول:**

الجدول (3-38) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
ROA	نسبة الرصيد النقدي	0.361
	نسبة الجاهزية النقدية	0.361
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.602
	نسبة السيولة	0.451

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-38) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.361 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة ضعيفة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول، وهذا يخالف القاعدة التي تبيّن أنّ العلاقة بين المتغيّرين هي علاقة عكسيّة، ولكن هنا ظهرت طرديّة على الرغم من وجود أموال معطّلة في المصرف، وهنا يتضّح أن الزيادة تعود إلى مصدر آخر ربما تكون الخدمات التي يمارسها المصرف.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.361 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة ضعيفة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.602 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول.
- ❖ نسبة السيولة ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.451 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة ضعيفة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول، وهذا يخالف القاعدة التي تبيّن أنّ العلاقة بين المتغيّرين هي علاقة عكسيّة وهنا ظهرت طرديّة على الرغم من وجود أموال معطّلة في المصرف، ويتضّح أنّ الزيادة تعود إلى مصدر آخر وهي الخدمات التي يمارسها المصرف، والالتزامات خارج الميزانيّة.

الجدول (3-39) يبين تأثير السيولة المصرفية في معدل العائد على الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
ROA	نسبة الرصيد النقدي	0.130	0.011	0.340
	نسبة الجاهزية النقدية	0.131	0.009	0.339
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.363	0.025	0.086
	نسبة السيولة	0.203	0.014	0.223

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-39) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (13%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقدي في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.340 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05 وضعف معامل التحديد قد يعود لقلة عدد المشاهدات.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبين من خلالها أنّ (13.1%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.339 وهي أكبر من مستوى المعنويّة0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبين من خلالها أنّ (36.3%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.086 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (20.3%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.223 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05 .

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدل العائد على حقوق الملكيّة:**

الجدول (3-40) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
ROE	نسبة الرصيد النقدي	0.532
	نسبة الجاهزية النقدية	0.590
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.771
	نسبة السيولة	0.673

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضح الجدول رقم (3-40) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.532 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة، وهذا يخالف القاعدة التي تبيّن أنّ العلاقة بين المتغيّرين هي علاقة عكسيّة، ولكن هنا ظهرت طرديّة على الرغم من وجود أموال معطّلة في المصرف، وهنا يتضّح أنّ الزيادة تعود إلى مصدر آخر ربما تكون الخدمات التي يمارسها المصرف.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.590 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكيّة.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.771 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة.
- ❖ نسبة السيولة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.673 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة، وهذا يخالف القاعدة التي تبيّن أنّ العلاقة بين المتغيّرين هي علاقة عكسيّة ولكن هنا ظهرت طرديّة على الرغم من وجود أموال معطلة في المصرف، وهنا يتضّح أنّ الزيادة تعود إلى مصدر آخر هي الخدمات التي يمارسها المصرف، والالتزامات خارج الميزانيّة.

الجدول (3-41) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
ROE	نسبة الرصيد النقدي	0.283	0.122	0.141
	نسبة الجاهزية النقدية	0.349	0.114	0.094
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.595	0.240	0.015
	نسبة السيولة	0.452	0.155	0.047

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-41) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (28.3%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في معدّل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.141 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (34.9%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.094 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (59.5%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في معدّل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.015 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (45.2%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.047 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في مخاطرة السيولة في مصرف البركة:

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الأصول:**

الجدول (3-42) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.932
	نسبة الجاهزية النقدية	0.925
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.984
	نسبة السيولة	0.954

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-42) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.932 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيرين، أي أنّه كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.925 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.984 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة السيولة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.954 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول.

الجدول (3-43) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.870	0.535	0.000
	نسبة الجاهزية النقدية	0.855	0.444	0.000
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.968	0.764	0.000
	نسبة السيولة	0.910	0.549	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-43) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (87%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (85.5%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقل من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (96.8%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (91%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول:**

الجدول (3-44) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.796
	نسبة الجاهزية النقدية	0.894
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.749
	نسبة السيولة	0.861

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-44) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.796 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ونسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.894 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ونسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.749 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة السيولة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.861 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.

الجدول (3-45) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.633	0.138	0.010
	نسبة الجاهزية النقدية	0.799	0.130	0.001
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.561	0.176	0.020
	نسبة السيولة	0.742	0.150	0.003

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-45) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (63.3%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.010 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (79.9%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.001 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (56.1%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.020 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (74.2%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.003 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع:**

الجدول (3-46) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	0.976
	نسبة الجاهزية النقدية	0.999
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.927
	نسبة السيولة	0.978

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-46) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.976 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.999 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.927 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع.
- ❖ نسبة السيولة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.978 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع.

الجدول (3-47) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	0.953	1.254	0.000
	نسبة الجاهزية النقدية	0.998	1.076	0.000
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.859	1.613	0.000
	نسبة السيولة	0.957	1.262	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-47) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبين من خلالها أنّ (95.3%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (99.8%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (85.9%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig)0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (95.7%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجماليّ الأصول:**

الجدول (3-48) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.833
	نسبة الجاهزية النقدية	0.873
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.986
	نسبة السيولة	0.935

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-48) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.833 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجمالي الودائع إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ونسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.873 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ونسبة إجماليّ الودائع إلى إجمالي الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.986 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجمالي الودائع إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة السيولة ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.935 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول.

الجدول (3-49) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.694	0.506	0.005
	نسبة الجاهزية النقدية	0.762	0.444	0.002
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.972	0.810	0.000
	نسبة السيولة	0.874	0.570	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-49) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (69.4%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي الودائع إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقدي، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.005 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (76.2%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.002 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أن (97.2%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أن (87.4%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.

ثالثاً: مصرف شام:

<u>اختبار الفرضيّة الأولى: لا يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في ربحيّة مصرف شام:</u>

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على الأصول:**

الجدول (3-50) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
ROA	نسبة الرصيد النقدي	0.639
	نسبة الجاهزية النقدية	0.658
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.756
	نسبة السيولة	0.689

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-50) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.639 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.658 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.756 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول.
- ❖ نسبة السيولة ومعدّل العائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.689 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على الأصول.

الجدول (3-51) يبين تأثير السيولة المصرفية في معدل العائد على الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
ROA	نسبة الرصيد النقدي	0.409	0.020	0.064
	نسبة الجاهزية النقدية	0.432	0.020	0.054
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.571	0.037	0.019
	نسبة السيولة	0.474	0.026	0.040

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-51) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (40.9%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.064 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (43.2%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.054 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (57.1%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.019 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (47.4%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في معدّل العائد على الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.040 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة:**

الجدول (3-52) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
ROE	نسبة الرصيد النقدي	0.604
	نسبة الجاهزية النقدية	0.616
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.770
	نسبة السيولة	0.693

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-52) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.604 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.616 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.770 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة.
- ❖ نسبة السيولة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.693 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة متوسطة بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّل العائد على حقوق الملكيّة.

الجدول (3-53) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
ROE	نسبة الرصيد النقدي	0.365	0.126	0.085
	نسبة الجاهزية النقدية	0.379	0.124	0.078
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.593	0.255	0.015
	نسبة السيولة	0.480	0.178	0.039

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-53) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (36.5%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في معدل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.085 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (37.9%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه لا يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.078 وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (59.3%) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في معدّل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.015 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (% 48) من التغيّرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكيّة تفسّرها التغيرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.039 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.

<u>الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في مخاطرة السيولة في مصرف شام:</u>

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الأصول:**

الجدول (3-54) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.897
	نسبة الجاهزية النقدية	0.902
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.999
	نسبة السيولة	0.977

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-54) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.897 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول.

- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.902 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.999 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة السيولة ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.977 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول.

الجدول (3-55) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.804	0.533	0.001
	نسبة الجاهزية النقدية	0.814	0.517	0.001
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.998	0.938	0.000
	نسبة السيولة	0.955	0.713	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-55) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أن (80.4%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.001 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أن (81.4%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في

النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.001 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (99.8%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (95.5%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول:**

الجدول (3-56) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.923
	نسبة الجاهزية النقدية	0.937
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.783
	نسبة السيولة	0.835

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-56) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.923 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ونسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.937 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.

- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ونسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.783 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.
- ❖ نسبة السيولة ونسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.835 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول.

الجدول (3-57) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.853	0.178	0.000
	نسبة الجاهزية النقدية	0.878	0.174	0.000
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.613	0.239	0.013
	نسبة السيولة	0.697	0.198	0.005

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-57) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (85.3%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (87.8%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنوي لنسبة الجاهزيّة النقديّة في إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (61.3%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول

السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول في نسبة إجمالي حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.013 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (69.7%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في نسبة إجماليّ حقوق الملكيّة إلى إجماليّ الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.005 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05.

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع:**

الجدول (3-58) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	0.999
	نسبة الجاهزية النقدية	0.999
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.892
	نسبة السيولة	0.947

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-58) علاقة الارتباط بين:

- ❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.999 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع.
- ❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.999 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع.
- ❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.892 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع.

❖ نسبة السيولة ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.947 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع.

الجدول (3-59) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	0.998	1.086	0.000
	نسبة الجاهزية النقدية	0.998	1.048	0.000
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.796	1.532	0.001
	نسبة السيولة	0.896	1.262	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-59) ما يلي:

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (99.8%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (99.8%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنوي لنسبة الجاهزيّة النقديّة في الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (79.6%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول في الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig)0.001 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (89.6%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في الموجودات المتداولة إلى إجماليّ الودائع لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

- **العلاقة بين السيولة المصرفيّة ونسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول:**

الجدول (3-60) يبين العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	علاقة الارتباط R
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.853
	نسبة الجاهزية النقدية	0.864
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.989
	نسبة السيولة	0.953

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يوضّح الجدول رقم (3-60) علاقة الارتباط بين:

❖ نسبة الرصيد النقديّ ونسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.853 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الرصيد النقديّ أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول.

❖ نسبة الجاهزيّة النقديّة ونسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.864 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الجاهزيّة النقديّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول.

❖ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول ونسبة إجماليّ الودائع إلى إجمالي الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.989 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول.

❖ نسبة السيولة ونسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R=0.953 وهي تدلّ على أنّ العلاقة طرديّة قوية بين المتغيّرين، أي أنّه كلّما ارتفعت نسبة السيولة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول.

الجدول (3-61) يبين التأثير بين السيولة المصرفية ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R^2	B معامل الانحدار	Sig
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	نسبة الرصيد النقدي	0.728	0.515	0.003
	نسبة الجاهزية النقدية	0.747	0.503	0.003
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	0.977	0.942	0.000
	نسبة السيولة	0.909	0.705	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبيّن الجدول رقم (3-61) ما يلي:

- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (72.8%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الرصيد النقديّ، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الرصيد النقديّ في إجماليّ الودائع إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.003 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (74.7%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الجاهزيّة النقديّة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة الجاهزيّة النقديّة في إجماليّ الودائع إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.003 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (97.7%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنوي لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .
- ❖ قيمة معامل التحديد، ويتبيّن من خلالها أنّ (90.9%) من التغيّرات الحاصلة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجماليّ الأصول تفسّرها التغيّرات الحاصلة بنسبة السيولة، كما يبيّن الجدول أنّه يوجد تأثير معنويّ لنسبة السيولة في نسبة إجماليّ الودائع إلى إجمالي الأصول لأنّ قيمة الـ (Sig) 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 .

المبحث الثالث

تطبيق نموذج الانحدار المجمّع للمصارف الإسلامية

قامت الباحثة باستخدام نموذج الانحدار المجمّع Pooled Models وهو أحد نماذج التحليل الإحصائي Panel Data Analysis وذلك للحصول على نموذج مقدّر مع مراعاة الشروط الخاصة بتطبيق طريقة المربّعات الصغرى، وقدّرت المعادلة الأساسية للنموذج كالآتي:

$$\mathbf{Y_{it}=\alpha+\beta x_{itk}+v_{it}} \text{ ..... } \mathbf{(1\text{-}3)}$$

حيث:

i: 1,2,3 وتمثّل المصارف الثلاثة.

t: 1,2,3,4,5,6,7,8 تمثّل الزمن.

k: 1,2,3,4 عدد المتغيّرات المستقلّة.

α: ثابت المعادلة.

β: معامل الانحدار.

Vit: حد الخطأ العشوائيّ، ويفترض أن يحقّق الشروط الثلاثة لتطبيق طريقة المربّعات الصغرى.

تبحث نماذج البيانات الطوليّة Panel Data Analysis في ايجاد طريقة جديدة يمكن من خلالها استخدام البيانات العرضيّة مع بيانات السلاسل الزمنيّة، وذلك بغرض إيجاد العلاقات المتداخلة بينهما في فترات زمنية مختلفة، وتأتي نماذج البيانات الطوليّة في نماذج عدة، كـ (نموذج الانحدار المجمّع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية).

ولاختيار النموذج المناسب لا بدّ بدايةً من إجراء اختبار فيشر، فإذا كانت قيمة هذا الاختبار أصغر من القيمة الجدوليّة يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على قبول النموذج التجميعي عندئذ، ونرفض الفرضية البديلة التي تشير إلى أن الاختيار الأنسب سيتجه نحو نموذج الآثار الثابتة.

ولذلك فإنّ اختبار فيشر يتم حسابه وفقاً للقانون التالي:

$$F = \frac{(scrc, 1 - sscr)/(N-1)(K+1)}{sscr/(N*T - N(K+1))}$$

حيث:

$scr_{c,1}$: مجموع مربّعات الأخطاء للنموذج المقترح، بدرجة حرية (N*T- (K+1)).

Sscr: مجموع مربّعات الأخطاء لكل نموذج من ال N نموذج المتعلق بكل مفردة i.

يتم المقارنة الإحصائيّة لـ F المحسوبة مع F_{tab} الجدوليّة بنفس درجات الحرية.

- فإذا كانت $F < F_{tab}$ يتم قبول فرضيّة العدم عند مستوى معنويّة، وعليه فالنموذج هو نموذج تجميعي متجانس.
- أما إذا كانت $F > F_{tab}$ يتم رفض فرضيّة العدم عند مستوى معنويّة، ويتبيّن أن النموذج ليس نموذجاً تجميعياً متجانساً.

وعند تطبيق اختبار فيشر لنسبة السيولة ونسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول مع ROE ظهرت النتائج كالتّالي:

- F المحسوبة تساوي (0.43) وكانت F_{tab} تساوي (2.79) عند مستوى معنوية 0.05 وعليه يتمّ قبول فرضيّة العدم، ومن ثم فالنموذج هو نموذج انحدار تجميعيّ متجانس.

وعند تطبيق اختبار فيشر لنسبة السيولة ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مع نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع ظهرت النتائج كالتالي:

- F المحسوبة تساوي (0.85) وكانت F_{tab} تساوي (2.79) عند مستوى معنويّة 0.05 وعليه يتمّ قبول فرضيّة العدم، ومن ثم فالنموذج هو نموذج انحدار تجميعيّ متجانس.

<u>الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفيّة والربحيّة في المصارف الإسلاميّة:</u>

لقياس التأثير بين المتغيّر المستقل المتمثّل بـ السيولة المصرفيّة و المتغيّر التابع المتمثّل بـ الربحيّة تمّ استخدام معادلة الانحدار المجمع واقتصرت الباحثة على نسبة ال ROE واختبارها مع نسب السيولة ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وذلك نظراً لأهمّية هذه النسبة، والتي من خلالها يتم قياس كفاءة المصرف والربحيّة التي سيحصل عليها المساهمون، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم(3-62)

العلاقة بين نسب السيولة المصرفية مجتمعة مع ROE

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.431[a]	.186	.108	16.55835

a. Predictors: (Constant), إلى السائلة الأصول نسبة ,مجتمعة للمصارف السيولة نسبة مجتمعة للمصارف الأصول إجمالي

المصدر: مخرجات برنامج Spss

يتضّح من خلال الجدول رقم (3-62) أنّ قيمة معامل الارتباط المتعدّد (R) بين المتغيّرات المستقلة والمتغيّر التابع قد بلغت (0.431) وهذا يدلّ على وجود علاقة ضعيفة بين هذه

المتغيّرات، كما تبيّن قيمة معامل التحديد (R^2) على أنّ (18.6)% من التغيّرات الحاصلة في نسبة ROE تتعلّق بنسب السيولة ونسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول، أي أنّه كلّما ارتفعت نسب السيولة المصرفيّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة ROE.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في ربحيّة المصارف الإسلاميّة:

لاختبار معنويّة العلاقة من خلال قيمة الاحتمال المرفق بإحصائية فيشر F تبيّن ما يلي:

جدول رقم(3-63)

تحليل التباين ANOVA

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1314.747	2	657.373	2.398	.115[a]
	Residual	5757.755	21	274.179		
	Total	7072.502	23			

a. Predictors: (Constant), مجتمعة للمصارف الأصول إجمالى إلى السائلة الأصول نسبة ,مجتمعة للمصارف السيولة نسبة

b. Dependent Variable: ROE ال نسبة

المصدر: مخرجات برنامج Spss

يتضّح من خلال الجدول رقم (3-63) أنّ قيمة الـp.value قد بلغت (0.115) وهي أكبر من مستوى المعنويّة 0.05 مما يدلّ على عدم معنويّة معادلة الانحدار المقدرة.

وباختبار المعنويّة الجزئيّة لمعاملات الانحدار من خلال قيمة الاحتمال المرفق بإحصائيّة T تبيّن ما يلي:

جدول رقم(3-64)

تباين اختبار T

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.096	18.815		.058	.954
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لجميع المصارف	.472	.223	.440	2.117	.046
	نسبة السيولة لجميع المصارف	-.183-	.151	-.252-	-1.210-	.240

a. Dependent Variable: ROE ال نسبة

المصدر: مخرجات برنامج Spss

يتضّح من خلال الجدول رقم (3-64) أنّ قيمة الـp.value قد بلغت (0.046) وهي أصغر من مستوى المعنويّة 0.05 ممّا يعني أنّ نسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول لها أثر معنويّ على المتغيّر التابع، وكانت العلاقة طرديّة بينهما.

بينما النسبة الأخرى وهي نسبة السيولة فقد كانت قيمة الـp.value لها أكبر من 0.05 ممّا يعني أنّه ليس لها تأثير معنويّ على المتغيّر التابع، وكانت العلاقة عكسيّة بينهما.

وبالمقارنة مع النتائج التي تمّ اختبارها للمصارف الإسلاميّة الثلاثة، ولكلّ مصرف على حدة ترى الباحثة أنّ البيانات كانت غير معنويّة أي أكبر من 0.05 وعند اختبار فرضيّة البيانات المجمعة للمصارف الثلاثة تحوّلت إحدى النسب من قيم غير معنويّة إلى قيم معنويّة وهذا يفسّره عدد المشاهدات القليلة عند أخذ كل مصرف بشكل مستقلّ عن الآخر.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفيّة والمخاطرة في المصارف الإسلاميّة:

لقياس التأثير بين المتغيّر المستقلّ المتمثّل بـ السيولة المصرفيّة والمتغيّر التابع المتمثّل بـ مخاطرة السيولة تمّ استخدام معادلة الانحدار المجمع، واقتصرت الباحثة على نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، واختبارها مع نسب السيولة ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وذلك نظراً لأهمّية هذه النسبة من بين النسب ولأهميتها في تجنّب التعرض للمخاطرة، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم(3-65)

العلاقة بين نسب السيولة المصرفية مجتمعة مع نسبة مخاطرة السيولة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.807[a]	.650	.617	26.12230

a. Predictors: (Constant), مجتمعة للمصارف السيولة نسبة, إلى السائلة الأصول نسبة
مجتمعة للمصارف الأصول إجمالي

المصدر: مخرجات برنامج Spss

يتضّح من خلال الجدول رقم (3-65) أنّ قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بين المتغيّرات المستقلّة والمتغيّر التابع قد بلغت (0.807) وهذا يؤكّد على وجود علاقة قوية بين هذه المتغيّرات، كما تبيّن قيمة معامل التحديد (R^2) على أنّ (65)% من التغيّرات الحاصلة في نسبة مخاطرة السيولة تتعلق بنسب السيولة والأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول، أي أنّه كلّما ارتفعت نسب السيولة المصرفيّة أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة المخاطرة.

الفرضيّة الرابعة: لا يوجد تأثير للسيولة المصرفيّة في المخاطرة في المصارف الإسلاميّة:

لاختبار معنويّة العلاقة من خلال قيمة الاحتمال المرفق بإحصائيّة فيشر F تبيّن ما يلي:

جدول رقم(3-66)

تحليل التباين ANOVA

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26671.027	2	13335.514	19.543	.000[a]
	Residual	14329.869	21	682.375		
	Total	41000.896	23			

a. Predictors: (Constant), مجتمعة للمصارف الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة ,مجتمعة للمصارف السيولة نسبة

b. Dependent Variable: مجتمعة للمصارف الودائع إجمالى إلى المتداولة الموجودات نسبة

المصدر: مخرجات برنامج Spss

يتضّح من خلال الجدول رقم (3-66) أنّ قيمة الـp.value قد بلغت (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنويّة 0.05 مما يدلّ على معنويّة معادلة الانحدار المقدّرة.

وباختبار المعنويّة الجزئيّة لمعاملات الانحدار من خلال قيمة الاحتمال المرفق بإحصائيّة T تبيّن ما يلي:

جدول رقم(3-67)

تباين اختبار T

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	116.845	29.683		3.936	.001
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لجميع المصارف	-1.649-	.352	-.638-	-4.683-	.000
	نسبة السيولة لجميع المصارف	1.296	.239	.739	5.424	.000

a. Dependent Variable: مجتمعة للمصارف الودائع إجمالى إلى المتداولة الموجودات نسبة

المصدر: مخرجات برنامج Spss

يتضّح من خلال الجدول رقم (3-67) أنّ قيمة الـp.value قد بلغت (0.000) و (0.000) وهما أصغر من مستوى المعنويّة 0.05 كلٍ على حدة ممّا يعني أنّ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة السيولة لهما أثر معنويّ على المتغيّر التابع. وبالنسبة للعلاقة بين نسبة

الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع فقد كانت عكسيّة مع الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول وطرديّة مع نسبة السيولة.

وبالمقارنة مع النتائج التي تمّ اختبارها للمصارف الإسلاميّة الثلاثة ولكلّ مصرف على حدة ترى الباحثة أنّ معاملات الانحدار كانت معنويّة أي أقلّ من 0.05 وبعضها غير معنويّة وعند اختبار الفرضيّة للمصارف مجتمعة أصبحت معاملات الانحدار معنويّة لذا فإنّ الباحثة قد اقتصرت عليهن.

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج:

فيما يتعلّق بمصرف سورية الدوليّ الإسلاميّ:

1. لا يوجد تأثير معنويّ لنسب السيولة المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكيّة.
2. يوجد تأثير معنويّ لنسب السيولة المصرفيّة في نسب مخاطرة السيولة.

فيما يتعلّق بمصرف البركة:

3. لا يوجد تأثير معنوي لنسب السيولة المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكيّة، باستثناء نسبتي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة السيولة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة فقد كان هناك تأثير معنوي بينهما.
4. يوجد تأثير معنوي لنسب السيولة المصرفيّة في نسب مخاطرة السيولة.

فيما يتعلّق بمصرف شام:

5. لا يوجد تأثير معنوي لنسب السيولة المصرفيّة في معدّل العائد على الأصول باستثناء نسبتي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول و نسبة السيولة حيث ظهر التأثير معنويّاً بينهما.
6. لا يوجد تأثير معنوي لنسب السيولة المصرفيّة في معدّل العائد على حقوق الملكيّة باستثناء نسبتي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول و نسبة السيولة حيث ظهر التأثير معنويّاً بينهما.
7. يوجد تأثير معنوي لنسب السيولة المصرفيّة في نسب مخاطرة السيولة.

فيما يتعلق بالاختبارات الخاصّة بالانحدار المتعدد للمصارف الإسلامية الثلاثة باستخدام نموذج الانحدار المجمع:

8. يوجد تأثير معنوي لنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول في ربحيّة المصارف الإسلاميّة، وكانت العلاقة طرديّة بينهما.
9. لا يوجد تأثير معنوي لنسبة السيولة المصرفيّة في ربحيّة المصارف الإسلاميّة، وكانت العلاقة عكسيّة بينهما.
10. يوجد تأثير معنوي لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة السيولة في نسبة مخاطرة السيولة وعلاقة نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع مع الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول كانت عكسيّة بينما مع نسبة السيولة فقد كانت طرديّة.

11. مما سبق من النتائج التي تم التوصل لها من خلال اختبار الفرضيات وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية وطردية بين السيولة والمخاطرة، إلا أن بعض السنوات ظهر العكس ما بين السيولة والربحية نظراً للخدمات التي يقوم بها المصرف مما أدى ارتفاع الربحية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة يمكن طرح مجموعة من التوصيات:

1. التزام المصارف الإسلاميّة بنظام محدّد يضمن وجود افصاح عن البيانات والمعلومات بشكل دقيق، وتمتّعه بالشفافية التي من خلالها سيعكس وضع السيولة في المصرف من خلال النسب الخاصة بها والتنبّؤ بالربحيّة، وتجنّب المخاطرة.
2. متابعة مزاولة الأعمال التي يؤدّيها المصرف والتي تبيّن من خلالها الاستمرار في الاستثمارات قصيرة الأجل، والتدخل في الاستثمارات طويلة الأجل لحل العثرات التي يتعرّض لها المصرف.
3. القدرة على تقييم مخاطرة السيولة بشكل دوري لدى كلّ مصرف، للتأكد من فعاليته، والقيام بتطوير أنظمة المعلومات لقياس ومراقبة المخاطر.
4. اهتمام ومراقبة المصارف بشكل منتظم لتوظيفات الأموال، والسيولة التي بحوزته ليقي نفسه من التعرض لحالات الفائض فيها والعجز.
5. السعي لوجود سوق ماليّ إسلامي والذي يعدّ من ضرورات الاستثمار المتميّز، حيث تعاني هذه المصارف من عدم امتلاكها لأدوات ماليّة تتمتّع بما هو موجود لدى الاسواق الماليّة من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل إلى استثمارات وتمويلات طويلة الأجل، والمصارف الاسلاميّة لا تملك أدوات تمكّنها من استقطاب موارد أموال ذات آجال طويلة، فالأدوات الماليّة التي تتعامل بها تقتصر على الودائع الجارية والاستثمارية وودائع التوفير، والتي تستحقّ خلال مدة قصيرة.
6. العمل على زيادة اليد العاملة ذات الخبرة في مجال الصيرفة الإسلاميّة، حيث أنّ معظم الموظّفين في المصارف الإسلاميّة كانوا موظّفين في مصارف تقليدية سابقاً ممّا يعني أنه لا خبرة لهم في المصارف المبنية على المعاملات الشرعيّة.
7. العمل على تقديم دورات تدريبيّة للموظّفين لتزويدهم بالمعارف اللازمة للمصارف الإسلاميّة، بالإضافة إلى زيادة الأبحاث والدراسات المتعلّقة بتطوير المنتجات المستخدمة في المصارف الإسلاميّة.

قائمة المراجع:

الكتب العربية:

1. أحمد، عبد الوهاب يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 164.
2. اسماعيل، حنان، اسماعيل محمود، محمد رضوان حلوة، المحاسبة الإدارية والتحليل المالي، جامعة حلب، منشورات وزارة التعليم العالي، 2001، ص75.
3. آل شبيب، دريد كامل، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عام 2009م، ص 22.
4. آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، عام 2007م، ص 160.
5. البديوي، محمد فتحي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2012، ص 249.
6. بكري، علي حاج، محاسبة شركات الأموال، جامعة حلب، عام 2009م، ص214.
7. حماد، طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية بالإسكندرية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عام 2001م، ص 92.
8. حماد، طارق عبد العال، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، عام 2005م، الدار الجامعية، ص 260.
9. خان، طارق، إدارة المخاطر" تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، عام 2003م، ص 66.
10. خان، طارق، إدارة المخاطر" تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، عام 2003م، ص 69-70.
11. خلف، كنجو، أسمهان، كنجو، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، كلية الاقتصاد، لعام 2012، ص 70.
12. الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية، دمشق، دار الفكر، عام 2002، ص 386.
13. الصيرفي، عبد المولى، محمد، ناصر خليفة، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، دار السحاب للنشر والتوزيع، 2010، ص 64.
14. عبد الكريم محمد، فضل، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، عام 2010م، ص 8.
15. عبد الله، عقيل جاسم، النقود والبنوك منهج نقدي ومصرفي، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان،1999، ص 231.

16. عبد الهادي، محمد سعيد، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل – التحليل المالي، الطبعة الأولى، عام 1999–2000، ص 33– 34.
17. عبد الهادي، محمد سعيد، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل – التحليل المالي، الطبعة الأولى، عام 1999–2000، ص200.
18. عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، 2000، ص 165.
19. عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، عمان: معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، لعام 1989م، ص42.
20. فلوح، اسماعيل، مرعي، حمزه، صافي، اسماعيل، عبد الرحمن، محي الدين، تحليل القوائم المالية، جامعة دمشق،2012، ص 146.
21. قلعاوي، الدكتور غسان، كتاب المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا؟ وكيف؟، الطبعة الأولى 1998.
22. قنطقجي، سامر مظهر، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، الطبعة الثانية، دار إحياء للنشر الرقمي، 2014، ص14.
23. قنطقجي، سامر مظهر، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، 2010، ص 463– 464.
24. قنطقجي، سامر، صناعة التمويل في المصارف الإسلامية، لعام 2010م، الطبعة الاولى، ص 100.
25. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل عمان، 2004، ص 22.
26. منصور، علوان، مازن خلدون، آلاء محمد، الودائع وعلاقتها بالربحية في القطاع المصرفي السوري، عام 2016م، ص13.
27. النحلة، مروان، قياس و تحليل و إدارة المخاطر المالية، لعام 2010م، ص 6.
28. النعيمي، التميمي، عدنان تايه، ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، عام 2008م، ص339.
29. الهندي، منير ابراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة، عام 1999م، ص 440.
30. هندي، منير ابراهيم، الأوراق المالية وأسواق المال، عام 2006م، ص 369.
31. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص 471.

32. بيطار، منى لطفي، إدارة المصارف الإسلامية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، عام 2017، ص 49.
33. قنطقجي، آغا، سامر، إبراهيم، صندوق القرض الحسن(تنظيمه، آلياته، ضوابطه)، دمشق، شعاع للنشر والعلوم، ص 32.

الرسائل العلمية:

1. أبو رحمه، سيرين سميح، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، دراسة تطبيقيّة على المصارف التجاريّة الفلسطينية"، رسالة ماجستير في قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2009، ص 34.
2. زيتون، منذر عبد الهادي رجب، تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار(المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإيجارة المنتهية بالتمليك) في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عام 2010، ص 31.
3. أبو سمرة، رانية خليل حسان، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، فلسطين، عام 2007، ص 17.
4. أبو زعيتر، باسل جبر حسن، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، عام 2006، ص 93.
5. أحلاسه، نصر رمضان، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، 2013، 46.
6. أحمد بوقري، عادل بن عبد الرحمن، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، عام 2005م، ص 70.
7. براح، كشكوش، سهام، إلهام، تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، لعام 2016م، ص 11.
8. جابر، لبنى عبد اللطيف محمود، دور المصارف الإسلامية في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون، جامعة غزة، 2015، ص23.
9. الجعافرة، أحمد ياسين حمد، دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية، جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير في المحاسبة، 2012، ص 39.

10. جودي، أحلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير عمل البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، عام 2015م، ص 64.
11. الخنيسة، خليل محمد، أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سورية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين، 2016، ص21.
12. خولة، مقلاتي، إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، عام 2015م، ص 42.
13. الرمحي، زاهر عطا، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، رسالة دكتوراه، عام 2004م، ص 18.
14. الرمحي، زاهر عطا، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، رسالة دكتوراه، عام 2004م، ص 21.
15. الشرفا، ياسر عبد طه، دور سلطة النقد في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كلية التجارة – الجامعة الإسلامية، 2010، ص5.
16. شهاب الدين، ابتسام السيد، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، عام 2016، ص 43-44.
17. صونيا، عتروس، أدوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، 2015، ص8.
18. عاشور، ناجية، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص29.
19. عاصي، أمارة محمد يحيى، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010، ص 149- 150.
20. عبد الحق، أبو عتروس، خطر السيولة في البنوك الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسطينة، ص 106 -107.
21. عبد الحي، محمد عبد الحميد، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، اطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفي، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، عام 2014م، ص 28.
22. عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCISسعيدة- ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم

الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأفراد وحو كمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012/2011 ،ص20.

23. العقاد، نور محمد فواز، الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، 2014، ص77.

24. الغافود، إمزيكة، مختار عبد السلام، فرج أحمد، محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 2016، ص 34.

25. فرج، شعبان، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لعام 2014م، ص 62.

26. مزيق، رامي اكرم، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة تشرين، عام 2014م، ص53.

27. المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، كلية التجار، جامعة المنصورة، ص 145-146.

28. الموسوي، سعدي أحمد حميد، القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة، دراسة تحليليه لعينه من المصارف التجارية العراقية، جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد، ص 64.

29. نبيلة، رقاقدة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي، مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عام 2016م، ص3.

30. نجار، حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014، ص49.

31. نجيب الله، حاكمي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص 74.

المجلات العلمية والمؤتمرات:

1. أبو قرون، هند يوسف سليمان، إدارة السيولة في المصارف السودانية ايجابياتها وسلبياتها، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، 2015، ص 4.

2. أبوديه، إيهاب حسين، دراسة تحليلية للسيولة في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، 2010-2014، https://platform.almanhal.com، ص7.
3. إدارة السيولـة في المصارف التجـارية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، 2012، السلسلة الخامسة - العدد 2، http://www.kibs.edu.kw، ص2.
4. بوعبدلي، مرسلي، أحلام، نزيهة، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد / 06 ديسمبر 2016، ص47.
5. حبقه، علي، التقنيات الحديثة في إدارة السيولة، رسالة ماجستير في المصارف والتأمين، جامعة دمشق، عام 2013م، ص 26.
6. الحسين، بسام، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية – دراسة تطبيقية، المجلد 83 العدد 33 عام2016 م، ص 83-84.
7. حماد، حمزة عبد الكريم محمد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، منتدى التمويل الإسلامي، رابط، http://islamfin.yoo7.com/t168-topic#bottom
8. خوجة، عز الدين، آليات استقطاب الموارد المالية الحسابات الاستثمارية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، 2010، ص6.
9. داغي، علي محي الدين القره، إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة إسرا الدولية الإسلامية، مجلد 1، 2010، ص 11-12.
10. الدويك، عبد القادر، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المؤسسات المالية الإسلامية، ص12، https://www.kantakji.com
11. الرباطي، الحداد، أحمد سعد، صابرين المبروك، إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية، الأسس والنظريات، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2015، ص12-13.
12. الرفاعي، عارضة، غالب عوض، فيصل صادق، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن،2007، ص16 .
13. الروضي، عبد الله، معوقات الاستثمار وإدارة السيولة في البنوك الاسلامية المحلية، عمان، ورقة عمل، 2010، بتصرف.

14. رؤوف أحمد نضال، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، بغداد.
15. السواس، علي بن أحمد، مخاطر التمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، طبعة تمهيدية، ص9.
16. شويات، العاني، محمود، أسامة، السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية، المنارة، المجلد، 23، العدد 2، 2017، ص17.
17. صالح، مفتاح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي، عام 2009م، http://www.univ-ecosetif.com
18. الصائغ، أبو حمد، محمد جبار، رضا صاحب، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعيّنة من المصارف التجارية الأردنية، 2016، ص 6.
19. العبيد، ميمون علي، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، مجلة جامعة البعث، المجلد 73، العدد 9، عام 2015م، ص 131.
20. علي العبيد، ميمون، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، سورية، جامعة دمشق، المجلد – 73 العدد(9)2015 ، ص 127.
21. فرج، شعبان، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، لعام 2014م، ص 60.
22. القرعان، فادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية)، لعام 2014.
23. الكراسنة، ابراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، عام 2010م
24. الكروي، بلال نوري سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، جامعة كربلاء، 2009، ص9.
25. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، عام 2004م، ص 8.
26. لقليطي، غربي، الأخضر، حمزة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، ملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، عام 2011م، ص7.

27. المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كانون الأول، 2005، ص 5.
28. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، Ifsb، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، عام 2005م، ص 31.
29. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، Ifsb، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع مسبق، ص 31.
30. مرهج، حمودة، مزيق، منذر، عبد الواحد، رامي أكرم، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (36) العدد (2) 2014م، ص 335.
31. المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون (المعدل في عام 1998)، ص 16.

المراجع الأجنبية:

Articles:

1. Ali Suleiman Alshatti ،The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks, International Journal of Business and Management 2015.
2. AL-Jerjawi, Ra`fat M, Using Financial Ratios to distinguish between Islamic and Conventional Banks in Palestine, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Commerce in Business Administration, April /2016,p.57.
3. Badreldin ،Ahmed Mohamed ،Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16 October 2009,p.5.
4. Dawood, Usman, Factors impacting profitability of commercial banks in Pakistan for the period of (2009-2012), International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 4, Issue 3, p3, March 2014.
5. Hossain, Alamgir, Examination of Profitability between Islamic Banks and Conventional Banks in Bangladesh: A Comparative Study, Research in Business and Management, 2014, Vol. 1, No. 1, p.81.

6. IRFAN, MAJEED,ZAMAN, Muhammad ،Yasir ،Khalid, The Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries, Economia. Seria Management Volume 17, Issue 2, 2014,p.226
7. Omari, H, Measuring Islamic Banks' Efficiency Using Data Envelopment Analysis (DEA) and Financial Ratio Analysis (FRA): The case of Jordanian Islamic Banks during The period 2005-2009, submitted in partial fulfillment of the requirements of the Master's degree in Banking and Finance at yarmouk university,2011, p 41.
8. Roman, Sargu, Angela, Alina camelia, Banks liquidity risk analysis in the new European union member countries: evidence from Bulgaria and Romania, Procedia Economics and Finance 15 2014, p.574.
9. Ruben Maina Karani, The Effect Of Liquidity Management On Profitability Of Commercial Banks In Kenya،2014.
10. Sulaiman, Ahmad Azam ; Mohamad, Mohammad Taqiuddin, Samsudin Muhamad Lukman. How Islamic Banks of Malaysia Managing Liquidity? An Emphasis on Confronting Economic Cycles, International Journal of Business and Social Science – p.254, (2013).
11. Sunny Obilor Ibe, The Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria, Dept. of Banking/Finance, Journal of Finance and Bank Management, June 2013.
12. The Financial Services Round table, Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Banks, 1999.
13. p.h, Collin, Adrian, Joliffe, Dictionary of Accounting,1994,p.170.
14. Shen, Chung-Hua, "Bank Liquidity Risk and Performance, National University of Kaohsiung,2009.
15. Tafri, Fauziah Hanim, Hamid, Zarinah, Mydin Meera, Ahamed Kameel, Azmi Omar, Mohd" بعنوان (The Impact of Financial risk on profitability of Malaysian commercial banks "), International Journal of Economics and Management Engineering,2009.
16. Anjum Iqbal,"بعنوان (Liquidity Risk Management A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan)" 2012.

المواقع الالكترونية:

6. http://www.ligiagolosoiu.ro/content/lecture03.pdf
7. https://economictimes indiatimes.com/definition/liquidity
8. .https://www.investopedia.com/terms/p/profit.asp
9. Liquidity" booklet of the OCC's Comptroller's Handbook, June 2012

10. site.iugaza.edu.ps/yshorafa/files، الفصل الثالث المصارف الإسلامية، تاريخ الدخول 4/20/
11. أبو فرحة، محمد، الوديعة المصرفية، دراسات شرعية اقتصادية.
12. أحمد درو، عبد الجليل إدريس، لعام 2016، ص 9، رابط.
13. تعريف ومعنى مخاطرة في قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصر، قاموس عربي عربي، رابط، https://www.almaany.com .
14. الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، بناء على أحكام الدستور وعلى ما أقره مجلس الشعب، القانون رقم (3) بتاريخ 2009/12/30.
15. الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، قرار رقم (23) لعام 2002/3/17.
16. حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، ص 15-16، بحث مقدم للمجمع الفقهي في الدورة العشرون المنعقدة في مكة المكرمة، 2010.
17. الشريف، عمر مصطفى، الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن.. التقنين والرقابة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص6.
18. الصيفي، عبد الله علي، التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية، العدد 2، 2013، ص 502.
19. عبد الرحمن، تانيا قادر، البياتي، انوار ضياء عبد الكريم، عبد العزيز، غازي، العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف، ص 4، رابط.
20. قاموس معاجم اللغة، معجم لسان العرب، معجم عربي عربي، رابط.
21. قرار رقم 588، مجلس النقد والتسليف، 2009، وعلى مذاكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٢.
22. لال الدين، أكرم، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية نقدية، بحث مقدم لمؤتمر كوالالمبور العالمي في التمويل الإسلامي (KLIFF 2014)، ص 6 بتصرف، http://kliff.com.my/wp-conten.
23. اللهو، عامر بن عيسى، الودائع البنكية في المصارف الإسلامية، ص6، http://elibrary.mediu.edu.my/books.
24. لآل الدين، أكرم، إدارة السيولة في المصارف الإسلاميّة، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 2010م.

25. المادة(82) المرسوم التشريعي رقم (29) لعام 2011، قانون الشركات.
26. المرسوم التشريعي 35 لعام 2005 إحداث المصارف الإسلامية.
27. المرسوم التشريعي رقم (8) بتاريخ 2004/9/19، تعليمات الرقابة المصرفية، مجلس النقد والتسليف في سورية.
28. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، https://kantakji.com/accounting.
29. مفاهيم السيولة في الإدارة المالية، منتدى التعليم بمصر، http://egyfree.ahlamontada.com
30. هيئة السوق المالية، صناديق الاستثمار، ص3، https://www.tadawul.com.
31. أبو عبيد، أحمد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ص 14، file:///C:/Users/%D9%89.

قائمة الملاحق

الملحق(أ)

طريقة حساب سيولة المصارف الإسلامية

مصرف سورية الدولي الإسلامي

السنوات	النقدية الموجودة في المصرف	اجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	الأصول النقدية وشبه النقدية	الخصوم المتداولة	نسبة الجاهزية النقدية	الأصول النقدية وشبه النقدية	اجمالي الأصول	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية	الالتزامات المتداولة +التزامات خارج الميزانية	نسبة السيولة
2010	37,849,834,385	15,798,723,448	239.58	42,112,144,361	17,294,326,667	243.50	42,112,144,361	77,484,737,487	54.35	42,112,144,361	26,180,634,988	160.85
2011	30,359,450,567	19,884,917,037	152.68	34,569,159,996	22,339,358,424	154.75	34,569,159,996	63,321,816,693	54.59	34,569,159,996	41,932,900,554	82.44
2012	59,219,548,220	49,961,464,040	118.53	61,187,159,343	51,907,712,307	117.88	61,187,159,343	87,559,022,160	69.88	61,187,159,343	66,261,877,903	92.34
2013	59,200,736,749	51,161,073,270	115.71	68,002,589,496	51,948,314,354	130.90	68,002,589,496	92,089,000,348	73.84	68,002,589,496	65,375,580,916	104.02
2014	55,115,334,922	48,138,521,825	114.49	62,008,556,586	49,088,870,433	126.32	62,008,556,586	91,331,861,386	67.89	62,008,556,586	49,088,870,433	126.32
2015	68,072,750,837	77,028,470,104	88.37	79,543,247,699	77,947,914,592	102.05	79,543,247,699	131,186,846,839	60.63	79,543,247,699	77,947,914,592	102.05
2016	143,786,005,705	117,388,086,508	122.49	161,627,706,840	120,632,189,761	133.98	161,627,706,840	201,288,860,006	80.30	161,627,706,840	120,632,189,761	133.98
2017	204,997,642,935	161,046,387,697	127.29	232,500,044,319	170,262,867,939	136.55	232,500,044,319	289,075,626,334	80.43	232,500,044,319	170,262,867,939	136.55

مصرف البركة

السنوات	النقدية المتواجدة في المصرف	اجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	الأصول النقدية وشبه النقدية	الخصوم المتداولة	نسبة الجاهزية النقدية	الأصول النقدية وشبه النقدية	اجمالي الأصول	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية	الالتزامات المتداولة +التزامات خارج الميزانية	نسبة السيولة
2010	1,556,148,266	1,454,597,360	106.98	2,855,973,644	1,600,816,761	178.41	2,855,973,644	5,076,010,403	56.26	2,855,973,644	2,184,480,178	130.74
2011	15,773,390,783	8,049,878,907	195.95	16,460,380,521	9,237,567,483	178.19	16,460,380,521	23,047,927,355	71.42	16,460,380,521	14,321,608,263	114.93
2012	31,446,397,621	29,990,547,205	104.85	35,315,492,276	30,925,202,014	114.20	35,315,492,276	42,350,352,481	83.39	35,315,492,276	37,133,929,406	95.10
2013	37,572,497,552	44,972,133,008	83.55	53,729,041,168	45,738,296,065	117.47	53,729,041,168	60,873,929,447	88.26	53,729,041,168	55,694,088,032	96.47
2014	62,284,708,828	67,863,765,217	91.78	79,781,637,737	69,485,394,792	114.82	79,781,637,737	90,369,440,226	88.28	79,781,637,737	69,485,394,792	114.82
2015	74,975,571,859	127,995,614,553	58.58	136,995,402,800	131,089,884,034	104.50	136,995,402,800	164,467,974,931	83.30	136,995,402,800	131,089,884,034	104.50
2016	152,009,348,241	181,225,163,893	83.88	214,615,367,757	196,472,787,039	109.23	214,615,367,757	247,081,745,080	86.86	214,615,367,757	196,472,787,039	109.23
2017	261,255,863,305	257,712,621,391	101.37	286,426,426,968	266,497,140,070	107.48	286,426,426,968	328,872,527,436	87.09	286,426,426,968	266,497,140,070	107.48

مصرف شام

السنوات	النقدية الموجودة في المصرف	اجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	الأصول النقدية وشبه النقدية	الخصوم المتداولة	نسبة الجاهزية النقدية	الأصول النقدية وشبه النقدية	اجمالي الأصول	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	الأصول النقدية وشبه النقدية	الالتزامات المتداولة +التزامات خارج الميزانية	نسبة السيولة
2010	5,834,460,546	3,442,981,010	**169.46**	6,386,655,034	3,849,982,028	**165.89**	6,386,655,034	16,735,768,051	**38.16**	6,386,655,034	7,268,648,950	**87.87**
2011	3,111,386,627	3,320,748,476	**93.70**	3,735,966,845	3,517,002,154	**106.23**	3,735,966,845	13,047,426,360	**28.63**	3,735,966,845	8,816,514,010	**42.37**
2012	16,051,815,727	16,731,095,681	**95.94**	18,541,381,359	16,956,163,201	**109.35**	18,541,381,359	26,109,153,661	**71.01**	18,541,381,359	24,622,748,561	**75.30**
2013	48,860,135,659	45,646,145,862	**107.04**	50,101,015,319	45,868,353,733	**109.23**	50,101,015,319	56,935,160,783	**88.00**	50,101,015,319	54,585,576,922	**91.78**
2014	56,402,271,315	54,039,071,858	**104.37**	60,583,321,586	54,559,709,426	**111.04**	60,583,321,586	68,799,861,438	**88.06**	60,583,321,586	54,559,709,426	**111.04**
2015	55,473,485,079	79,921,904,763	**69.41**	61,871,272,202	80,642,735,400	**76.72**	61,871,272,202	100,516,688,700	**61.55**	61,871,272,202	80,642,735,400	**76.72**
2016	150,102,599,429	154,571,761,320	**97.11**	153,119,479,593	156,468,890,013	**97.86**	153,119,479,593	186,983,445,128	**81.89**	153,119,479,593	156,468,890,013	**97.86**
2017	92,145,367,288	83,610,461,352	**110.21**	95,624,861,628	87,004,557,728	**109.91**	95,624,861,628	135,617,226,497	**70.51**	95,624,861,628	87,004,557,728	**109.91**

الملحق(ب)

طريقة حساب ربحية المصارف الإسلامية

مصرف سورية الدولي الإسلامي

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة	صافي الربح÷ اجمالي الأصول	صافي الريح÷ إجمالي الملكية
2010	77,484,737,487	5,966,111,259	745699771	0.96	12.50
2011	63,321,816,693	8,858,628,961	873395821	1.38	9.86
2012	87,559,022,160	9,417,349,604	539473150	0.62	5.73
2013	92,089,000,348	9,584,258,645	193919092	0.21	2.02
2014	91,331,861,386	9,367,698,601	-210850364	-0.23	-2.25
2015	131,186,846,839	15,207,904,903	5845816078	4.46	38.44
2016	201,288,860,006	26,762,127,244	11558069582	5.74	43.19
2017	289,075,626,334	25,172,850,248	-1738862604	-0.60	-6.91

المصدر :من إعداد الباحثة بالاستناد إلى القوائم الماليةً لمصرف سورية الدولي الإسلامي

مصرف البركة

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة	صافي الربح÷ اجمالي الأصول	صافي الريح÷ إجمالي الملكية
2010	5,076,010,403	2243574984	-230,175,016	-4.53	-10.26
2011	23,047,927,355	3310536398	159,339,194	0.69	4.81
2012	42,350,352,481	5064396514	618,337,086	1.46	12.21
2013	60,873,929,447	7709329136	2,635,463,622	4.33	34.19
2014	90,369,440,226	10598897334	2,544,577,515	2.82	24.01
2015	164,467,974,931	17969799899	7,363,248,065	4.48	40.98
2016	247,081,745,080	28470015015	10,722,007,841	4.34	37.66
2017	328,872,527,436	28025059666	279,306,651	0.08	1.00

المصدر :من إعداد الباحثة بالاستناد إلى القوائم الماليةً لمصرف البركة

مصرف شام

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة	صافي الربح÷ اجمالي الأصول	صافي الريح÷ إجمالي الملكية
2010	16735768051	4430782213	107884052	0.64	2.43
2011	13047426360	4842394687	382547268	2.93	7.90
2012	26109153661	5197840598	347165737	1.33	6.68
2013	56935160783	7557933958	2360128496	4.15	31.23
2014	68799861438	9839887313	2,103,514,116	3.06	21.38
2015	100516688700	15325433821	5,486,378,250	5.46	35.80
2016	186983445128	24152345730	8505241821	4.55	35.21
2017	135617226497	23501104023	(2,553,729,567)	-1.88	-10.87

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى القوائم الماليةً لمصرف شام

الملحق(ت)

طريقة حساب مخاطرة السيولة في المصارف الإسلامية

مصرف سورية الدولي الإسلامي

السنوات	النقد والأرصدة لدى المصارف	إجمالي الأصول	مخاطرة السيولة	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الأصول	مخاطرة السيولة	الموجودات المتداولة	إجمالي الودائع	مخاطرة السيولة	إجمالي الودائع	إجمالي الأصول	مخاطرة السيولة
2010	37,849,834,385	77,484,737,487	**48.85**	5,966,111,259	77,484,737,487	**7.70**	42,112,144,361	15,798,723,448	**266.55**	15,798,723,448	77,484,737,487	**20.39**
2011	30,359,450,567	63,321,816,693	**47.94**	8,858,628,961	63,321,816,693	**13.99**	34,569,159,996	19,884,917,037	**173.85**	19,884,917,037	63,321,816,693	**31.40**
2012	59,219,548,220	87,559,022,160	**67.63**	9,417,349,604	87,559,022,160	**10.76**	61,187,159,343	49,961,464,040	**122.47**	49,961,464,040	87,559,022,160	**57.06**
2013	59,200,736,749	92,089,000,348	**64.29**	9,584,258,645	92,089,000,348	**10.41**	68,002,589,496	51,161,073,270	**132.92**	51,161,073,270	92,089,000,348	**55.56**
2014	55,115,334,922	91,331,861,386	**60.35**	9,367,698,601	91,331,861,386	**10.26**	62,008,556,586	48,138,521,825	**128.81**	48,138,521,825	91,331,861,386	**52.71**
2015	68,072,750,837	131,186,846,839	**51.89**	15,207,904,903	131,186,846,839	**11.59**	79,543,247,699	77,028,470,104	**103.26**	77,028,470,104	131,186,846,839	**58.72**
2016	143,786,005,705	201,288,860,006	**71.43**	26,762,127,244	201,288,860,006	**13.30**	161,627,706,840	117,388,086,508	**137.69**	117,388,086,508	201,288,860,006	**58.32**
2017	204,997,642,935	289,075,626,334	**70.91**	25,172,850,248	289,075,626,334	**8.71**	232,500,044,319	161,046,387,697	**144.37**	161,046,387,697	289,075,626,334	**55.71**

مصرف البركة

السنوات	النقد والأرصدة لدى المصارف	إجمالي الأصول	مخاطرة السيولة	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الأصول	مخاطرة السيولة	الموجودات المتداولة	إجمالي الودائع	مخاطرة السيولة	الودائع الأساسية	إجمالي الأصول	مخاطرة السيولة
2010	1,556,148,266	5,076,010,403	30.66	2,243,574,984	5,076,010,403	44.20	2,855,973,644	1,454,597,360	196.34	1,454,597,360	5,076,010,403	28.66
2011	15,773,390,783	23,047,927,355	68.44	3,310,536,398	23,047,927,355	14.36	16,460,380,521	8,049,878,907	204.48	8,049,878,907	23,047,927,355	34.93
2012	31,446,397,621	42,350,352,481	74.25	5,064,396,514	42,350,352,481	11.96	35,315,492,276	29,990,547,205	117.76	29,990,547,205	42,350,352,481	70.82
2013	37,572,497,552	60,873,929,447	61.72	7,709,329,136	60,873,929,447	12.66	53,729,041,168	44,972,133,008	119.47	44,972,133,008	60,873,929,447	73.88
2014	62,284,708,828	90,369,440,226	68.92	10,598,897,334	90,369,440,226	11.73	79,781,637,737	67,863,765,217	117.56	67,863,765,217	90,369,440,226	75.10
2015	74,975,571,859	164,467,974,931	45.59	17,969,799,899	164,467,974,931	10.93	136,995,402,800	127,995,614,553	107.03	127,995,614,553	164,467,974,931	77.82
2016	152,009,348,241	247,081,745,080	61.52	28,470,015,015	247,081,745,080	11.52	214,615,367,757	181,225,163,893	118.42	181,225,163,893	247,081,745,080	73.35
2017	261,255,863,305	328,872,527,436	79.44	28,025,059,666	328,872,527,436	8.52	286,426,426,968	257,712,621,391	111.14	257,712,621,391	328,872,527,436	78.36

مصرف شام

السنوات	النقد والأرصدة لدى المصارف	إجمالي الأصول	مخاطرة السيولة	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الأصول	مخاطرة السيولة	الموجودات المتداولة	إجمالي الودائع	مخاطرة السيولة	الودائع الأساسية	إجمالي الأصول	مخاطرة السيولة
2010	5,834,460,546	16,735,768,051	34.86	4,433,260,653	16,735,768,051	26.49	6,386,655,034	3,442,981,010	185.50	3,442,981,010	16,735,768,051	20.57
2011	3,111,386,627	13,047,426,360	23.85	4,844,925,401	13,047,426,360	37.13	3,735,966,845	3,320,748,476	112.50	3,320,748,476	13,047,426,360	25.45
2012	16,051,815,727	26,109,153,661	61.48	5,200,424,837	26,109,153,661	19.92	18,541,381,359	16,731,095,681	110.82	16,731,095,681	26,109,153,661	64.08
2013	48,860,135,659	56,935,160,783	85.82	7,560,553,330	56,935,160,783	13.28	50,101,015,319	45,646,145,862	109.76	45,646,145,862	56,935,160,783	80.17
2014	56,402,271,315	68,799,861,438	81.98	9,839,887,312	68,799,861,438	14.30	60,583,321,586	54,039,071,858	112.11	54,039,071,858	68,799,861,438	78.55
2015	55,473,485,079	100,516,688,700	55.19	15,325,433,821	100,516,688,700	15.25	61,871,272,202	79,921,904,763	77.41	79,921,904,763	100,516,688,700	79.51
2016	150,102,599,429	186,983,445,128	80.28	24,152,345,730	186,983,445,128	12.92	153,119,479,593	154,571,761,320	99.06	154,571,761,320	186,983,445,128	82.67
2017	92,145,367,288	135,617,226,497	67.95	23,501,104,023	135,617,226,497	17.33	95,624,861,628	83,610,461,352	114.37	83,610,461,352	135,617,226,497	61.65

الملحق(ث)

جداول التحليل الإحصائي للمصارف الإسلامية باستخدام نموذج بانل

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
ROE ال نسبة	15.7058	17.53568	24
الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة مجتمعة للمصارف	71.4408	16.33193	24
مجتمعة للمصارف السيولة نسبة	1.0436E2	24.06052	24

Correlations

		ROE ال نسبة	إلى السائلة الأصول نسبة للمصارف الأصول إجمالي مجتمعة	للمصارف السيولة نسبة مجتمعة
Pearson Correlation	ROE ال نسبة	1.000	.359	-.111-
	الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة مجتمعة للمصارف	.359	1.000	.320
	مجتمعة للمصارف السيولة نسبة	-.111-	.320	1.000
Sig. (1-tailed)	ROE ال نسبة	.	.042	.303
	الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة مجتمعة للمصارف	.042	.	.063
	مجتمعة للمصارف السيولة نسبة	.303	.063	.
N	ROE ال نسبة	24	24	24
	الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة مجتمعة للمصارف	24	24	24
	مجتمعة للمصارف السيولة نسبة	24	24	24

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.431[a]	.186	.108	16.55835

a. Predictors: (Constant), الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة ,مجتمعة للمصارف السيولة نسبة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1314.747	2	657.373	2.398	.115[a]
	Residual	5757.755	21	274.179		
	Total	7072.502	23			

a. Predictors: (Constant), مجتمعة للمصارف الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة ,مجتمعة للمصارف السيولة نسبة

b. Dependent Variable: ROE ال نسبة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.096	18.815		.058	.954
	الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة مجتمعة للمصارف	.472	.223	.440	2.117	.046
	مجتمعة للمصارف السيولة نسبة	-.183-	.151	-.252-	-1.210-	.240

a. Dependent Variable: ROE ال نسبة

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الودائع إجمالي إلى المتداولة الموجودات نسبة مجتمعة للمصارف	1.3432E2	42.22141	24
الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة مجتمعة للمصارف	71.4408	16.33193	24
مجتمعة للمصارف السيولة نسبة	1.0436E2	24.06052	24

Correlations

		المتداولة الموجودات نسبة الودائع إجمالي إلى مجتمعة للمصارف	إلى السائلة الأصول نسبة للمصارف الأصول إجمالي مجتمعة	للمصارف السيولة نسبة مجتمعة
Pearson Correlation	الودائع إجمالي إلى المتداولة الموجودات نسبة مجتمعة للمصارف	1.000	-.401-	.534
	الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة مجتمعة للمصارف	-.401-	1.000	.320
	مجتمعة للمصارف السيولة نسبة	.534	.320	1.000
Sig. (1-tailed)	الودائع إجمالي إلى المتداولة الموجودات نسبة مجتمعة للمصارف	.	.026	.004
	الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة مجتمعة للمصارف	.026	.	.063
	مجتمعة للمصارف السيولة نسبة	.004	.063	.
N	الودائع إجمالي إلى المتداولة الموجودات نسبة مجتمعة للمصارف	24	24	24
	الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة مجتمعة للمصارف	24	24	24
	مجتمعة للمصارف السيولة نسبة	24	24	24

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.807[a]	.650	.617	26.12230

a. Predictors: (Constant), الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة, مجتمعة للمصارف السيولة نسبة, مجتمعة للمصارف

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26671.027	2	13335.514	19.543	.000[a]
	Residual	14329.869	21	682.375		
	Total	41000.896	23			

a. Predictors: (Constant), مجتمعة للمصارف الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة, مجتمعة للمصارف السيولة نسبة

b. Dependent Variable: مجتمعة للمصارف الودائع إجمالي إلى المتداولة الموجودات نسبة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	116.845	29.683		3.936	.001
	الأصول إجمالي إلى السائلة الأصول نسبة مجتمعة للمصارف	-1.649-	.352	-.638-	-4.683-	.000
	مجتمعة للمصارف السيولة نسبة	1.296	.239	.739	5.424	.000

a. Dependent Variable: مجتمعة للمصارف الودائع إجمالي إلى المتداولة الموجودات نسبة

الملحق(ج)

قائمة الدخل لبنك سورية الدولي الإسلامي

بيان الدخل الموحد

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ ل.س.	٢٠١٠ ل.س.
إيرادات الأنشطة التمويلية الإسلامية	٣٢	٢,٥٩٢,٣٢٣,٨٢٧	٢,١٩٠,١٤٦,٥٧٠
إيرادات الأنشطة الإستثمارية الإسلامية	٣٣	١٦٩,٥٤٠,٣٣٩	١٧٦,٣٨٠,٥٣٩
مخصص ديون مشكوك بتحصيلها	٨	(٥٣٨,٢١١,٨٨٤)	(٤٩,٩٤٠,٣٨٥)
إطفاء الإيجار المنتهي بالتملك		(٦٧,٠٢٢,١٠٦)	(٦١,٣٤٤,٩٣٤)
مضاربين تشغيلية مشتركة مع المودعين	٣٤	(٤٥,٢٧٤,٣٩٣)	(٤٦,٤٤٢,٩٩٨)
إجمالي الإيرادات التمويلية والإستثمارية الإسلامية		٢,١١١,٣٥٥,٧٨٣	٢,٢٠٨,٧٩٩,١٢٢
إجمالي العائد على سندات الإستثمار المطلقة	٣٥	(١,٥٥٤,١٨٩,٢٩٣)	(١,٥٤٠,٢٣٣,٧٢٠)
حصة المصرف كمضارب	٣٥	٤٨٥,٣٦٠,١٧٠	٥٨٢,٩١٦,٨٤٣
حصة المودعين من المضاربين المشتركة	٣٥	٤٥,٢٧٤,٣٩٣	٤٣,٨٧٤,٨٧١
العائد على سندات الإستثمار المطلقة		(١,٠٢٣,٥٥٤,٧٠٠)	(٩١٣,٧٤٢,٠٠٦)
حصة المصرف من دخل الإستثمارات المشتركة بصفته مضارب و رب مال		١,٠٨٧,٨٠١,٠٨٣	١,٢٩٥,٠٥٧,١١٩
إيرادات المصرف من استثمارية الذاتية		١,٧٦٦,٥٥٧	١,٩٣٧,٠٦٥
إيرادات رسوم وعمولات	٣٦	٣٢٨,٧١٠,٨٨٧	٢١٣,٧١٥,٦٤٠
أعباء رسوم وعمولات	٣٧	(١,٠٣٩,٠٤٤)	(٣١٢,٢٨٨)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات		٣٢٧,٦٧١,٨٤٣	٢١٣,٤٠٣,٣٥٢
صافي أرباح تشغيلية ناتجة من تقييم العملات الأجنبية	٤٢	١٢٧,٩٩٨,٣٣٥	٦٠,٤٥٩,٦٩٣
أرباح غير محققة ناتجة من تقييم مركز القطع البنيوي		٤٣٩,٦٦٠,٠٣٧	٧٨,٥٢٢,٨١٧
ايرادات تشغيلية أخرى		٣١,٤٥١,١٢٤	١١,٧٩٦,٣٦٢
إجمالي الدخل التشغيلي		٢,٠١٦,٣٤٨,٩٧٩	١,٦٦٠,٨٧٦,٤٠٥
نفقات الموظفين	٣٨	(٤٥٠,٧٧٥,٣٠٢)	(٣٢٦,٧٣٩,٩٦٤)
إستهلاكات	١٤	(١١٣,٤٣٥,٠٣٤)	(٨٣,٤٥١,٢٧١)
إطفاءات	١٦	(٢٥,٠٠٧,٠٣٠)	(٢٠,٩٣٨,٤٣٣)
مخصصات لقاء أعباء ومخاطر محتملة		(٣,١٥٢,١٢١)	(٢,٣٨١,٩٣٥)
مصاريف تشغيلية أخرى	٣٩	(٣١٩,٣٨٨,٠١٠)	(٢٤٥,٥٢٧,٧٧٣)
إجمالي المصروفات التشغيلية		(٩١١,٧٥٧,٤٩٧)	(٦٧٨,٧٣٩,٠٧٦)
الربح قبل الضريبة		١,١٠٤,٥٩١,٤٨٢	٩٨٢,١٣٧,٣٢٩
ضريبة الدخل	١٧	(٢٣١,١٩٥,٦٦١)	(٢٣٦,٤٣٧,٥٥٨)
ربح السنة	٤٠	٨٧٣,٣٩٥,٨٢١	٧٤٥,٦٩٩,٧٧١
العائد إلى:			
مساهمي البنك		٨٧٤,٠٧٤,٢٧١	٧٥٠,٠٨٦,٣١٥
حقوق الجهة غير المسيطرة		(٦٧٨,٤٥٠)	(٤,٣٨٦,٥٤٤)
		٨٧٣,٣٩٥,٨٢١	٧٤٥,٦٩٩,٧٧١
حصة السهم الأساسية والمخفضة	٤١	١١,٧٥	١٢,٣٤

بيان الدخل الموحد

		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
		٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢
			بعد التعديل	قبل التعديل
	إيضاح	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إيرادات الأنشطة التمويلية الإسلامية	٣٢	١٬٣٢٢٬٥٣٦٬٥٧٨	٢٬٠٨١٬١١٧٬١٤٦	٢٬٠٨١٬١١٧٬١٤٦
إيرادات الأنشطة الإستثمارية الإسلامية	٣٣	٩٢٬٩٨٧٬٧١٣	١٩٥٬٦٥٤٬٨٨٩	١٩٥٬٦٥٤٬٨٨٩
مخصص ديون مشكوك بتحصيلها	٨	(٣٬٧٤٧٬٣٧٨٬٠٣٨)	(٧٨٩٬٩٣٩٬١١١)	(٧٨٩٬٩٣٩٬١١١)
إهلاك الإيجار المنتهي بالتمليك		(٣٦٬٨٦٨٬٢٧٠)	(٣٠٬٧٤٧٬٢٤٣)	(٣٠٬٧٤٧٬٢٤٣)
مصاريف تشغيلية مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق		-	(٨٬٦٨٠٬٩٠٢)	(٨٬٦٨٠٬٩٠٢)
إجمالي الإيرادات التمويلية والإستثمارية الإسلامية		(٢٬٣٦٨٬٧٢٢٬٠١٦)	١٬٤٤٧٬٤٠٤٬٧٧٩	١٬٤٤٧٬٤٠٤٬٧٧٩
إجمالي العائد على حسابات الإستثمار المطلقة	٣٤	(٦٠٨٬٦٣٣٬٧٨١)	(١٬٢٩٠٬٧٦٩٬٢٧٠)	(١٬٢٩٠٬٧٦٩٬٢٧٠)
حصة المصرف كمضارب	٣٤	٢٣٤٬٨٧٢٬٩٦٧	٢٥٨٬١٩٣٬٥٥١	٢٥٨٬١٩٣٬٥٥١
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من المصاريف التشغيلية	٣٤	-	٨٬٦٨٠٬٩٠٢	٨٬٦٨٠٬٩٠٢
العائد على حسابات الإستثمار المطلقة		(٣٧٣٬٧٦٠٬٨١٤)	(١٬٠٢٣٬٨٩٤٬٨١٧)	(١٬٠٢٣٬٨٩٤٬٨١٧)
حصة المصرف من دخل حسابات الإستثمار المطلقة (كمضارب ورب عمل)		(٢٬٧٤٢٬٤٨٢٬٨٣١)	٤٢٣٬٥٠٩٬٩٦٢	٤٢٣٬٥٠٩٬٩٦٢
إيرادات المصرف من استثماراته الذاتية	٣٥	(٥٬٦٥٧٬٠٩٧)	١٬٤٧٦٬٤٩٦	١٬٤٧٦٬٤٩٦
إيرادات رسوم وعمولات	٣٦	١٬١٧٥٬٢٧٧٬٤٧٨	٥٩٥٬٥٥٩٬٣٣٣	٥٩٥٬٥٥٩٬٣٣٣
أعباء رسوم وعمولات	٣٦	(٨٬١٦٤٬٤٢١)	(٢٬٧٠٧٬٤٢٦)	(٢٬٧٠٧٬٤٢٦)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات		١٬١٦٧٬١١٣٬٠٥٧	٥٩٢٬٨٥١٬٩٠٧	٥٩٢٬٨٥١٬٩٠٧
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية	٤٢	٧٦٬٧٨٥٬٢٠٩	٤٩٧٬٦٩٧٬٦٣٤	٤٥٧٬٧٧٣٬١٨٤
أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	٤٣	٢٬٠٣٠٬٤٢١٬٥٥٥	٥٥٨٬٦٤٧٬٧٥٢	٥٩٨٬٥٧٢٬٢٠٢
إيرادات تشغيلية أخرى		٢٣٣٬٣٧٩٬١٢١	٥٤٬٤١٧٬٢٦٤	٥٤٬٤١٧٬٢٦٤
إجمالي الدخل التشغيلي		٧٥٩٬٥٥٩٬٠١٤	٢٬١٢٨٬٦٠١٬٠١٥	٢٬١٢٨٬٦٠١٬٠١٥
نفقات الموظفين	٣٧	(٥٠٩٬٤١١٬٤٧٠)	(٥٠٩٬٩٢٠٬٠٨٨)	(٥٠٩٬٩٢٠٬٠٨٨)
إهلاكات	١٤	(١٣٠٬٦٥٧٬٤٤٨)	(١٢٢٬٩٥٦٬٤٧٠)	(١٢٢٬٩٥٦٬٤٧٠)
إطفاءات	١٦	(٢٩٬٣٥٧٬٥٣٩)	(٢٨٬١٥٦٬٩٣٤)	(٢٨٬١٥٦٬٩٣٤)
مخصصات لقاء اعباء ومخاطر محتملة		(٥٠٠٬٠٠٠)	٤٬٥٦٠٬٨٤٣	٤٬٥٦٠٬٨٤٣
استرداد (مخصصات) لقاء أعباء ومخاطر مختلفة	٢٥	(٩٢٬١٥٩٬٨٣٨)	(٤٨٢٬٧٢٨٬٥١٠)	(٤٢١٬٧٥١٬٧٩٠)
مصاريف تشغيلية أخرى	٣٨	(٤٢٥٬٩٠٤٬٥٦٥)	(٤٩٢٬٧٤٤٬٦٨٨)	(٤٩٢٬٧٤٤٬٦٨٨)
إجمالي المصروفات التشغيلية		(١٬١٨٧٬٩٩٠٬٨٦١)	(١٬٦٣١٬٩٤٥٬٨٤٧)	(١٬٥٧٠٬٩٦٩٬١٢٧)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة		(٤٢٨٬٤٣١٬٨٤٧)	٤٩٦٬٦٥٥٬١٦٨	٥٥٧٬٦٣١٬٨٨٨
إيراد(مصروف) ضريبة الدخل المؤجل	١٧	٦٢٢٬٣٥٠٬٩٣٨	٤٢٬٨١٧٬٩٨٢	٤٢٬٨١٧٬٩٨٢
ربح السنة	٣٩	١٩٣٬٩١٩٬٠٩٢	٥٣٩٬٤٧٣٬١٥٠	٦٠٠٬٤٤٩٬٨٧٠
العائد إلى:				
حقوق الملكية للمساهمين في المصرف		١٩٣٬٩١٩٬٠٩٢	٥٣٧٬٧٥٧٬٨٧٥	٥٩٨٬٧٣٤٬٥٩٥
حقوق الملكية للحصة غير المسيطرة		-	١٬٧١٥٬٢٧٥	١٬٧١٥٬٢٧٥
		١٩٣٬٩١٩٬٠٩٢	٥٣٩٬٤٧٣٬١٥٠	٦٠٠٬٤٤٩٬٨٧٠
حصة السهم الأساسية والمخفضة	٤٠	٢٫٢٨	٦٫٣٣	٧٫٠٤

بيان الدخل للسنة المُنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ .

الليرة السورية

	إيضاحات	٢٠١٥	٢٠١٤
– إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	٢٨	٢٠٩٨١٠٥٢٧٠٧٤	١٠٣٣٩٠٣٩٤٠٥٥
. إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية	٢٩	١٤١,٥٣٨,٣٣٤	٦٧٠٧١٦٠٢٩٨
– صافي إيرادات الإجارة	٣٠	٧٢٠٣٦٩٠٠٣٣	٦٧٠٥٤٧٠١١٢
. اهتلاك موجودات مقتناة بغرض الإجارة أو مؤجرة	٣١	(٤٤٠٧٧٨٠٨٠٠)	(٣٨٠٩٣٦٠٩٢٧)
ايرادات اخرى	٣٢	٣١٠١٣٣٠١١٩	٩٠٨٨٨٠١٠٢
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الدخل المشترك القابل للتوزيع)	٣٣	٣٠١٨١٠٧٨٨٠٧٦٠	١٠٤٤٥٠٦٠٨٠٦٤٠
حصةُ حسابات الاستثمار المطلق مع الاحتياطي		(٦٩٢٠٣٢٠٠٤٥٣)	(٣٨٧٠٩٤١٠٦٥٣)
احتياطي مخاطر الاستثمار		(٦٨٠٩٨٣٠٦٤٦)	٠
نصيب حسابات الاستثمار المطلق من الدخل المشترك القابل للتوزيع بعد تنزيل الاحتياطي	٣٣	(٦٢٣٠٣٣٦٠٨٠٧)	(٣٨٧٠٩٤١٠٦٥٣)
حصةُ البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب المال	٣٤	٢٠٤٨٩٠٤٦٨٠٣٠٧	١٠٠٥٧٠٦٦٦٠٩٨٧
– إيرادات خدمات مصرفية	٣٥	٥٩١٠٣٠١٠٩٠٧	٦٨٥٠٨٦١٠٣٢٢
. أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي		٥٠٠١٦٠١٩١٠٣٢٣	١٠٧٢٣٠٦٦٠٠٦٠٥
. إيرادات الاستثمار في رؤوس أموال الشركات		٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٠
أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي	٣٦	١٧٢٠١٢٦٠٢٩٥	٩٨٠٧٤٥٠٤٦٩
. صافي فروقات تقييم ومخصصات الموجودات قيد التصفية	٣٧	(٤٠٧٦٠٠٠٠٠)	(٩٠٨٦٧٠٦٤٨)
– إيرادات أخرى	٣٨	٥٠١٠٣٠٨٩٠	٨٦٠٥٤٩٠٥٠٠
إجمالي الدخل الخاص بالمصرف		٨٠٢٧١٠٤٣١٠٧٢٢	٣٠٦٤٢٠٦١٦٠٢٣٥
	إيضاحات	٢٠١٥	٢٠١٤
– نفقات الموظفين	٣٩	(٨٩٤٠٤٤٩٠٥٤٦)	(٥٩٨٠٦٣٩٠٥٤٨)
– اهتلاكات واطفاءات	١٢_١١	(١٧٩٠٥٨٥٠٠٣٤)	(١٧١٠٦٢٢٠٨٨٠)
. مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	٦	(١٥٠١٧٧٠٦٠٠)	(٢٠٨٧٨٠٧١٧٠٤٧٢)
– مصاريف أخرى	٤٠	(٧٢٣٠١٥٠٠٢٩٥)	(٤٧٤٠٩٩٩٠٢٣٩)
– م. لقاء مخاطر محتملة	١٨	٠	(٧٧٠٨٠٠٠٦٤٤)
أعباء تشغيلية أخرى	٤١	(٤١١٠٠٦٣٠٨٩٦)	(٣٩٦٠٠٤٠٠٢١٤)
إجمالي المصروفات		(٢٠١٩٣٠٠٧١٠١٧١)	(٤٠٥٩٧٠٨١٩٠٩٩٧)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة		٦٠٠٧٨٠٣٦٠٠٥٥١	٩٥٥٠٢٠٣٠٧٦٢
– ضريبة الدخل	١٩	(٢٣٢٠٥٤٤٠٤٧٣)	(٧٤٤٠٣٥٣٠٣٩٨)
صافي الربح		٥٠٨٤٥٠٨١٦٠٠٧٨	(٢١٠٠٨٥٠٠٣٦٤)
المساهمي المصرف		٥٠٨٤٥٠٨١٦٠٠٧٨	(٢١٠٠٨٥٠٠٣٦٤)
– حصة السهم من ربح (خسارة) السنة	٤٢	٦٨٠٧٨	(٢٠٤٨)

بيان الدخل للسنه المنتهيه في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧

الليرة السورية

	ايضاحات	٢٠١٧	٢٠١٦
– إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	٢٨	٥،٣٢٠،٦٢٥،٧١٦	٣،٧٧١،٦٩١،١٩٢
. إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية	٣٠	٢٩٩،٥٧١،٦٠٠	٢٢،٠٣٥٨،٩٦٤
– صافي إيرادات الإجارة	٣١	٥٠٠،٥٨٩،٢٨١	٧٥،١٠٩،٦٢٧
. اهتلاك موجودات مقتناة بغرض الإجارة أو مؤجرة	٣٢	٣٢،٣١٥،١٣٠–	٤٥،٢٤٧،٧٦٧–
ايرادات اخرى	٣٣	١٤،٩٤٢،٩٩١	١١،٠٢٥،٦٨٠
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الدخل المشترك القابل للتوزيع)	٣٤	٥،٦٥٣،٤١٤،٤٥٨	٤٠،٣٧،٩٣٧،٦٩٦
حصةُ حسابات الاستثمار المطلق مع الاحتياطي		١،٣٧٩،٧٥٧،٥٠١–	٧٧٠،٢٢٨،٧٣٣–
احتياطي مخاطر الاستثمار		١٣٧،٩٧٥،٧٥٠–	٧٧،٠٢٢،٨٧٣–
نصيب حسابات الاستثمار المطلق من الدخل المشترك القابل للتوزيع بعد تنزيل الاحتياطي	٣٤	١،٢٤١،٧٨١،٧٥١–	٦٩٣،٢٠٥،٨٦٠–
حصةُ البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب المال	٣٥	٤،٢٧٣،٦٥٦،٩٥٧	٣،٧٦٢،٧٠٨،٩٦٣
– إيرادات خدمات مصرفية	٣٦	٣،٧٣٦،٦٩٢،٣٦٧	٢،٧٠٧،٦٤٤،٥٩٢
. أرباح (خسائر) غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي		٣،٢٦٨،٣٢٤،٧٥٣–	٧،٤٥٢،١٦٢،٦٣٧
. إيرادات الاستثمار في رؤوس أموال الشركات		٩،٥٨٥،١١٣	٢،٨٥٠،٠٠٠
أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي	٣٧	٤٤٦،٢٣٣،٤٩١	٢٣٤،١٩٩،٥٤٠
– إيرادات أخرى	٣٨	١٢،٣٣٤،٤٢٧	٦٠،٣١٤،٥٢٢
إجمالي الدخل الخاص بالمصرف		٥،٢١٠،١٧٧،٦٠٢	١٣،٢١٩،٨٨٠،٢٥٤
	ايضاحات	٢٠١٧	٢٠١٦
– نفقات الموظفين	٣٩	٢،٠٧٦،١٠٤،٦٧١–	١،٦٢٣،٩٣٥،٥٧٦–
– اهتلاكات واطفاءات		١١٣،٤٦٢،١٧١–	١٩٦،٠٣٩،٥٤٤–
. مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	٢٩	٣،٨،٦٥٥،٣٩٦–	٣،٧٢٢،٣٥٣،٧٠٤
مخصصات متنوعة /استرداد		١٣٥،١٧٣،٨٠٥	٢٦٩،٠٧٠،١٥٧–
– مصاريف أخرى	٤٠	١،٧٩٦،٤١٣،٧٩١–	٩٧٢،٨٧٤،٩٦٧–
أعباء تشغيلية أخرى	٤١	١،٢٨٩،٤٦٢،٠٨٣–	٥٥٨،٤٣١،٣٧٠–
إجمالي المصروفات		٥،٤٤٨،٩٢٣،٨٠٧–	٣٩٧،٩٩٧،٩١٠–
الربح (الخسارة) قبل الضريبة		٢٣٨،٧٤٦،٢٠٥–	١٢،٨٢١،٨٨٢،٣٤٤
– ضريبة الدخل	١٩–أ	١،٥٠٠،١١٦،٣٩٩–	١،٢٦٣،٨١٢،٧٦٢–
صافي الربح		١،٧٣٨،٨٦٢،٦٠٤–	١١،٥٥٨،٠٦٩،٥٨٢
– حصة السهم من ربح (خسارة) السنة	٤٢	١٨،٨٨–	١٣٥،٩٩

تم تعديل تصنيف بعض البنود (كالمخصصات المتنوعة والمصاريف الأخرى) لعام ٢٠١٦ لتتناسب مع المقارنة لبنود عام ٢٠١٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (٣) إلى رقم (٥١) جزء من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

الملحق(ح)

قائمة الدخل لبنك البركة

بنك البركة – سورية ش.م.م

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

	إيضاح	2011	الفترة منذ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010
		ليرة سورية	ليرة سورية
الإيرادات			
إيرادات الأنشطة التمويلية	21	198,668,089	12,233,553
إيرادات الأنشطة الإستثمارية	22	9,982,703	1,253,273
مخصص تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية ونمم معدومة		(12,046,710)	–
إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية		196,604,082	13,486,826
بطرح: نصيب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضاربا		(196,604,082)	(13,486,826)
نصيب البنك من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضاربا	23	59,121,968	1,142,668
العائد على حسابات الاستثمار المطلق		(137,482,114)	(12,344,158)
نصيب البنك من دخل الاستثمارات بصفته مضارب ورب عمل		59,121,968	1,142,668
إيراد البنك من استثماراته الذاتية	24	97,124,347	46,746,581
نصيب البنك من إدارة الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً	25	23,964,438	18,326,197
صافي إيرادات الخدمات البنكية	26	77,944,798	1,976,204
الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية		11,362,147	3,634,527
ارباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	27	233,904,678	6,524,813
إيرادات اخرى		619,651	182,035
إجمالي الإيرادات التشغيلية		504,042,027	78,533,025
المصروفات			
مصاريف التأسيس	28	-	(123,864,160)
نفقات الموظفين	29	(178,828,563)	(98,153,340)
مصاريف إدارية وعمومية	30	(154,262,196)	(127,941,789)
استهلاكات وإطفاءات		(35,021,100)	(10,893,056)
مخصصات تشغيلية أخرى		(1,781,752)	(1,659,413)
إجمالي المصروفات		(369,893,611)	(362,511,758)
صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة		134,148,416	(283,978,733)
إيراد ضريبة الدخل المؤجلة	11	25,190,778	53,803,717
صافي ربح (خسارة) السنة /الفترة		159,339,194	(230,175,016)
الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح (خسارة) السنة / الفترة	31	15.93	(23.02)

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

	إيضاح	2013 ليرة سورية	2012 ليرة سورية
الإيرادات			
إيرادات الأنشطة التمويلية	22	495,535,115	448,507,305
إيرادات الأنشطة الإستثمارية	23	62,551,393	36,167,734
مخصص تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية	7	(160,460,240)	(55,703,540)
إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية		397,626,268	428,971,499
نصيب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل القطاع			
نصيب البنك بصفته مضاربا	24	(313,697,580)	(328,495,172)
نصيب البنك من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضاربا		74,889,368	78,177,600
العائد على حسابات الاستثمار المطلق	24	(238,808,212)	(250,317,572)
نصيب البنك من دخل الاستثمارات بصفته مضارب ورب عمل		158,818,056	178,653,927
دخل البنك من استثماراته الذاتية	25	486,614,414	239,965,872
نصيب البنك من إدارة الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً	26	19,660,697	15,629,966
صافي إيرادات الخدمات البنكية	27	310,137,439	170,197,848
الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية		210,713,299	222,567,097
ارباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	28	2,402,519,773	768,002,283
إيرادات اخرى		25,979	43,848
مخصص تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية	7	(192,500,000)	(544,410,370)
إجمالي الإيرادات التشغيلية		3,395,989,657	1,050,650,471
المصروفات			
نفقات الموظفين	29	(272,230,325)	(219,443,030)
مصاريف إدارية وعمومية	30	(300,953,178)	(191,714,078)
استهلاكات وإطفاءات	12,13	(73,613,739)	(68,877,487)
(مصروف) استرداد مخصصات تشغيلية أخرى		(39,093,356)	622,621
إجمالي المصروفات و المخصصات		(685,890,598)	(479,411,974)
صافي الربح قبل الضريبة		2,710,099,059	571,238,497
(مصروف) إيراد ضريبة الدخل	10	(74,635,437)	47,098,589
صافي ربح السنة		2,635,463,622	618,337,086
الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح السنة	31	52.71	12.37

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

	إيضاح	2015 ليرة سورية	2014 ليرة سورية
الإيرادات			
إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	25	1,416,038,551	449,448,195
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	26	(61,500,000)	(61,500,000)
إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية	27	88,605,906	40,080,368
إجمالي إيرادات الاستثمارات المشتركة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		1,443,144,457	428,028,563
نصيب أصحاب ودائع الاستثمار المطلق من الربح المشترك		(419,784,719)	(403,813,426)
احتياطي مخاطر الاستثمار		28,196,101	24,613,699
الدخل المشترك القابل للتوزيع		(391,588,618)	(379,199,727)
حصة البنك من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضارب		89,578,546	42,508,243
العائد على حسابات الاستثمار المطلق	28	(302,010,072)	(336,691,484)
حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال	29	1,141,134,385	91,337,079
دخل البنك من استثماراته الذاتية	30	985,724,649	591,445,336
حصة البنك من دخل الاستثمارات غير المدرجة في بيان المركز المالي بصفته وكيلاً بالاستثمار	31	16,499,131	69,165,712
صافي إيرادات الخدمات البنكية	32	1,840,285,952	882,044,540
الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية		1,158,064,098	448,170,732
أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي - غير محققة		5,307,036,647	2,084,698,248
إيرادات أخرى		-	27,616
إجمالي الدخل التشغيلي		10,448,744,862	4,166,889,263
المصروفات والمخصصات			
نفقات الموظفين	33	(859,537,648)	(409,573,775)
استهلاكات وإطفاءات		(168,002,278)	(77,264,337)
مصاريف إدارية وعمومية	34	(703,593,687)	(292,533,069)
مخصصات متنوعة		(97,526,185)	(46,033,980)
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	26	(506,000,000)	(631,072,918)
خسائر ناتجة من استبعاد الأصول الثابتة		(94,701)	(79,332)
إجمالي المصروفات والمخصصات		(2,334,754,499)	(1,456,557,411)
الربح قبل الضريبة		8,113,990,363	2,710,331,852
مصروف ضريبة الدخل	14	(750,742,298)	(165,754,337)
صافي الربح		7,363,248,065	2,544,577,515
حصة السهم من ربح السنة	35	147.26	50.89

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

	إيضاح	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
الإيرادات			
إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	25	3,081,618,677	2,217,500,212
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	26	(30,000,000)	(18,218,617)
إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية	27	256,677,314	246,618,694
إجمالي إيرادات الاستثمارات المشتركة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		3,308,295,991	2,445,900,289
نصيب حسابات الاستثمار المطلق من الربح المشترك قبل تنزيل إحتياطي مخاطر الاستثمار		(759,526,618)	(482,862,489)
احتياطي مخاطر الاستثمار		(73,313,881)	(43,705,945)
الدخل المشترك القابل للتوزيع لحسابات الاستثمار المطلق بعد تنزيل إحتياطي مخاطر الاستثمار	28	(686,212,737)	(439,156,544)
حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال	29	2,548,769,373	1,963,037,800
دخل البنك من إستثماراته الذاتية	30	2,610,274,975	2,267,179,162
حصة البنك من دخل الاستثمارات غير المدرجة في بيان المركز المالي بصفته وكيلاً بالاستثمار	31	52,606,108	61,101,910
صافي إيرادات الخدمات البنكية	32	2,235,067,272	2,768,357,227
الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية		1,336,472,611	1,312,553,215
(خسائر) أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي - غير محققة	37	(3,460,775,000)	7,047,808,774
إيرادات أخرى		34,117,602	32,342
إجمالي الدخل التشغيلي		5,356,532,941	15,420,070,430
المصروفات والمخصصات			
نفقات الموظفين	33	(1,745,817,805)	(1,606,232,657)
استهلاكات وإطفاءات		(217,472,087)	(154,981,402)
مصاريف إدارية وعمومية	34	(1,270,532,790)	(950,060,093)
مخصصات متنوعة		(220,758,958)	(196,052,186)
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	26	-	(200,000,000)
أرباح ناتجة من استبعاد الأصول الثابتة		-	388,570
إجمالي المصروفات والمخصصات		(3,454,581,640)	(3,106,937,768)
الربح قبل الضريبة		1,901,951,301	12,313,132,662
مصروف ضريبة الدخل	14	(1,622,644,650)	(1,591,124,821)
صافي الربح		279,306,651	10,722,007,841
حصة السهم من ربح السنة	35	5.59	214.44

الملحق(خ)

قائمة الدخل لبنك الشام

بنـــك الـــشـــام ش.م.م

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

	إيضاح	2011 ليرة سورية	2010 ليرة سورية
الإيرادات			
إيرادات الأنشطة التمويلية	22	885,848,225	621,726,040
إيرادات الأنشطة الإستثمارية	23	3,521,449	8,417,771
مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	7	(249,600,000)	(20,400,000)
إجمالي الإيرادات التمويلية والإستثمارية		639,769,674	609,743,811
نصيب أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارباً	24	(368,177,164)	(387,559,520)
نصيب البنك من دخل الإستثمارات المطلقة بصفته مضارباً	24	132,541,188	148,743,302
العائد على حسابات الإستثمار المطلق		(235,635,976)	(238,816,218)
نصيب البنك من دخل الإستثمارات بصفته رب مال ومضارب		404,133,698	370,927,593
نصيب البنك من إدارة الإستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً	25	-	98,562
صافي إيرادات الخدمات البنكية	26	50,992,856	33,662,231
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية		30,802,562	17,089,995
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	27	338,459,507	34,443,094
إيرادات اخرى		1,051,236	1,539,738
إجمالي الأرباح التشغيلية		825,439,859	457,761,213
المصروفات			
نفقات الموظفين	28	(138,120,315)	(126,197,136)
مصاريف إدارية وعمومية	29	(108,758,763)	(101,610,572)
استهلاك وإطفاء	11،10	(61,750,589)	(48,622,927)
مخصص تدني قيمة الوكالات الإستثمارية	6،30	(63,950,000)	(37,550,000)
مخصصات تشغيلية أخرى	31	(4,246,562)	(24,264)
إجمالي المصروفات		(376,826,229)	(314,004,899)
صافي الأرباح قبل الضريبة		448,613,630	143,756,314
مصروف ضريبة الدخل	12	(66,066,362)	(35,872,262)
صافي أرباح السنة		382,547,268	107,884,052
العائد الى:			
مساهمي البنك		382,494,994	107,910,252
حقوق الأقلية		52,274	(26,200)
		382,547,268	107,884,052
الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح السنة	32	7.65	2.16

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

	إيضاح	2013 ليرة سورية	2012 ليرة سورية
الإيرادات			
إرادايت الأنشطة التمويلية	22	391,634,725	688,205,500
إرادايت الأنشطة الإستثمارية	23	60,402,842	10,661,669
مخصص تدني قيم تحريم وأرصدة الأنشطة التمويلية	7	(215,694,328)	(312,570,227)
إجمالي الإرايدات التمويلية والإستثمارية		**236,343,239**	**386,296,942**
نصيب أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارباً	24	(183,523,163)	(316,207,314)
نصيب البنك من دخل الإستثمارات المطلقة بصفته مضارباً	24	26,764,453	41,067,030
العائد على حسابات الإستثمار المطلق		**(156,758,709)**	**(275,140,284)**
نصيب البنك من دخل الإستثمارا ت بصفته رب مال ومضارب		**79,584,530**	**111,156,658**
مخصص تدني قيم تحريم وأرصدة الأنشطة التمويلية	7	**(245,875,337)**	**(111,457,190)**
صافي إرادايت الخدمات البنكية	25	654,881,191	165,279,993
الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية		385,730,444	142,089,522
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	26	2,521,900,026	827,027,569
إرادايت أخرى		4,575,247	240,214
إجمالي الأرباح التشغيلية		**3,400,796,100**	**1,134,336,766**
المصروفات			
نفقات الموظفين	27	(159,148,712)	(125,180,299)
مصاريف إدارية وعمومية	29	(181,137,049)	(117,658,994)
اهتلاك وإطفاء		(40,340,085)	(51,634,768)
مخصص تدني قيمة وكالات استثمارية	6	(641,057,030)	(155,247,491)
مخصص تدني قيمة الاستثمارات رضم الإجارة التشغيلية		-	(71,154,400)
المخصصات التشغيلية	28		
مخصص تدني قيم أصول ثابتة		-	(48,305,252)
مخصص مطالبات وتعويضات		-	(196,936,691)
مخصص مواجهة خسائر طارئة		(25,000,000)	(25,000,000)
مخصصات فروق القطع التشغيلي		-	(12,207,521)
إجمالي المصروفات		**(1,046,682,875)**	**(803,325,416)**
صافي الأرباح قبل الضريبة		**2,354,113,226**	**331,011,350**
إراد(مصروف) ضريبة الدخل	12	6,015,270	16,154,386
صافي أرباح السنة		**2,360,128,496**	**347,165,737**
العائد الى:			
مساهمي البنك		2,360,093,363	347,112,212
حقوق الأقلية		35,133	53,525
		2,360,128,496	**347,165,737**
الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح السنة	30	47.20	6.94

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

	إيضاح	2015 ليرة سورية	2014 ليرة سورية
إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	27	1,326,284,467	465,760,404
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات		-	-
إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية	28	219,975,957	193,448,854
المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك	29	(30,895,567)	(15,853,273)
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة		**1,515,364,857**	**643,355,985**
احتياطي معدل الأرباح		-	-
الدخل المشترك القابل للتوزيع		**1,515,364,857**	**643,355,985**
احتياطي مخاطر الاستثمار		(11,525,931)	(12,952,335)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار	30	(174,839,150)	(116,571,017)
إجمالي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل المشترك		**(186,365,081)**	**(129,523,352)**
حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال	31	**1,328,999,776**	**513,832,632**
إيرادات الخدمات المصرفية	32	572,136,307	504,473,203
أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)		678,277,232	273,093,488
أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي		5,290,611,323	2,077,105,678
إيرادات أخرى	33	2,804,788	9,052,117
إجمالي الدخل الخاص بالمصرف		**7,872,829,426**	**3,377,557,118**
نفقات الموظفين	34	(483,512,176)	(236,786,074)
استهلاكات وإطفاءات	10-9	(37,503,273)	(40,095,190)
مصاريف أخرى	35	(437,998,854)	(277,706,136)
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	36	(211,525,684)	(185,726,131)
مخصصات متنوعة		(1,092,384,230)	(560,011,320)
إجمالي المصروفات		**(2,262,924,217)**	**(1,300,324,851)**
الربح/(الخسارة) قبل الضريبة		**5,609,905,210**	**2,077,232,266**
إيراد(مصروف) ضريبة الدخل	18	(123,526,960)	26,281,849
الزكاة		-	-
صافي الربح السنة		**5,486,378,250**	**2,103,514,116**
يعود الى:			
مساهمي المصرف		5,486,333,470	2,103,478,461
حقوق غير المسيطرة		44,780	35,655
الحصة السهم من ربح (خسارة) السنة	37	**109.73**	**42.07**

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

	ايضاح	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	27	4,057,310,091	2,394,371,971
إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية	28	881,586,701	978,295,038
المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك	29	(6,618,228)	(40,887,514)
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة		**4,932,278,564**	**3,331,779,495**
احتياطي معدل الأرباح		(342,746,448)	(248,080,920)
اجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح		**4,589,532,116**	**3,083,698,575**
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق مع الاحتياطي:		**(505,246,744)**	**(210,626,431)**
احتياطي مخاطر الاستثمار		(16,726,024)	(10,644,769)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار	30	(488,520,720)	(199,981,662)
حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال	31	**4,084,285,372**	**2,873,072,144**
صافي إيرادات الخدمات المصرفية	32	1,459,951,609	963,043,961
أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)		115,247,629	614,035,537
أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي		(3,106,312,496)	6,896,219,734
إيرادات أخرى	33	7,117,509	4,624,696
إجمالي الدخل الخاص بالمصرف		**2,560,289,623**	**11,350,996,071**
نفقات الموظفين	34	(1,070,973,098)	(847,559,291)
استهلاكات وإطفاءات	10-9	(102,279,181)	(56,453,964)
مصاريف أخرى	35	(3,076,185,471)	(767,190,135)
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	36	(677,198,549)	(603,700,891)
مخصصات متنوعة		(50,000,000)	(50,000,107)
إجمالي المصروفات		**(4,976,636,299)**	**(2,324,904,388)**
الربح/(الخسارة) قبل الضريبة		**(2,416,346,676)**	**9,026,091,684**
مصروف ضريبة الدخل	18	(137,382,891)	(520,849,863)
صافي الربح السنة		**(2,553,729,567)**	**8,505,241,821**
يعود الى:			
مساهمي المصرف		(2,553,782,170)	8,505,198,892
حقوق غير المسيطرة		52,603	42,929
الحصة السهم من ربح (خسارة) السنة	37	**(51.07)**	**170.10**

الملحق(د)

جدول يبين الالتزامات خارج الميزانية

(الجدول رقم ١٠)

جدول عناصر البسط : الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز *

	رمز الحساب في وضع الموجودات ووضع المطاليب
– الصندوق	١٠١٠٠
– نقد في الطريق	١٠٢٠٠
– مصرف سورية المركزي	١٠٣٠٠ ناقص (١٠٣٢٠+١٠٣٣٠)
– غرفة المقاص	١٠٤٠٠
– سندات على الدولة وأذونات خزينة	١٠٥٠٠ ناقص ١٠٥١٠
– المصارف العامة التجارية	١٠٦٠٠
– المصارف الخاصة التجارية	١٠٧٠٠
– المصارف العامة المتخصصة	١٠٨٠٠
– المصارف الخاصة المتخصصة	١٠٩٠٠
– المصارف والمراسلون في الخارج	١١٠٠٠ ناقص (١١٠٥٠+١١٠٦٠)
– المؤسسة الأم والمصارف والمؤسسات الشقيقة والتابعة	١١١٠٠ ناقص (١١١٥٠+١١١٦٠)
. التسهيلات الائتمانية القابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي	نموذج رقم (١–٨)**
• إجمالي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز	– أ –
ينزل منه :	
– مصرف سورية المركزي	(٢٠١٠٠)
– غرفة المقاص	(٢٠٥٠٠)
– المصارف العامة التجارية	(٢٠٦٠٠)
– المصارف الخاصة التجارية	(٢٠٧٠٠)
– المصارف العامة المتخصصة	(٢٠٨٠٠)
– المصارف الخاصة المتخصصة	(٢٠٩٠٠)
– المصارف والمراسلون في الخارج	(٢١٠٠٠)
– المؤسسة الأم والمصارف الشقيقة والتابعة	(٢١١٠٠)
• مجموع التنزيلات	– ب –
• صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز	(أ ناقص ب)

* منزلا منها أرصدة الحسابات المجمدة والحسابات التي لا يمكن التصرف بها إلا بتخصيص أو بموافقة من الجهات المختصة

** النموذج رقم (١–٨) من القواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع المصرفية الصادرة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٨٤٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٥ ، بشرط أن تتوافق مع نظ ام عمليات مصرف سورية المركزي الخ اص بتجهيز السندات والقروض لديه .

(الجدول رقم ٢٠ .)

جدول عناصر المقام

١ – الودائع والالتزامات الأخرى	رمز الحساب في وضع المطاليب
ودائع تحت الطلب	٢١٩١٠
الودائع لأجل	٢١٩٢٠
ودائع التوفير	٢١٩٣٠
ودائع الادخار السكني	٢١٩٤٠
حسابات المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة	(٢١٩٧٠ ناقص ٢١٩٧٤)
شهادات الإيداع المصدَّرة	٢٢٠٠٠
القيم برسم الدفع لأجل قصير	٢٢٥٠٠
دائنون مختلفون	٢٢٧٠٠
الأموال المقترضة	٢٣٠٠٠

٢– التزامات خارج الميزانية *	رمز الحساب	نسبة الترجيح (التثقيل)%
– الكفالات منزلاً منها التأمينات المقبوضة	٢٢٣٥١–٣٠٢١٠	٥
– القبولات منزلاً منها التأمينات المقبوضة	٢٢٣٥٢–٣٠٢٢٠	٣٠
– ليرات سورية وعملات أجنبية للتسليم	٣٠٧١٠	٣
– الاعتمادات المستندية للاستيراد منزلاً منها التأمينات المقبوضة	٣٠٥١٠ ناقص ٢٢٣١١	٣٠
– السقوف غير المستعملة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلنا	٣٣٠٠٠	٣٠

* ترجَّح حسابات خارج الميزانية بأوزان الترجيح (التثقيل) المبينة أعلاه .

Research Summary

The aim of this study was to determine the effect of banking liquidity on the profitability and risk of the Islamic banks listed on the Damascus Securities Market since 2010 and the number of three banks were studied during the period (2010-2017). To achieve this, four ratios were selected for liquidity:(Cash balance ratio, cash readiness ratio, ratio of liquid assets to total assets, liquidity ratio). Profitability was based on two indicators: return on assets and return on equity. For risk, four risk ratios were used: (Cash and bank balances to total assets, Ratio of total equity to total assets, ratio of current assets to total deposits, ratio of total deposits to total assets).

In order to achieve the objectives of the study was based on the simple regression method of the study variables for each bank. The reason for relying on this method is that it can show the study of the effect of an independent variable with a dependent variable, without which it can not be done, in addition to using the combined regression model, one of the models used in the time data segment (Panel Data) using the statistical program SPSS.

The study concluded with a number of results:

- There is no statistically significant effect of bank liquidity on profitability, Representing return on assets and return on equity, respectively.
- There is a statistically significant effect of bank liquidity on liquidity risk, ie, the ratio of cash to bank balances to total assets, ratio of total equity to total assets, ratio of current assets to total deposits, ratio of total deposits to total assets.

While the results of the study of the three banks combined:

- There is a statistically significant effect on the ratio of liquid assets to total assets in profitability.
- There is no statistically significant effect on the liquidity ratio of profitability.
- The results of the study showed that the three banks had a statistically significant effect of liquidity ratio and ratio of liquid assets to total assets in liquidity risk ratio.

Keywords: banking liquidity, profitability, liquidity risk.

Syrian Arab Republic
University of Hama
Faculty of Economics
Finance and Banking Department

The Impact of Bank liquidity on Profitability and Risk
– Applied Study of Islamic Banks in Syria –

Scientific Research Submitted to Obtain a Master's Degree in Finance and Banking

Prepared By
Moamena Adnan Faour

Supervised By

Dr. Othman Naqar
Assistant Professor
Department of Economic

Dr. Asmahan Khalaf
Assistant Professor
Department of Economic

1440 -هـ 2019م